

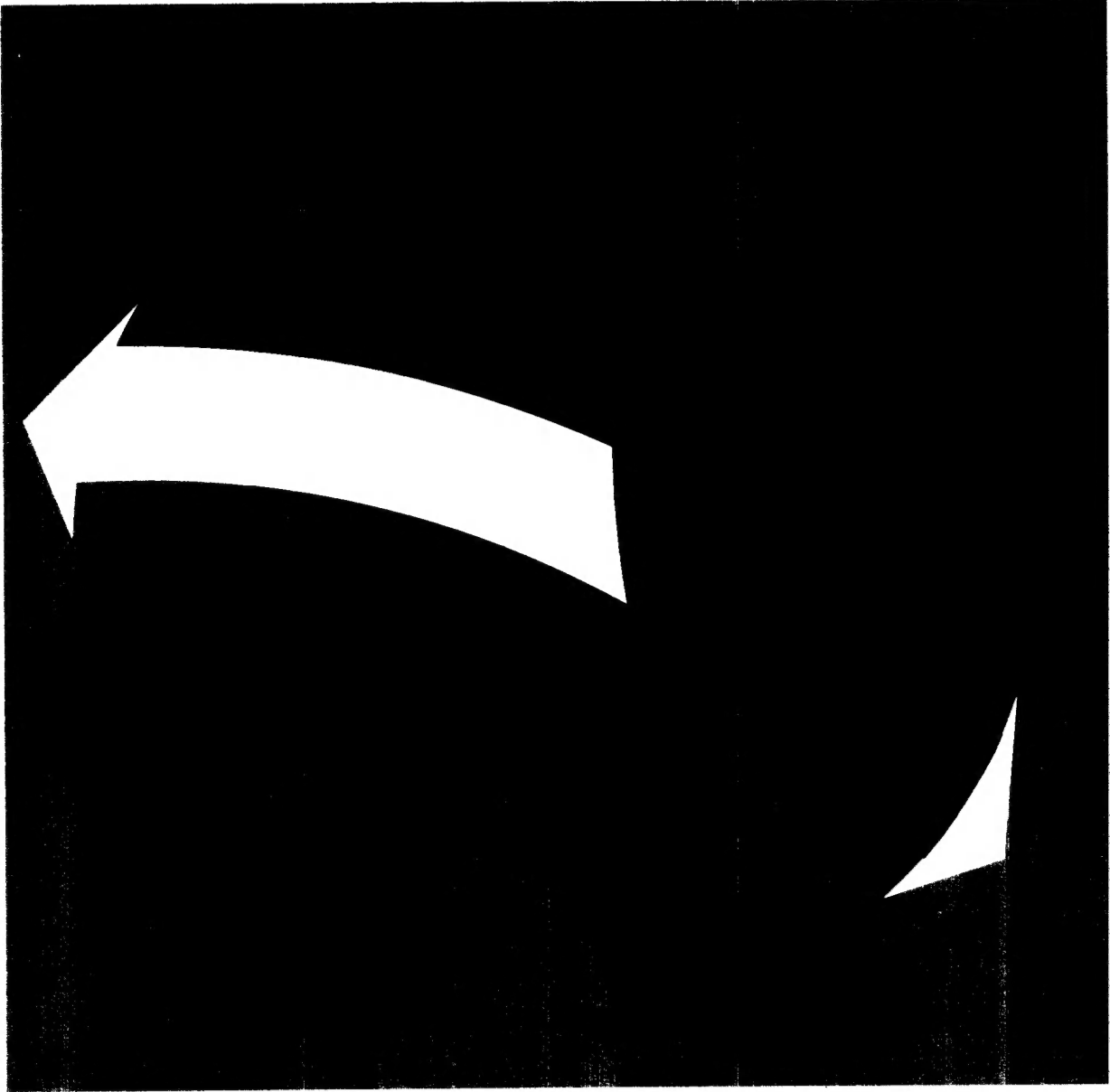
رقم ٩٥-95

# تطوير الاعلام فى الدول العربية الاحتياجات والأولويات

اعداد  
يحيى أبوبكر  
سعد لبيب  
حمدي قنديل



تقارير ودراسات فى مجال الاتصال الجماهيرى



اليونسكو

659.3(=927)  
DEV

توجه طلبات الترخيص بنشر التقارير كاملة أو بنشر أجزاء منها الى مكتب مطبوعات اليونسكو . وقد تم حتى الآن اصدار التقارير والبحوث التالية ، التي يمكن الحصول عليها من الموزعين الوطنيين لمطبوعات اليونسكو أو من قسم الاتصال الجماهيري باليونسكو ، ميدان فونتنوا ، ٧٥٧٠٠ باريس . Unesco, Place de Fontenoy, 75700 Paris

The following titles have been published in English and French.  
Those titles marked with an asterisk have also been published in Spanish.

## REPORTS AND PAPERS ON MASS COMMUNICATION

### Number

- 21 *Current Mass Communication Research I - Bibliography of Books and Articles on Mass Communication Published since 1 January 1955, December 1956.*
- 22 *Periodicals for New Literates: Editorial Methods*, June 1957. (Out of print).
- 23 *Cultural Radio Broadcasts. Some Experiences*, December 1956. (Out of print).
- 24 *Periodicals for New Literates. Seven Case Histories*, November 1957. (Out of print).
- 25 *Adult Education Groups and Audio-Visual Techniques*, 1958.
- 26 *The Kinescope and Adult Education*, 1958. (Out of print).
- 27 *Visual Aids in Fundamental Education and Community Development*, 1959. (Out of print).
- 28 *Film Programmes for the Young*, 1959. (Out of print).
- 29 *Film-making on a Low Budget*, 1960. (Out of print).
- 30 *Developing Mass Media in Asia*, 1960. (Out of print).
- 31 *The Influence of the Cinema on Children and Adolescents. An Annotated International Bibliography*, 1961. (Out of print).
- 32 *Film and Television in the Service of Opera and Ballet and of Museums*, 1961. (Out of print).
- 33 *Mass Media in the Developing Countries. A Unesco Report to the United Nations*, 1961. (Out of print).
- 34 *Film Production by International Co-operation*, 1961.
- 35 *World Film Directory. Agencies Concerned with Educational, Scientific and Cultural Films*, 1962. (Out of print).
- 36 *Methods of Encouraging the Production and Distribution of Short Films for Theatrical Use*, 1962. (Out of print).
- 37 *Developing Information Media in Africa. Press, Radio, Film, Television*, 1962. (Out of print).
- 38 *Social Education through Television*, 1963. (Out of print).
- 39 *The Teaching Film in Primary Education*, 1963. (Out of print).
- 40 *Study of the Establishment of National Centres for Cataloguing of Films and Television Programmes*, 1963. (Out of print).
- 41 *Space Communication and the Mass Media*, 1964. (Out of print).
- 42 *Screen education. Teaching a critical approach to cinema and television*, 1964.
- 43 *The Effects of Television on Children and Adolescents*, 1964.
- 44 *Selected List of Catalogues for Short Films and Filmstrips*, 1963 Edition, 1965.
- 45 *Professional Training for Mass Communication*, 1965. (Out of print).
- 46 *Rural Mimeo Newspapers*, 1965.
- 47 *Books for the Developing Countries: Asia, Africa*, 1965.
- 48 *Radio broadcasting serves rural development*, 1965.
- 49 *Radio and television in the service of education and development in Asia*, 1967.
- 50 *Television and the social education of women*, 1967.
- 51 *An African experiment in radio forums for rural development. Ghana. 1964/1965*, 1968.
- 52 *Book development in Asia. A report on the production and distribution of books in the region*, 1967.
- 53 *Communication satellites for education, science and culture*, 1967.

### Number

- 54 *8 mm film for adult audiences*, 1968.
- 55 *Television for higher technical education of the employed. A first report on a pilot project in Poland*, 1969.
- 56 *Book development in Africa. Problems and perspectives*, 1969.
- 57 *Script writing for short films*, 1969.
- 58 *Removing taxes on knowledge*, 1969.
- 59 *Mass media in society. The need of research*, 1970.
- 60 *Broadcasting from space*, 1970.
- 61 *Principles of cultural co-operation*, 1970.
- 62 *Radio and television in literacy*, 1971.
- 63 *The mass media in a violent world*, 1971.
- 64 *The role of film in development*, 1971.
- 65 *The practice of Mass Communication: Some lessons from research*, 1972.
- 66 *A guide to satellite communication*, 1972.
- 67 *Television for Higher Technical Education of Workers. Final Report on a Pilot Project in Poland*, 1973.
- 68 *Cinematographic Institutions*, 1973.
- 69 *Mass media in an African context*, 1973.
- 70 *Television traffic - a one-way street?* 1974.
- 71 *Anatomy of an International Year. Book Year. 1972-1974.*
- 72 *Promoting the reading habit*, 1975.
- 73 *Training for Mass Communication*, 1975.
- \*74 *National Communication Systems. Some policy issues and options*, 1975.
- 75 *Technology and Access Communications Media*, 1975.
- \*76 *Towards Realistic Communication Policies*, 1976.
- 77 *Cross-cultural broadcasting*, 1976.
- \*78 *Planning for Satellite Broadcasting*.
- \*79 *The Economics of Book Publishing in Developing Countries*, 1977.
- \*80 *Media studies in education*, 1977.
- \*81 *External radio broadcasting and international understanding*, 1977.
- 82 *The Book in Multilingual Countries*, 1978.
- 83 *National Communication Policy Councils*, 1979.
- 84 *Mass media: the image role and social conditions of women*, 1979.
- 85 *New values and principles of cross-cultural communication*, 1979.
- 86 (Special Issue). *Mass Media Codes of Ethics and Councils*, 1980.
- 87 (Special Issue). *Communication in the Community*, 1981.
- 88 *Rural Journalism in Africa*, 1981.
- 89 *The SACI/EXERN Project in Brazil: An analytical case study*, 1981.
- 90 *The Role of Community Media in Development*
- 91 *The Site Experience*
- 92 *Transnational Communication and Cultural Industries*
- 93 *New Dependence*
- 94 *The right to communicate: a status report*

# تطوير الاعلام فى الدول العربية الاحتياجات والأولويات

اعداد

يحيى أبوبكر

سعد ليبب

حمدى قنديل



ISBN 92-3-602082-8

Edition anglaise 92-3-102082-X  
Edition française 92-3-202082-3  
Edition espagnole 92-3-302082-7

Publié en 1982  
par l'Organisation des Nations Unies  
pour l'éducation, la science et la culture  
7, place de Fontenoy, 75700 Paris, France

Imprimé dans les ateliers de l'Unesco  
© Unesco 1983  
Printed in France

1706/04



## تصدير

في إطار الدراسات التي تجريها منظمة اليونسكو حول الاحتياجات والأولويات المتعلقة بتنمية الاتصال في مناطق العالم المختلفة، وخاصة بعد اقامة البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، تعاقدت المنظمة مع "المكتب الدولي لاستشارات المعلومات والاعلام" (القاهرة) لاجراء هذه الدراسة الخاصة بالمنطقة العربية.

وقد قام بوضع الدراسة السيد يحيى أبو بكر ( وكان آخر منصب رسمي تولاه هو مدير ادارة الاعلام في جامعة الدول العربية ) والسيد سعد لبيب ( وكان آخر منصب رسمي تولاه هو مدير ادارة الاعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ). كما اشترك معهما السيد حمدي قنديل مدير ادارة التداول الحر للمعلومات وسياسات الاتصال في اليونسكو ( وكان آخر عمل تولاه قبل التحاقه بالمنظمة هو المدير الفني لاتحاد اذاعات الدول العربية ). كذلك عرض التقرير في مراحل اعداده المختلفة على عدد من أبرز العاملين في مجال الاعلام في المنطقة ، هم (حسب ترتيب الحروف الأبجدية) :

- السيد الدكتور المنصف الشنوفي

مدير معهد الصحافة وعلوم الأخبار في تونس ، وأمين عام الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامي

- السيد الدكتور زكي الجابر  
مدير ادارة الاعلام بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- السيد عبد الله شقرون  
الأمين العام لاتحاد اذاعات الدول العربية
- السيد الدكتور على المشاط  
المدير العام للمنظمة العربية للاتصالات الفضائية
- السيد على شمو  
رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في السودان ،  
وزير الاعلام السابق
- السيد الدكتور مصطفى المصمودي  
السفير المندوب الدائم لتونس لدى اليونسكو سابقا ،  
عضو لجنة ماكبرايد ووزير الاعلام الأسبق  
وكان للمشورة التي تغفلوا بابدائها والملاحظات  
والاضافات التي أسهموا بها فضل كبير في اعداد النص  
النهائي للتقرير . ومن أجل هذا فان اليونسكو تعرب  
لهم عن التقدير والامتنان .
- وهنا تجدر بنا الإشارة الى أن الآراء التي وردت بالتقرير  
لا تمثل بالضرورة آراء اليونسكو ، وإنما هي آراء كتاب  
التقرير أنفسهم . كما أن التقرير لا يمثل وثيقة رسمية  
خاصة بالدول التي يتناولها .

# المحتويات

الصفحة	
٧	مقدمة .....
٩	اولا — الاعلام في البيئة العربية .....
١٣	ثانيا — السياسات الاعلامية والتخطيط .....
١٤	(الأولويات)
١٥	ثالثا — مرافق الاعلام .....
١٥	١- الاذاعة
١٥	(أ) الراديو
١٧	(ب) التلفزيون
١٨	(الأولويات)
١٩	٢- المواد المطبوعة
١٩	(أ) الصحافة
٢١	(ب) الكتاب
٢٢	(ج) التوزيع
٢٣	(د) الورق
٢٤	(الأولويات)
٢٥	٣- وكالات الأنباء
٢٧	(الأولويات)
٢٧	٤- السينما
٢٩	(الأولويات)
٣١	رابعا — شبكات المواصلات والتكنولوجيا .....
٣١	١- شبكات المواصلات
٣١	(أ) البريد والبرق والهاتف
٣١	(ب) الشبكات الاذاعية الأرضية
٣٢	(ج) الشبكة الفضائية العربية
٣٥	(الأولويات)
٣٦	٢- المعدات والتكنولوجيا
٣٨	(الأولويات)

٣٩	.....	<b>خامسا - مضمون الاعلام</b>
٤٣		( الأولويات )
٤٥	.....	<b>سادسا - تداول المعلومات</b>
٤٥		١- الصورة العربية فى الخارج
٤٦		٢- التداول فى المنطقة العربية
٤٨		٣- التداول بين المنطقة العربية وخارجها
٥٠		( الأولويات )
٥١	.....	<b>سابعا - تنمية الاطارات المهنية</b>
٥١		١- التدريس الأكاديمى
٥٢		٢- التدريب العملى
٥٢		( أ ) التدريب الصحفى والاذاعى
٥٤		( ب ) تدريب الفنيين والتدريب المهنى
٥٤		( ج ) مراكز التدريب الاقليمية
٥٤		( د ) تنسيق الجهود الاقليمية
٥٥		( الأولويات )
٥٧	.....	<b>ثامنا - البحوث الاعلامية</b>
٥٧		١- البحث
٥٨		٢- التوثيق
٥٩		( الأولويات )
٦١	.....	<b>تاسعا - التعاون العربى</b>
٦٤	.....	<b>عاشرا - توفير الموارد</b>
٦٥	.....	<b>الملحق رقم ١</b>
		وسائل الاعلام الجهوية والمحلية فى الدول العربية بخلاف الخدمات المتخصصة
٦٦		<b>ملحق رقم ٢</b>
		وصلات المواصلات السلكية واللاسلكية التى تمت أو فى سبيلها للاستكمال فى المنطقة العربية
٦٧		<b>ملحق رقم ٣</b>
		المحطات الأرضية للانتلسات فى الدول العربية
٦٩		<b>ملحق رقم ٤</b>
		المراكز المهمة ببحوث الاعلام والاتصال فى الدول العربية
٧٠		<b>ملحق رقم ٥</b>
		المشروعات الممولة بواسطة الصندوق العربى للاتصال الاقتصادى والاجتماعى

## مقدمة

وأبرز التقرير كذلك ، فى فصول خاصة ، أهمية القدرات الذاتية لدول المنطقة فيما يتعلق بانتاج المـــــــواد الاعلامية ، وتناول بالتحليل مضمون هذا الانتاج .

كما تعرّض التقرير بشكل مفصل لقضية تدفق المعلومات وما يتسم به من اختلال فى التوازن ، ليس فقط لأنها قضية هامة بالنسبة للتعاون الدولى فى مجال الاعلام ، ولكن أيضا لأنها ربما تكون السبب الرئيسى الذى قام من أجله برنامج اليونسكو الدولى لتنمية الاتصال ، والذى يستهدف "ضرورة تغيير حالة التبعية التى توجد فيها البلاد النامية فى مجال الاعلام والاتصال عن طريق تأمين وتداول نشر المعلومات على نطاق واسع وأكثر توازنا بين جميع الأطراف ، وضمان تنوع مصادر المعلومات وحرية الانتفاع بها " .

وأخيرا فإن التقرير لم يعالج فقط موضوعات تقليدية فى التعاون الاعلامى الدولى كالحاجة الى توفير الموارد البشرية اللازمة ، وانما بيّن أيضا مغزى البحوث والتوثيق باعتبارهما ضرورة لا غنى عنها لتحليل أنشطة الاعلام ووضع خططها وتحديد احتياجاتها . وفى هذا كله ركز التقرير بشكل خاص على الجهود القومية للتنسيق والتعاون ، وهى جهود بارزة فى المنطقة العربية .

عنوان هذا التقرير هو تطوير الاعلام - وليــــس الاتصال - فى الدول العربية . وقد استخدمت كلمة " الاعلام" فى عنوان التقرير وأحيانا فى طلبه ، لشيوع استعمالها خاصة من قبل المنظمات والمؤسسات المعنية بالاتصال فى المنطقة .

والاتصال - فى نظر واضع التقرير - لا يعنى وسائل اعلام الجماهير فحسب ، بل يشمل جميع قنوات الاتصال البشرى من الأشكال التقليدية للاتصال الشخصى الســــى الحاسبات الالكترونية للاتصال بين البشر والآلات ، ويشمل الهاتف والبريد والبرق والمكتبات وبنوك البيانات وغيرها . ولكنه نظرا لاعتبارات عملية ، وكخطوة أولى نحو تحليل أكثر شمولا لاحتياجات الاتصال وأولوياته فى الدول العربية ، فقد ركز التقرير على مرافق مثل الاذاعة والمواد المطبوعة ووكالات الأنباء وشبكات المواصلات والتكنولوجيا .

الا أن ذلك لا يعنى أن التقرير عنى بالمعدات وحدها ، وانما ركز على مفاهيم أخرى رئيسية مثل الحاجة الســــى التخطيط الاعلامى وفهم أهمية الاتصال فى اطار خطط التنمية الشاملة باعتبار أن الاتصال مرادف للمعرفة وعامــــل جوهري من عوامل الاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى .

## الاعلام في البيئة العربية

وتعبر عنه، وللأمة العربية رسالة حضارية وإنسانية تجلت في عصور التاريخ العريق، وأسهمت في التقدم والتطور وفي بناء الحضارة العالمية".

وأية دراسة تستهدف تنمية الاعلام في البلاد العربية يجب أن تأخذ في الاعتبار في المقام الأول السمات الطبيعية للمنطقة وديموغرافيتها وجغرافيتها السياسية. فبرغم هذه الدرجة الكبيرة من التجانس نجد أن اختلاف مساحات بلدان المنطقة، واختلاف أساليب المعيشة فيها، وكذلك تباين عدد سكانها وأوضاعها الاقتصادية وشروطها الطبيعية وتعرض بلدان المنطقة هذه أو تلك الى نوع من الاستعمار أو آخر في مرحلة أو أخرى، قد أدى كله الى التنوع والتباين في اطار هذه الوحدة.

على أن هذه الميزة الحضارية الفريدة التي تختص بها بها دول المنطقة العربية من حيث قيامها على عدة عوامل من بينها الثقافة واللغة والأهداف المشتركة، قللت من الصعوبات التي تعترض انتشار وروج المواد الاعلامية المختلفة فيما بينها ويسرت عملية التقارب الثقافي والاجتماعي.

بل ان تقسيم الموضوع وترتيبه بين وطني شم قومي (اقليمي) عند الحديث عن مشكلات واحتياجات الاعلام في المنطقة العربية كثيرا ما يبدو غير ملائم وغير واقعي. ذلك أن وسائل الاعلام ومحتواه أصبحت لا تقف عند حدود أي بلد عربي، بل أصبحت السوق العربية الواسعة هي مجالها الطبيعي، فإذا استبعدنا المادة الاعلامية المتصلة بالأحداث الجارية والمرتبطة بالمواقف السياسية المختلفة، نجد أن بقية المواد الاعلامية المنتجة في المنطقة ووسائل نشرها وإذاعتها لها طابعها القومي. فالفيلم السينمائي والكتاب والمجلات وكثير من الصحف اليومية والبرامج التلفزيونية والأغاني كلها لا تعرف حدودا وطنية، وإنما حدودها هي المنطقة العربية على اتساعها، والتخطيط لكثير من الخدمات الاذاعية الوطنية يأخذ في الاعتبار المستمعين خارج القطر العربي شأنهم شأن الذين في داخله.

تحتل المنطقة العربية مساحة شاسعة تقدر بنحو ١٣ ٧٣٨ مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل ١٠.٨٪ من مساحة العالم. ويمتد الوطن العربي لمسافة سبعة آلاف كيلومتر من شواطئ المحيط الأطلسي غربا حتى ساحل خليج عمان شرقا، أو ما يعادل سدس محيط الكرة الأرضية.

ويقدر عدد السكان عام ١٩٨٠ بـ ١٧٢ ٥٥٨ مليون نسمة، وبذلك تكون الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة ١٢٥ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ولو أنها تتفاوت من قطر لآخر، فتبلغ أدناها في موريتانيا (١٣) وأقصاها في البحرين (٥٧٥).

ويرجع انخفاض متوسط الكثافة السكانية في الوطن العربي الى اتساع رقعة الصحراء واحتلالها مساحة واسعة تقدر بنحو ٦٨٪ من المساحة الكلية. فإذا حذفنا هذه النسبة ترتفع الكثافة السكانية الى معدل ٤٠ نسمة في الكيلومتر المربع. ولو قمنا بتوزيع السكان على الأرض الزراعية والقبيلة للزراعة لارتفعت الكثافة الى ٢٨٨ نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي كثافة تفوق نظيرتها في المملكة المتحدة والتي تعتبر من بلاد العالم ذات الكثافة السكانية المرتفعة. ومن المتوقع أن يرتفع حجم السكان في الوطن العربي الى ١٩٧ مليون نسمة تقريبا في عام ١٩٨٥، وإلى ٢٩٥ مليون نسمة في آخر هذا القرن\*.

وهذه المنطقة منطقة فريدة في نوعها، تشغل اهتمام العالم كله وتؤثر في حركته. فهي تبدو للكثيرين كاسفنج مشبعة بالبتروöl وأخرون يتخيلون فيها الرمال والجمال ومسرح قصص ألف ليلة وليلة. وغيرهم يعتبرها "القوة السادسة" في العالم. والبعض يراها حلبة الصراع بين أحدث تكنولوجيات العصر وأعرق تقاليد الماضي. وهي في الوقت نفسه قبلة مئات الملايين يؤمنون بثلاث ديانات مختلفة. ولكننا إذا نظرنا اليها من الناحية الحضارية لوجدنا أنها تمثل واقعا فريدا عبّر عنه بصديق وزراء التربية العرب في مؤتمرهم الثالث الذي عقد في الكويت في فبراير/شباط ١٩٦٨، حيث جاء في صدرات توصياتهم أن "الأمة العربية أمة واحدة عريقة في التاريخ، والشعب العربي موحد الأرض والثقافة واللغة والتاريخ والمصالح والارادة المشتركة، والقومية العربية هي الواقع الانساني الحضاري والثقافي والاجتماعي والتاريخي للأمة العربية والأفكار والمبادئ والأهداف التي تنبع من هذا الواقع

\* د. د. خميس طعم الله، "الواقع السكاني العربي وتأثيراته الديموجرافية والاجتماعية"، ورقة مقدمة الى الاجتماع الثاني للمسؤولين والمخططين الاعلاميين لدراسة وضع استراتيجية عربية للاعلام الانمائي، دمشق، أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ولا ينطبق هذا فقط على جانب استخدام المادة الإعلامية، بل أصبح ينطبق على جانبى الإنتاج والعمالة أيضا. فلم يعد انتاج المادة الاعلامية فى كثير من الحالات انتاجا وطنيا صرفا، بل أصبح الطابع العربى فى الانتاج متمثلا فى العاملين فيه، والمخططين له أيضا. وهذا أمر يتم بطريقة تلقائية، لا تدفع اليه اعتبارات سياسية قومية بقدر ما تدعو اليه طبيعة المصالح والأهداف المشتركة فى منطقة تتميز بقدر كبير جدا من الملامح الثقافية المشتركة\*.

وبالرغم من الثروة الطبيعية الضخمة التى حظيت بها الأرض العربية والحديث الذى تروجه بعض أجهزة الاعلام الدولية عنها، فلا بد أن نتذكر مرة أخرى أن مساحة الأرض العربية تقارب ١٠.٨٪ من مساحة العالم بينما تبلغ نسبة العرب الى سكان العالم ٠.٣٤٪ ونصيبهم من الدخل ٠.١١٪ ومتوسط استهلاك الفرد العربى من الكهرباء يبلغ ٠.٢٪ مما هو عليه فى الدول المتقدمة، أما استهلاكه من الطاقة عموما فلا يزيد عن ٠.٣٪، رغم أن المنطقة هى أكبر مصدر للطاقة فى العالم. ورغم كل ما يقال عن ثروات العرب فإن نصيبهم مجتمعين من دخل العالم لا يتناسب مع مساحة أرضهم ولا عدد سكان هذه الأرض. ولا بد من الاعتراف بأنهم لا يزالون فى عداد الفقراء، وأنهم فى حاجة الى تنمية مواردهم.

وينطبق هذا الأمر على الموارد الاعلامية مثلما ينطبق على الموارد الاقتصادية، فنسبة حجم المطبوعات الى السكان فى المنطقة العربية مثلا تصل الى ٠.١٪ من نسبته فى البلاد المتقدمة صناعيا، ونسبة عدد أجهزة استقبال الراديو يصل الى ٠.٧٥٪ بالقياس الى الدول المتقدمة صناعيا (رغم انتشار الترانزستور وتوفر أجهزة الراديو الرخيصة الثمن فى كثير من المجتمعات، فهى لا تزال أعلى من مستوى دخول الملايين من المواطنين)، أما نسبة أجهزة الاستقبال التلفزيونى فتبلغ نحو ٠.٣٦٪ مما هى عليه فى الدول المتقدمة صناعيا (رغم دخول التلفزيون فى معظم البلدان العربية خلال الستينيات).

وتشير الأرقام المدرجة بالجدول الوارد فى الصفحة رقم ١٢ الى بعض المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة لوضع وسائل الاعلام فى المنطقة.

وإذا كان هذا هو الوضع العام فإن الصورة من الداخل تحتاج الى بعض الايضاح، حيث ان واحدة من مشكلات التخطيط الاعلامى فى الدول العربية هى التوزيع غير المتعادل فيما بينها. فهناك دول لها احتياجات هائلة وليس لديها الا أموال قليلة. وهناك دول لديها المال ولكن لا تتوافر لها امكانيات بشرية. وهناك من لديه القوى البشرية وليس لديه الأجهزة. وتحدث بعثة كليبر جيري/دليل عن مشكلة فى هذا الخصوص هى هجرة العقول، وتقول انه "بالرغم من أنه لا يمكن لأحد أن يتحدث حقيقة عن نوع من هجرة العقول فى داخل الأمة العربية، الا أن هناك خطرا بالفعل فى أن الهيئات التى لديها القدرة المالية المناسبة تميل الى اجتلاب اذاعيين مؤهلين من هيئات أخرى فى المنطقة ليست فى موقف مالى مناسب\*". وينطبق الأمر نفسه على وسائل الاعلام الأخرى وليس على الاذاعة وحدها.

وقراءة ظروف هذه الهجرة تبين مدى صلاحية التبادل الاقتصادى العربى وعمق الحاجة الى علاقات عربية اقتصادية عميقة الجذور، تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية المختلفة، فالدول العربية الفقيرة ليست فقيرة بالمعنى الضيق، ولا الدول الغنية هى كذلك بالطبع. فسوق الأيدي العاملة أظهرت أن الأولى قد توفر للثانية، والثانية للأولى، شروطا أساسية من شروط النمو\*\*\*. وهذا التكامل هو الجانب الايجابى من القضية. ولكن لهذه القضية جوانب أخرى تستحق التأمل والتدبير لتفادى ما قد تؤدي اليه من سلبات لو تركت دون مناقشة.

وهناك ظاهرة أخرى جديرة بأن تؤخذ مأخذ الاعتبار فى مجال البحث فى الإحتياجات الاعلامية هى الهوية الحقيقية التى تتسع باطراد بين الحض والريف وهى ظاهرة لا تقل وضوحا فى المنطقة العربية عنها فى المناطق الأخرى. اذ نجد أن توزيع منجزات التنمية غير متكافئ بين فئات السكان. وفى عديد من البلدان توجد أوضاع تحايى الصقوة ولا تتفق مع أهداف المساواة التى تنص عليها الدساتير والقوانين. وفى مجال الاتصال تتمثل هذه النزعة فى كون الطبقات المحظوظة تكاد تحتكر تلقى المعلومات ونشرها أيضا.

على أن هناك بعض الاستثناءات لهذه الظاهرة ترجع الى عدد من الأسباب، من بينها صعوبات وسائل المواصلات على المستوى الوطنى وعلى الأخص فى العقود السابقة، وكذلك الأهمية الخاصة لبعض المناطق أو المدن من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، الأمر الذى حتم وجود وسائل اتصال خاصة بها (انظر الملحق رقم ١). ويشير الانتباه عدد الصحف ومحطات التلفزيون فى المدن الرئيسية بالمملكة السعودية (١٠ لكل منهما) وكذلك عدد محطات الراديو المحلية فى المغرب (٦). ويلاحظ أنه بالرغم من محلية هذه الوسائل، الا أنها تخدم القطر كله فى كثير من الأحيان.

ولعل السبب فى مركزية الاعلام فى الدول العربية يرجع الى حرص الدول العربية على الحفاظ على وحدتها الوطنية، على الأخص فى هذه المرحلة التى أعقبت فى كثير من الحالات مراحل سابقة من التمزق والفتن الناجمة عن الأوضاع الاستعمارية أو التدخلات الخارجية. كما أن مركزية الاعلام ترتبط بالطبع بمركزية الحكومة والادارة. ولكنه بالرغم من هذه الاعتبارات فإن الحاجة تبدو ملحة الى تحديد الاحتياجات والأولويات بطريقة تشجع ممارسة حق الفرد والمجتمعات فى الاتصال، وتدعم ديمقراطية الاتصال، وتقوى مشاركة الجميع فى الاتصال وانتفاعهم به، وتسهم فى توزيع أكثر انصافا وعدالة لموارده.

\* سعد لبيب، "نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام"، من كتاب "بحوث الاعلام فى الوطن العربى"، القاهرة، ١٩٨٠.

\*\* برنار كليبر جيري وريتشارد ديل، "نظام تجديد وسائل الاتصال للدول العربية، الأعمار الصناعية فى خدمة الاذاعة والتربية والتنمية" اليونيسكو، ١٩٧٥.

\*\*\* دراسة حول "الهجرة الداخلية العربية"، مجلة الوطن العربى، باريس، العدد ٢٣١ و ٢٣٢ سنة ١٩٨١.

وهكذا فبالرغم من أن الاتصال في الدول العربية قد يكون متقدما - في بعضها - عن المستوى السائد في دول العالم الثالث ، فإنه يشترك معها في كثير من المظاهر ، لعل من أهمها أنه منعزل عن القطاعات الهامشية للسكان ، حائر في لغة مخاطبته للجماهير العريضة وخاصة الأميين فيها . وهو يخضع لمركزية مفرطة ، ومع ذلك فهو يفتقد التخطيط والتنسيق . ومستوى الكفاءات المهنية منخفض ، والبحوث المفيدة شحيحة . وقبل هذا فالضمانات المتعلقة بالحرية الإعلامية ليست دائما متوفرة .

ومع هذا فلا يمكن انكار الجهد الذي قامت به الدول العربية في مجال الاعلام ، خاصة في الثمانينات ، وبالرغم من عدم توفر البيانات ، إلا أن المعتقد أن نسبة من الاستثمارات ليست ضئيلة بحال من الأحوال قد وجهت إلى الاعلام . وربما بلغت هذه النسبة في عدد من الدول ما يزيد على عشرة في المائة من ميزانية الدولة ( مع اعترافنا

بصعوبة تدقيقها ، وما إذا كانت تتضمن الاعتمادات المخصصة لبعض قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها من القطاعات التي تتضمن نشاطات اعلامية لا ترد ضمن ميزانيات وزارات الاعلام ) . ولا ينكر هنا أنه لولا الحكومة لما أمكن سد هذه الاحتياجات ، بل ولا كـان ممكنا أساسا في معظم الأحوال أن تقوم أجهزة اعلامية عديدة في المنطقة ، ولا أن تبلغ ما بلغته من تقدم . فقد " أصبحت وسائل الاعلام هذه بالنسبة لعدد من الدول العربية ليس فقط وسائل للتطوير الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن هدفا في حد ذاتها ، ورمزا للاستقلال والمكانة " \* .

---

\* محمود الشريف ، "وسائل الاعلام العربية - الدور الحاضر وآفاق المستقبل" ، دورية Educational Broadcasting International ، لندن ، مارس / آذار ١٩٨٠ .

## الدول العربية

البلد	تقديرات السكان (بالآلاف) ١٩٧٩ (٣)	كثافة السكان لكل كلم (٢) ١٩٧٩	دخل الفرد بأسعار السوق بالدولار		نسبة الأميين (فوق ١٥ سنة) ١٩٨٠ (٢)	نسبة التسجيل الإجمالي في التعليم الابتدائي (١١)	أجهزة التلفزيون لكل ألف من السكان ١٩٧٩	ورق الطباعة والكتابة كحجم لكل ألف من السكان ١٩٧٩	الصحف غير اليومية		الدوريات الأخرى	
			١٩٧٨	١٩٧٩ (١)					السنة	تقديرات السكان لكل ألف من السكان (٣)	السنة	تقديرات السكان لكل ألف من السكان (٣)
الجزائر	١٩ ١٢٩	٨	١ ٤٥٠	١ ٥٨٠	٥٨٢	٩٩٣	٣٩	١ ٨٦٠	١٩٧٧	٦	١٩٧٧	٢٣
البحرين	٢٩٢	صفر	٤٠٦٠/٤	٥٤٦٠/٤		١٣٠٠	٢٥٧	٥ ١٣٧	١٩٧٤	١٠٣	١٩٧٤	٢٢٦
اليمن الديمقراطية	١ ٨٣٨	٦	٤٥٠/٤	٥٠٠/٤	١٦٠	٨٠٨	١٨	٧٦٢	١٩٧١	٣	١٩٧١	٢
مصر	٤٠ ٩٨٣	٤١	٤٢٠	٤٦٠	٤٥٧	٧٣٨	٣٢	٢ ٠٦٥	١٩٧٦	٣٩	١٩٧٦	٣٢
العراق	١٢ ٧٦٧	٢٩	١ ٨٥٠	٢ ٤١٠	٥٦٦	١١٦٢	٤٧	٨٣١	١٩٧٤	٠٠٠	١٩٧٤	١٠٢
الأردن	٣ ٠٨٥/٥	٣٢/٥	١ ١٠٠	١ ١٨٠	٤٢٠	٨٣٠	٥٣	٢ ٣٠١	١٩٧٧	١٠	١٩٧٧	٣٥
الكويت	١ ٢٧٢	٧١	١٥ ٩٧٠	١٧ ٢٧٠	٣٧٣	١٠٦٨	٤٢٥	١٦ ٧٨٣	١٩٧٧	١٢٨	١٩٧٧	٤٤٣
لبنان	٣ ٠٨٦/٦	٢٩٧/٦	٠٠٠	٠٠٠	٢٣٥	٩٦٨	١٩٤	٨ ٢٣١	١٩٧٦	٤٤	١٩٧٦	٠٠٠
ليبيا	٢ ٨٥٦	٢	٧ ٢١٠	٨ ٢١٠	٤١٩	١٣٠٦	٥٦	٢ ٦٩١	١٩٧٥	٠٠٠	١٩٧٥	٨
المغرب	١٩ ٤٧٠	٤٤	٦٨٠	٧٤٠	٧٤٤	٧٧١	٣٩/٧	١ ٠٢٨	١٩٧٥	٠٠٠	١٩٧٥	٨
عمان	٨٦٤	٤	٢ ٧٩٠	٢ ٩٧٠		٦٤٠						
قطر	٢١٠	١٩	١٥ ٠٥٠	١٦ ٥٩٠		١٠٨٠	٢ ٠٤١/٨	٦ ٦٦٧	١٩٧٩	٢٦٧	١٩٧٩	٨٢٩
السعودية	٨ ١١٢	٤	٦ ٥٩٠	٧ ٣٧٠	٨٣٨	٦٦٧	٣٨	٣ ٩٩٤	١٩٧٤	٣	١٩٧٤	٨
السودان	١٧ ٨٦٥	٧	٣٤٠/٤	٣٧٠/٤	٧٨٤	٥٣١	٦	٤٠٣	١٩٧٩	٤	١٩٧٩	٥
سوريا	٨ ٣٢٨/٩	٤٥/٩	٩٦٠	١ ٠٧٠	٤٥٠	٩٤٠	٤٥	٢ ٤٨٦	١٩٧٩	٩	١٩٧٩	٥٤
تونس	٦ ٢٠١	٣٨	٩٩٠	١ ١٢٠	٥١١	١٠٢٩	٤٨	٥ ١٦٠	١٩٧٧	١٢١	١٩٧٧	١٤٤
الإمارات العربية	٧٥٣	٩	١٥ ٠٢٠	١٥ ٥٩٠		٨٧٠	١١٣/١٠		١٩٧٧	٣	١٩٧٧	٣٨
اليمن	٥ ٧٨٥	٣٠	٤١٠	٤٢٠	٩١٧	٣٧٠	٠٢					

## ديول

## ١- تقديرات أولية

٢- المرجع Estimates and Projections of Illiteracy-CSR-E-29-Unesco Office of Statistics 1978

## ٣- تقديرات وتوقعات قام بها قسم الاحصاء في اليونيسكو

## ٤- تقديرات أولية لدخل الفرد

٥- لا تتضمن هذه التقديرات الأفراد الذين ينتمون الى جنسيات أجنبية من دبلوماسيين وعسكريين وعائلاتهم، ولا اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بـ ٦٨٧ ٧٢٢ حسب

تقديرات منتصف عام ١٩٦٧.

٦- المواطنون اللبنانيون فقط ، ولا يدخل في هذا اللاجئون الفلسطينيون

(٢٠٠ ٠٠٠ في ٣٠ يونيو ١٩٧٧)

٧- عدد الرخص التي أعطيت لكل ألف مواطن

٨- ١٩٧٧

٩- يتضمن هذا اللاجئين الفلسطينيين الذين قدر عددهم بـ ١٩٣ ٠٠٠ في ٣٠ يونيو ١٩٧٧

١٠- ١٩٧٨

١١- قد تزيد النسبة عن ١٠٠٪ بسبب الالتحاق بالمدرسة في سن متأخرة أو بسبب

الاعادة، الخ .



# ثانيا

## السياسات الاعلامية والتخطيط

النظري وانما يعنى بتقديم معونة حقيقية لهؤلاء الذين يتخذون القرارات . ويدون مثل هذا الجمع المنهجى للمعلومات فى المنطقة وتحليلها فسوف يترك تطور وسائل الاعلام للصدفة أو للظروف المواتية أو المعاكسة التى يمكن أن تنشأ عن عوامل لا يمكن التنبؤ بها .

ومن الواضح أن هناك قدرا كبيرا من التجربة والخبرة فى المنطقة فى كل من مجالى الاعلام والتخطيط . لكن الذى ينقص مع ذلك هو توافر الخبرة فى المجال المزدوج للتخطيط الاعلامى . وعلى ذلك فالحاجة ماسة للتكامل فيما بين المجالين . واذا ما افترضنا أن هذا أمر ممكن، فيبدو أنه من الضروري القيام بتنظيم دورات تدريبية تضم العاملين فى كل من المجالين . ويجب أن يتم هذا التدريب على الأمد الطويل والأمد القصير معا، وذلك لمواجهة الاحتياجات العاجلة، وكذلك للاستعداد للطلبات المستمرة فى المستقبل على كل مستويات الأجهزة الاعلامية، سواء تلك التى تملكها الحكومات أو - ولو كان ذلك بدرجة أقل - رأس المال الخاص .

ويبدو أنه تكاد لا تكون هناك مؤسسة قائمة حاليا فى الوطن العربى مؤهلة للقيام بهذا اللون من التدريب . وعلى ذلك فمن الضروري ادخال هذه الدورات على نطاق تجريبى فى المرحلة الأولى على كل من المستويين القطرى والقومى . كما أن من الأهمية بمكان أن توضع قضية "الادارة الاعلامية" فى الاعتبار عند اعداد الخطط الاعلامية نظرا لأنها من الموضوعات التى لم تطرق على النحو الكافى فى دراسات التخطيط الاعلامى .

وقد تكررت الدعوة فى عدة مؤتمرات عقدت فى السنوات الأخيرة الى أن يتم وضع السياسات والخطط الاعلامية من خلال مجلس قومى للاتصال فى كل من الدول العربية، يضم ممثلين لمختلف القطاعات، حكومية وغير حكومية، وكذلك الجمعيات المهنية للعاملين فى وسائل الاعلام والمؤسسات الأكاديمية والقطاعات المسؤولة عن الإرشاد والوكالات التنموية . ويهدف مثل هذا المجلس الى تحقيق التكامل فى تخطيط الاعلام التنموى وضمان تنفيذ الخطة الموضوعية، كما يعنى

يقتضى البحث فى موضوع تطوير الاعلام المزيد من الدراسات لتحديد مجالات المشكلات الكبرى وتقديم تقييم شامل للاحتياجات . وهنا تبرز مشكلة النقص القائم فى البيانات والمعلومات المحددة عن مرافق الاتصال وأنشطته، كما تتضح ضرورة اجراء حصر واقعى للمشكلات والأولويات . وتشير هذه الأمور قضية السياسات الاعلامية والتخطيط فى هذا المجال .

ويلاحظ أنه ليس هناك حتى الآن فى كثير من الدول العربية احساس قوى بأهمية هذه السياسات . وربما كانت هناك سياسات اعلامية معلنة فى عدد من الدول العربية، ولكننا نجد فى البعض منها على الأقل أن هذه السياسات لا تغطى كل القطاعات، ونادرا ما يتم تحقيق التكامل بين سياسات القطاعات المختلفة، وقد لا تتفق السياسات لهذه القطاعات مع بعضها أو مع مبادئ السياسة العريضة الموضوعية لقطاع الاعلام . والأخطر من ذلك أنه لا يتم ربط السياسة أو الخطط الاعلامية بخطط التنمية بشكل فعال . ويرجع سعد لبيب ظاهرة قصور التخطيط الاعلامى الى بعض الأسباب التالية :

- أن التخطيط على المدى الطويل بمعناه العلمى مازال حakra فى معظم الأحيان للمخططين فى المجال الاقتصادى وحدهم، بل ان مفهوم هذه العبارة فى مجال الاعلام ليس واضحا الوضوح الكافى فى كثير من الأحيان لدى جانب من المسؤولين عن وضع السياسات الاعلامية ؛
- أن لجان التخطيط الاعلامى، ان وجدت، تشغل نفسها فى معظم الأحيان بالأحداث السياسية أو بالأوضاع الطارئة بحيث يكاد يستحيل عليها أن تعطى اهتماما عميقا لموضوع التخطيط الاتصالى المتكامل بعيد المدى ؛
- عدم تقدير أبعاد الدور الذى يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى بالنسبة لخطط التنمية الاقتصادية وذلك من جانب المخططين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية، وعدم وجود التمثيل المناسب لأجهزة الاتصال الجماهيرى فى عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى؛
- الافتقار، فى معظم الأحيان، الى روح التعاون الفعلى وليس الرسمى بين الأجهزة الحكومية التى يتحمل عملها بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاعلامية\* .

وحتى يمكن وضع خطط فعالة للاعلام فى الدول العربية، تبدو الحاجة ماسة الى جهد بحثى هائل لا يفرق فى التجريد

\* سعد لبيب، "مشكلات التخطيط الاعلامى على المدى البعيد"، من وشارك اجتماع خبراء التخطيط الاعلامى، تونس، مارس / آذار ١٩٧٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

بكافة عمليات الاتصال بمعناه الأشمل . إلا أن الاقتراح لم يتم تنفيذه على نحو أو آخر سوى فى قلة من الدول العربية حتى الآن مثل مصر والمملكة العربية السعودية التى شكلت مجلساً أعلى للإعلام . ولذلك فمن الضروري إعادة تأكيد مبدأ " المشاركة " فى إعداد الخطط الإعلامية وتنفيذها .

وإذا كان التكامل على المستوى الوطنى ضرورة تحتمها طبيعة العمل الإعلامى فى علاقته بالأجهزة المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فإن التكامل بين أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم لا بد أن يحظى بالأولوية فى هذا المجال ، وهو ما أشار إليه بحق الوزراء المسؤولون عن الثقافة فى البلاد العربية فى مؤتمراتهم الأولى فى عمان فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٦ .

وقد حدد المؤتمر أهداف السياسة الثقافية فى المنطقة على النحو التالى ( وهو ما يمكن أن يكون من أهداف أى سياسة إعلامية عربية ) :

(١) ترسيخ المفهوم الصحيح للثقافة العربية من حيث هى ثقافة قومية وإنسانية معاً ، تستند إلى أصول الأمة العربية وتراثها وتستوعب فى الوقت نفسه تيارات العصر وتدرك آفاقه ، وتشارك مشاركة إيجابية متفتحة ، أخذاً وعطاءً ، فى تقدم الحضارة العالمية ؛

(٢) تكوين الشخصية المتكاملة للإنسان العربى ، وتهيئته للوعى بتراثه والانتماء لأمتة وقيمها الأصيلة ، وإعداده لمعيشة عصره واستيعاب معطيات الفكر الحديث والثقافات العالمية المعاصرة ، وصقل فكره ووجدانه ليكون قوة فعالة فى التقدم الحضارى لوطنه ؛

(٣) تحقيق ديمقراطية الثقافة بالوسائل التى تكفل شيوعها وانتشارها بين المواطنين .

وأعلن المؤتمر فى بيانه الختامى " ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين عمل أجهزة الثقافة وأجهزة التعليم وأجهزة الإعلام فى الأقطار العربية لضمان مزيد من فعالية العمل الثقافى وتوسيع نطاق الخدمات الثقافية للمواطنين ، اسهاماً فى تكوين المواطن العربى تكويناً سليماً معاصراً نابعاً من أصول عروبيته وقيمه الدينية " .

وأوصى " بتعاون أجهزة الثقافة والتعليم والإعلام على دراسة موضوع التكامل والتنسيق بينها : تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً وتجميعاً للإمكانات البشرية والموارد الاقتصادية فى إطار خطة شاملة " .

على أن هذا التخطيط والتنظيم لا يعنى الربط بين فكرة السياسة الإعلامية والأفكار المتعلقة بالرقابة والتقييد والتوجيه . ويقول نبيل الدجاني : " أن ما أقصده هو السياسة الإعلامية والتخطيط الإعلامى اللذان يسعيان لتأكيد

حرية التعبير عند الفرد وحرية الوصول إلى وسائل الإعلام . وأقصد هنا أيضاً السياسة والتخطيط اللذين يتوجهان إلى سد حاجات التنمية الوطنية . . . . . أن القول بسياسة إعلامية وبتخطيط إعلامى يجب ألا يعنى فقط التوجيه المركزى ، بل يجب أن ينظر إليه على أنه أسلوب للتطوير العقلانى للنشاطات الإعلامية المختلفة فى المجتمع " \* .

كما أن التكامل الإقليمى لا ينبغى ، ولا يمكن ، أن يقوم على أساس من الهيمنة التى تحول أنشطة الاتصال إلى صورة مصبوبة فى قالب واحد ، بل أن التكامل — يعنى التنوع الذى تتكون منه صورة كبرى لحضارة الأمة العربية .

## الأولويات فى مجال السياسات الإعلامية والتخطيط

- أعداد دراسة تحليلية للسياسات الإعلامية فى الدول العربية تتضمن المعلومات المتعلقة بالبنية الأساسية للاتصال فى بلاد المنطقة العربية وفقاً لتصنيف موحد ، وتوفير هذه المعلومات - التى يجب تحديثها باستمرار - للهيئات المشغلة بالتخطيط الإعلامى ، وكذلك وضع قائمة شاملة للموارد الاتصالية فى جميع بلاد المنطقة ، بما فى ذلك وسائل الاتصال الحديث والتقليدية والهياكل التنظيمية و جماهير المستقبلين للرسائل الإعلامية وأنماط استخدامهم لوسائل الاتصال ؛
- معاونة الدول العربية التى ترغب فى ذلك على دراسة احتياجاتها الإعلامية وأولويات هذه الاحتياجات ؛
- رسم خريطة مسحية توضح واقع الدور الذى تؤديه وسائل الاتصال فى خدمة التنمية تمهيداً لإعداد تصور عملى وهيكلى تنظيمى لأداء هذا الدور على أكمل وجه ممكن ؛
- إيفاد فريق خبراء متجول إلى عدد مختار من الدول العربية لمناقشة الجوانب المتعلقة بإدخال التكنولوجيا الحديثة فى المؤسسات الإعلامية ؛
- تخصيص منح وإيفاد بعثات فى مجال التخطيط الإعلامى والإدارة الإعلامية .

\* د. نبيل دجاني، "تحديات الثورة الإعلامية عالمياً وعربياً"، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء بحوث الإعلام فى الوطن العربى ، القاهرة ، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

# ثالثا

## مرافق الاعلام

### ١ - الإذاعة

#### (أ) الراديو

وتتكون الموارد الأساسية لتمويل الاذاعات في الدول العربية من دعم الدولة، وربما شكلت هذه الموارد أكثر من ٩٠٪ في معظم الأحيان. وتشكل حصة ما تؤديه هذه الاذاعات من الخدمات أو ما تبنيه من البرامج نسبة متواضعة. أما الاعلانات التجارية - في الحالات التي يسمح فيها بذلك - فهي تمثل أحيانا جانبا هاما من الموارد إذا ما صبت في ميزانية الإذاعة وليس في خزينة الدولة. والواقع أنه لازال هناك تردد واضح في ادخال الاعلانات الى معظم الاذاعات العربية. ويرى البعض أن هذا يعكس رغبة الحكومة في أن تظل العائل الوحيد، والمتصرف الوحيد بالتالي في الإذاعة. كما أن آخرين يرجع ذلك الى أن الاعلانات قد تفسح المجال أمام تنمية العقلية الاستهلاكية أو تتجسّد في صورة غريبة أو ضارة، أو أنها لا تتناسب مع وقار هذا الجهاز الذي يعتبر في النهاية صوت الدولة. والواقع أن هذا الدور السياسي للإذاعة قد رسخ منذ بداية امتلاك الحكومات أو انشائها للإذاعات. فقد ارتبطت الإذاعة بالذات بالكفاح من أجل الاستقلال، خاصة في بلدان المغرب العربي. ويقول شار: "لقد أنهت الإذاعة عزلة المغرب عن العالم الخارجي ومكنت الفقراء وعديمي الحيلة من أن يربطوا الصلات بالاصلاح الاسلامي والتحديث في الشرق الأوسط. ووفرت اذاعات الموجة القصيرة بالذات حلقة الوصل الخارجية التي بعثت الأمل في أن المغرب سيفوز في نضاله من أجل الاستقلال. وتحولت موجات الأثير الى وسيلة للتلاحم مع الأبطال الشعبيين بسبب نشرات الأخبار ومداولات الأمم المتحدة والبيانات التي كان يصدرها الزعماء الوطنيون والبرامج التي كانت تبثها اذاعة صوت العرب من القاهرة".\*

وقد تطورت الإذاعة " بشكل دراماتيكي في مصر عندما قامت ثورة يوليو. فقد شعر عبد الناصر أن الصحافة وحدها لا تكفي بالغرض من الوصول الى الجماهير المصرية والعربية، خاصة وأن الأمية متفشية. فمنذ بدء الثورة لم تكن لدى مصر موجة قصيرة بعد، ولا تزيد قوة موجتها المتوسطة عن ٧٢ كيلوات. ولكن في سنة ١٩٦٠، أي ثمانى سنوات بعد الثورة، أصبحت قوة البث على الموجة القصيرة والمتوسطة

بدأت الإذاعة في بعض الدول العربية بداية تجارية حيث أنشأ بعض الأفراد أو الشركات محطات اذاعية مثلما حدث في الجزائر (١٩٢٥) ومصر (١٩٢٦) وتونس (١٩٣٥). واتسمت هذه المحطات بالسعى لتحقيق الربح المادي والترويج للسلع وأجهزة الاستقبال وإذاعة الاعلانات التجارية. وأنشئت محطات حكومية في هذه الدول بعد إلغاء المحطات الأهلية. كما وكلت بعض الدول العربية الى بعض الشركات الأجنبية إنشاء اذاعاتها وتشغيلها، مثل مصر التي وكلت الى شركة ماركوني البريطانية إنشاء وتشغيل اذاعة الاسلكية للحكومة المصرية (١٩٣٤-١٩٤٧)، وتونس التي وكلت الى الإذاعة الفرنسية مهمة إنشاء شبكة للبث الإذاعي (١٩٣٨)، ثم منحتها احتكارا كاملا بموجب مرسوم صادر في عام ١٩٤٨ ألغى في عام ١٩٥٧ عندما انتقلت الإذاعة الى الحكومة التونسية.

وقد دخلت الإذاعة الصوتية في البلاد العربية منذ العشرينيات، فوجد أنها دخلت الجزائر في ١٩٢٥ ومصر في ١٩٢٦ والمغرب في ١٩٢٨ وتونس في ١٩٣٥ والعراق في ١٩٣٦ ولبنان في ١٩٣٨ وليبيا في ١٩٣٩ والسودان في ١٩٤٠ وسوريا في ١٩٤١ والصومال في ١٩٤٣ والجمهورية العربية اليمنية في ١٩٤٧ والأردن في ١٩٤٨ والسعودية في ١٩٤٩ والكويت في ١٩٥١ وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ١٩٥٤ وموريتانيا في ١٩٥٦. أما اذاعة فلسطين فقد أنشئت في ١٩٦٤ في حين بدأت اذاعة صوت فلسطين في ١٩٦٨. ودخلت الإذاعة أبو ظبي في ١٩٦٩ (وتحولت الى اذاعة الامارات العربية المتحدة في ١٩٧١)، أما عمان فقد دخلتها الإذاعة عام ١٩٧٠.

وكل هذه الاذاعات خدمات حكومية لا تسعى للربح. وربما كانت المنطقة العربية تشهد في الوقت الحالي بدايات جديدة للإذاعات التجارية التي غابت نحو نصف قرن، إذ ستفتح رسميا في المغرب عام ١٩٨٢ "إذاعة المتوسط الدولية"، وإن كانت قد بدأت بصفة تجريبية في النصف الثاني من عام ١٩٨٠. وستعتمد هذه الإذاعة على إيرادات الاعلان التجاري وحده، وذلك على نمط اذاعة "مونت كارلو" الفرنسية التي تذيع باللغة العربية.

\* ستوارت ه. شار، " وسائل الاعلام الجماهيرية في المغرب " ، American Universities Field Staff Reports

سلسلة شمال أفريقيا ١٤، رقم ٢، ١٩٦٨.

معا ١٣ مليون كيلوات موجهة الى العالم العربي وأفريقيا ، حيث ظهر صوت العرب الذي حرك الأوضاع السياسية في المنطقة . واستخدمت الاذاعة لمناصرة الحركات الاستقلالية في بلدان المغرب العربي وأفريقيا ، ثم حرب الاستقلال في اليمن الجنوبية ثم في الحرب الأهلية في اليمن الشمالية . وكسى يمل صوت العرب الى القبائل اليمنية وزعت الحكومة المصرية ١٠٠ ٠٠٠ جهاز ترنرستور . وكان لصوت العرب دوى مشهود في جميع أنحاء العالم العربي ، حتى انخفض موته بعد حرب ١٩٦٧ للدعايات الكاذبة التي روجها عن الانتصارات المصرية على الجبهة . ومنذ ذلك الحين أفل نجم أحمد سعيد المذيع المشهور . وكان قد بلغ من الشعبية لدرجة أن صورته ظهرت مع صور الرئيس عبد الناصر والمشير عامر فـلى اليمن\* .

ومنذ أن استقلت الدول العربية نجد أن استخدامهما للراديو يتزايد في المجال السياسي والاجتماعي حتى أصبح من أهم أدوات الاتصال في هذا المجال . وبالرغم من ذلك فان طاقة الراديو الاتصالية لا تستخدم بأعلى درجات كفاءتها في تحقيق أغراض التنمية ، ويستنفذ جزء كبير من هذه الطاقة في المصراعات السياسية وما يمكن بأن يسمى "حرب الاذاعات" .

وهناك في لبنان وضع فريد أفرزته الحرب الأهلية ، اذ قامت هناك منذ عام ١٩٧٥ عدة اذاعات خاصة تابعة لأحزاب ومنظمات سياسية لبنانية وعربية . وقد نشأت هذه الاذاعات نتيجة لانحسار قوة الدولة الشرعية ، وعدم استطاعتها تطبيق القوانين .

الا أن الوضع في كافة الدول العربية الأخرى مختلف تماما ، حيث نجد تبعية الراديو للدولة تنعكس في مركزية شديدة . وبالرغم من ذلك فقد بدأ في السنوات الأخيرة خاصة ظهور عدد من الاذاعات المحلية التي أفسحت فرصة أكبر لمشاركة الجماهير .

وتهتم الاذاعات العربية على نحو عام بتنويع خدماتها فتقدم خدمات متخصصة للشباب ، أو للعمال والفلاحين أو لسكان البوادي أو لاذاعة الموسيقى . كما تهتم الاذاعات العربية بالاذاعات الدينية ، حيث تشكل البرامج الدينية نسبة كبيرة من حجم ارسال مختلف الخدمات بالإضافة الى محطات متخصصة مثل اذاعة القرآن الكريم في مصر وفي السودان ، واذاعتى : القرآن الكريم ، ونداء الاسلام (صوت الاسلام سابقا) بالمملكة العربية السعودية . كما تذيع بعض الاذاعات العربية الشعائر الدينية للأقليات .

وتهتم بعض الدول العربية ذات الأقليات العرقية بالأقليات المقيمة بها وتقدم لها خدمات اذاعية خاصة باللغات التي يتحدثون بها ، فتقدم العراق مثلاً خدمة اذاعية باللغة الكردية والمغرب خدمة اذاعية باللغة البربرية ، وتقدم موريتانيا عدة خدمات اذاعية بلغات محلية مختلفة .

وتبث معظم الدول العربية برامج أخرى بلغات غير عربية الى المستمعين في الخارج . وهدف هذه الاذاعات هو المستمع الأجنبي في أوروبا وأمريكا الشمالية غالباً . ولا يتناسب اهتمام الاذاعات العربية مع أعداد الجاليات العربية في هذه البلدان وغيرها . وقد بدأ مؤخراً اهتمام

واضح بالمستمعين في البلدان الاسلامية ، خاصة من قبل اذاعات المملكة العربية السعودية . ودعم هذا الاتجاه منظمة اذاعات الدول الاسلامية التي تنتمى اليها كافة الاذاعات العربية .

أما ارسال الداخلى (الوطني) في أية اذاعة عربية فهو لا يقل عادة عن ١٢ ساعة يومياً . ويزيد عن ذلك بكثير في بلدان مثل السعودية والعراق وسوريا وغيرها . ومعظم برامج ارسال الداخلى منتجة محلياً .

وتستورد بعض الاذاعات برامج من الدول العربية الأخرى . ويزداد حجم التبادل الاذاعي بين الدول العربية بعضها البعض عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية أو عن طريق اتحاد اذاعات الدول العربية حيث يبلغ حجم التبادل الاذاعي عن طريق الأمانة العامة للاتحاد أكثر من ٤ آلاف ساعة منذ انشائه عام ١٩٦٩ .

وتسمع عدة اذاعات عربية في البلدان المجاورة لها بسهولة . وتستخدم الاذاعات العربية في الغالب الموجات المتوسطة للوصول الى مستمعها في الداخل والموجات القصيرة للوصول الى المستمعين في الخارج وفي المسافات البعيدة . وقد وصل عدد محطات ارسال في الدول العربية أكثر من ٢٤٤ محطة للبث على مختلف الموجات . ويصل مجموع قوة هذه المحطات الى أكثر من ٢٤ ألف كيلوات ، وتغطي معظم الأرض العربية .

وهناك "رحمة فيما يتعلق بالموجات المتوسطة والموجات الطويلة بينما تضاعفت الحاجيات الوطنية لكل اذاعة عربية . وقد طالب الاذاعيون بإحداث انفراج في الرقعة الاذاعية على سعة ٨ كيلو هرتز فيما بين القنوات . على أن هذا الباب ليس وحده المؤدى الى التحسين ، فمن الوسائل التقنية التي يتعين تعميمها ارسال على التشكيل الذبذبي F.M. وقد انتهج عدد من الاذاعات العربية هذا النهج\*\* .

وتتعاون الدول العربية في مجال رصد محطات الراديو وذلك لتلافى التداخل القائم على الترددات المتوسطة والقصيرة نتيجة تزايد عدد المرسلات الاذاعية واستخدام القدرات العالية جداً في هذه المرسلات ، ولضمان تبادل المعلومات والتنسيق بين الهيئات العربية خاصة ودول العالم عامة ، وللتحضير للمؤتمرات الدولية القادمة بالنسبة للموجة القصيرة والتشكيل الذبذبي F.M. وقد أعد اتحاد اذاعات الدول العربية مشروعاً في هذا الخصوص يتضمن نقل محطة الرصد الرئيسية الخاصة به من السودان الى سوريا أو الأردن ودعمها ببعض الأجهزة ( بتكاليف تقدر بـ ٣٥٠ ألف دولار أمريكي ) ، واقامة أربع محطات ثانوية ، ثلاث منها في الجزائر والإمارات العربية المتحدة وليبيا والرابعة في جيبوتي أو الصومال أو السودان ( بتكاليف تقدر بمائة ألف دولار أمريكي لكل منها ) .

\* د . ايليا حريق ، " انتشار الأخبار واتجاهها " ، ورقة مقدمة الى ندوة " حق الاتصال في إطار النظام الاعلامي الجديد " ، بغداد ، سبتمبر / أيلول ١٩٨١ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

\*\* عبد الله شقرون ، " دور الاذاعة في مصير الانسان العربي " ، مجلة الاذاعات العربية ، العدد ٤ ، سنة ١٩٨٠ ، اتحاد اذاعات الدول العربية ، تونس .

ويعمل الاتحاد من خلال هذه الجهود وغيرها الى تحقيق واحد من أهدافه الرئيسية الحالية وهو تحسين ظروف الاستماع للمستمع العربي .

وقد زاد عدد أجهزة الاستقبال في المنطقة - لاسيما بعد انتشار أجهزة الترانزستور - وان كانت مازالت معدلات امتلاك أجهزة الاستقبال تحت الحد الأدنى الذي كانت اليونسكو قد حددته فيما مضى (١٠٠ جهاز لكل ألف مواطن) . وعدد الأجهزة في ارتفاع مستمر لارتفاع الدخل في بعض الدول العربية ، وهو لا يدل في كل الأحوال على حجم التعرض الحقيقي بسبب ظاهرة الاستماع الجماعي في المنازل والمدارس والمقاهي والنوادي الموجودة في كثير من الدول العربية .

## (ب) التلفزيون

بدأ البث التلفزيوني المنتظم في بعض الدول العربية في الخمسينات في كل من المغرب (١٩٥٤) والجزائر والعراق ولبنان (١٩٥٦) ، وفي الدول الأخرى في الستينات والسبعينات كسوريا ومصر (١٩٦٠) والكويت (١٩٦١) والسودان (١٩٦٢) والجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية (١٩٦٤) والسعودية (١٩٦٥) وتونس (١٩٦٦) والأردن وليبيا (١٩٦٨) وقطر (١٩٧٠) والبحرين (١٩٧٣) وعمان (١٩٧٤) والجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٥) . أما في دولة الامارات العربية المتحدة فقد دخل التلفزيون أبو ظبي في عام ١٩٦٩ ، ثم دبي في ١٩٧٢ ، وان كانت المحطة قد توقفت فيما بعد وحلت محلها محطة تجارية ابتداء من عام ١٩٧٥ .

وقد بدأت الخدمات التلفزيونية في بعض الدول العربية في شكل خدمات تجارية كالمغرب (١٩٥٤) حيث بدأ التلفزيون تجاريا في مدينتي الرباط والدار البيضاء ، وفي لبنان (١٩٥٦) حيث قامت الشركة اللبنانية للتلفزيون (١٩٥٦) وشركة تلفزيون لبنان والمشرق (١٩٦٢) ، والكويت حيث بدأ الارسلات التلفزيوني بمحطة خاصة يمتلكها أحد التجار تعرض الأفلام والصور المتحركة ، وفي البحرين (١٩٧٣) بمحطة تجارية يعتبر الاعلان مصدر تمويلها الوحيد اقامتها " الشركة الدولية للراديو والتلفزيون " الأمريكية وكانت الحكومة تمتلك ٢٠٪ من رأس مالها .

ويذيع كثير من محطات التلفزيون العربية الاعلانات التجارية . ويعتبر الاعلان مصدر التمويل الأساسي لبعض هذه المحطات كالمحطات اللبنانية ، ومصدر تمويل رئيسي لعدد من المحطات الأخرى . وفي مقدمة وسائل الدخل بالطبع دعم الحكومات . كما أن هناك أيضا حيلة الرسوم المقررة على حيازة أجهزة الاستقبال في بعض الدول . وأحيانا ما يستعاض عن هذه الرسوم بتعديل آخر مثل الرسوم على التيار الكهربائي . وبالإضافة الى ذلك فقد تدخل الى خزينة التلفزيون أيضا حيلة ما يؤديه من خدمات ، وما ينتجه من برامج ومطبوعات .

والتلفزيون التجاري الصرف الموجود في المنطقة في الوقت الحالي هو تلفزيون دبي . أما التلفزيون اللبناني فقد نشأ تجاريا في البداية حيث كانت توجد شركستان للتلفزيون تمولان من الخارج بنسبة كبيرة . ويقول حسن الحسن : " دلت التجارب التي مرت على التلفزة في لبنان أن الدولة عندما قدمت لها الطلبات لإنشاء محطة

تلفزيونية خاصة لم تضع الدراسة الكافية والواجبة لموضوع التلفزيون . ولم تقدر أهميته الكبرى كسداة للتوجيه وتشقيف الشعب لها فعاليتها الهامة ، ولم تنظر الدوائر المسؤولة الى المستقبل النظرة المفروضة لتتبعين التأثير الذي سيكون لهذه الوسيلة الجديدة من وسائل الاعلام ، ولم تقدر حق التقدير ما يمكن أن تضطر اليه كل من الشركتين الى الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النفقات والتكاليف الباهظة ، والى أن المنافسة بين الشركتين ستضطرهما لطلب رأس المال الأجنبي ومن ثم لسيطرة هذا الأخير على هذه الوسيلة الاعلامية الجديدة " \* . وقد بقي الحال على هذا النحو حتى عام ١٩٧٨ حينما انضمت الشركتان في مصلحة واحدة تساهم فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص .

ويبلغ عدد محطات الارسلات التلفزيونية العربية أكثر من ١١٦ محطة وترتبط بعض هذه المحطات ببعضها عن طريق موجات الميكرويف مكونة بذلك شبكات شبه اقليمية - كالمغربيون . كما قد ترتبط داخل القطر نفسه بالأقمار الصناعية كما هو الحال في السودان والجزائر . وربما كانت شبكة التلفزيون السعودية التي تربط مختلف مدن المملكة أضخم شبكة تلفزيونية في دول العالم الثالث وأكثرها حداثة .

وقد تزايد معدل امتلاك أجهزة التلفزيون في الدول العربية زيادة ملحوظة ( انظر الجدول المستقي من مصادر مختلفة لاحصاءات عام ١٩٧٨ ) ، لاسيما في الدول النفطية ، وعلى الأخص بعد بدء الارسلات الملون في معظم الدول العربية في السبعينات . ومما يذكر أن انخفاض معدل الملكية لا يحد من التعرض للتلفزيون لانتشار المشاهدة الجماعية .

الدولة	عدد أجهزة التلفزيون	العدد لكل ألف نسمة
الأردن	٢٠٠ ٠٠٠	٧١ر٠٠
الامارات العربية	٨٠ ٠٠٠	٣٣٩ر٠٠
البحرين	٦٢ ٠٠٠	٢٣٢ر٠٠
تونس	٢١٣ ٠٠٠	٣٦ر٠٠
الجزائر	٥٦٠ ٠٠٠	٣١ر٠٠
السعودية	٣٠٠ ٠٠٠	٣٢ر٠٠
السودان	١٠٥ ٠٠٠	٦ر٠٠
سوريا	٢٥٠ ٠٠٠	٣٢ر٠٠
العراق	٤٧٥ ٠٠٠	٤٠ر٠٠
عمان	٠٠٠	٠٠٠
قطر	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٤١ر٠٠
الكويت	٥٤٠ ٠٠٠	٤٩١ر٠٠
لبنان	٤٧٠ ٠٠٠	١٤٧ر٠٠
ليبيا	١٥٥ ٠٠٠	٦١ر٠٠

\* د. حسن الحسن ، "نحو قانون اعلامي جديد" ، بحث مقدم الى الدورة التدريبية الثانية "تطوير القطاع الاعلامي تطورا وطنيا عصبيا" ، كلية الاعلام والتوثيق ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

الدولة	عدد أجهزة التلفزيون	العدد لكل ألف نسمة
مصر	١ ١٠٠ ٠٠٠	٢٦٠٠
المغرب	٦٢٠ ٦٧٦	٣٧٠٠
اليمن	٠٠٠	٠٠٠
اليمن الديمقراطية	٣٢ ٠٠٠	١٨٠٠

وقد أخذت ساعات الإرسال التلفزيوني في الزيادة في كثير من البلاد العربية وعلى الأخص تلك التي تذيع على قناتين . ويرى عدد من الإعلاميين أن هذا التوسع ليس له ما يبرره ، وأنه ربما يكون من الأفضل الاقتصاد على قلة من البرامج الجيدة ، بدلا من الانتشار الذي لا تسانده طاقة إنتاجية كافية . وقد أعلن مدير التلفزيون الأردني مؤخرا أنه "سيبث العديد من البرامج ذات المستوى العالي ، ولو أدى إلى تخفيض ساعات البث" . ويلاحظ بدر الدين أبو غازی أن كم الإرسال التلفزيوني قد تغلب على الكيف والمستوى . ويتخوف الكثيرون من أن يؤدي هذا إلى فتح باب التلفزيون على مصراعيه أمام الانتاج الأجنبي وخاصة الغث منه . ويشير هذا القضايا المعروفة المتعلقة بحماية الذاتية الثقافية وصون القيم والانفتاح الغبي والسطحي . وكل هذه بالطبع مفاهيم تختلف عن ضرورة التلاقح فيما بين الثقافات والتعارف فيما بين الشعوب .

وتستورد البلاد العربية جزءا من البرامج التي تذيعها يتراوح بين ٤٠٪ و ٦٠٪ معظمها من البرامج الترفيهية . ولا يقتصر النقد على هذه البرامج بسبب ما تحمله من قيم غريبة على المجتمع العربي ، وإنما ينطبق أيضا على الانتاج الترفيهي والدرامي المحلي . وكثيرا ما يعاب على البرامج الدرامية أنها لا تتناول قضية أو تدعو إلى مبدأ ، وأن منتجها يخلقون عالما غريبا لا يمت بصلة للواقع . أما البرامج الثقافية فكثيرا ما نجدها متعالية ، والبرامج الاقتصادية معقدة جامدة . ويلاحظ أن الأخبار مفرقة في الاتجاه البروتوكولي ( خط سير الحكام واستقبالات المطارات وموائد الاجتماعات الخ ) ، وأن البرامج السياسية في معظمها دعائية مباشرة لا تنقل في أغلب الأحيان إلا وجهة نظر واحدة ، كما أنها ممنوعة الإخراج ساذجة التقديم .

وبالرغم من ارتفاع الأخراج في محطات التلفزيون العربية عبر العشرين عاما الأخيرة ، فكثيرا ما نلاحظ على البرامج أنها لا تستخدم الطاقات الكامنة في الوسيلة التلفزيونية . وكثيرا ما يلاحظ اللجوء إلى أيسر قوالب البرامج ، كوضع المستضافين أمام بعضهم البعض ليسترسلوا في الحديث حول طاولات مستديرة . وربما كان ذلك يرجع أيضا إلى نقص الامكانيات أو إلى ندرة الميزانيات المخصصة للبرامج غير الترفيهية . ولكنه يرجع بالقطع إلى عدم تفهم الأدوات وأبعاد استخدامها ، وكذلك إلى نقص التدريب وفقر الخيال والابتكار .

ومع ذلك فلا بد من أن نلاحظ أن بعض ما تقدمه برامج التلفزيون يقابل بالتقدير لمساهمة في رفع المستوى الثقافي واتاحته الفرصة للتعليم المستمر . وقد أشارت

أحدى الدراسات إلى أنه "بالرغم من أن معظم الناس تقبلوا برامج التلفزيون بشوق زائد من زاوية التسلية - لدرجة أنهم كيفوا نظام حياتهم اليومي ليتوافق مع مواعيد التلفزيون - فإن كثيرين أيضا أدركوا فائدته في رفع مستواهم الثقافي وإرشادهم في تكييف حياتهم بما يلائم الجو المتغير ، فكانت برامج الصور المتحركة وغيرها من البرامج مصدر تثقيف وتسلية للأطفال . وحيث أن التعليم الرسمي للمرأة لم يبدأ إلا منذ وقت قريب فإن النساء كن يبحثن عن المعلومات اللازمة لحياتهن المنزلية اليومية وللعناية بأطفالهن من خلال استمتاعهن بالبرامج . ويعتبر التلفزيون بالنسبة للبعض نوعا من التعليم الاجتماعي المستمر ، وبالنسبة للجميع مصدر ترفيه وتعليم ، ووسيلة لتخطي العزلة الاجتماعية والجغرافية" .

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى جهود قيامة في هذا المجال مثل البرنامج التربوي " افتح يا سمسم " الموجه للأطفال والذي أنتجه "مركز الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج" . إلا أن معظم كتابات الإعلاميين العرب تشير إلى أن البرامج الخاصة بالأطفال والشباب والمرأة ، والبرامج التربوية والتثقيفية بوجه عام ، لاتزال دون المستوى المطلوب في المجتمع العربي ، سواء من ناحية الكيف أو حتى من ناحية الكم . وتمثل المحاولات المتواضعة للانتاج المشترك في المنطقة خطوة للتغلب على هذه المشكلة . كما أن التبادل الذي يتم عن طريق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة من خلال اتحاد إذاعات الدول العربية يمثل أيضا خطوة أخرى . إلا أن "البرامج الممتازة ، وخاصة البرامج الدرامية ، تخضع للتعامل التجساري ، ولا يشملها التبادل إلا في ظروف استثنائية ، وهذا يؤثر على نوعية ومستوى البرامج الخاضعة للتبادل والاهدا" .

## الأولويات في مجال الإذاعة

### الراديو

- إجراء دراسة متعمقة لامكانات التوسع في الإذاعات المحلية التي تقدم خدمة إذاعية مطية تتكامل مع الخدمات

\* مؤتمر صحفي لمدير التلفزيون ، صحيفة "الدستور" ، عدد ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٨١ ، عمان .

\*\* بدر الدين أبو غازی ، "التكامل بين التخطيط الثقافي والتخطيط الاعلامي" ، بحث مقدم إلى "اللجنة التحضيرية لاجتماع خبراء التخطيط الاعلامي في الوطن العربي" ، تونس ، مارس / آذار ١٩٧٩ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

\*\*\* يوسف ادريس ، "التثقيف اللاسلكي" ، الأهرام ، عدد ٨ فبراير / شباط ١٩٨٠ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

\*\*\*\* هاميت أند أديسون ، " خطة تطوير التلفزيون " ، سان فرانسيسكو ، سبتمبر / أيلول ١٩٧٠ - دراسة لحساب وزارة الاعلام السعودية .

\*\*\*\*\* "تبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية كأحد المهام الرئيسية لمنظمة الإذاعات الإسلامية" ، ورقة مقدمة إلى "ندوة التقنيات الإقليمية والدولية لنشر وتبادل المعلومات" ، باريس ، أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨١ ، اليونسكو .

المركزية، مع تخطيط تجربة لخدمة الراديو المحلية على أساس من هذا التكامل في دول عربية مختلفة، ووضعها موضع الدراسة من الناحية الاتصالية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتبين أثرها، وللوصول الى تصور للقدر الملازم من الخدمة المحلية والمركزية للمجتمعات العربية المتباينة؛

- دعم وإنشاء الإذاعات المحلية في الدول العربية الأقل نمواً؛
- القيام بمسح لخدمات الراديو المتخصصة القائمة الآن في الدول العربية، ودراسة امكان التوسع فيها؛
- بحث التوسع في الارسل عن طريق التشكيل الترددي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؛
- اعادة النظر بالتعاون بين الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية، وفي اطار قرارات الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، في قواعد توزيع الترددات واقتسامها على المستوى الاقليمي، وذلك للتقليل من التزاحم والتداخل واتاحة الفرصة لوصول اشارات جيدة الى المستمعين في جميع الدول العربية.

## التلفزيون

- تنفيذ مشروع تلفزيون الصومال طبقا للخطة التي أعدها اتحاد اذاعات الدول العربية؛
- اجراء دراسة اقليمية حول الاستفادة من الامكانيات التي يتيحها اطلاق القمر العربي في عام ١٩٨٤، سواء عن طريق المحطات الأرضية أو البث المباشر أو شبه المباشر، وذلك بهدف عدالة الاستقبال التلفزيوني واتاحته للمناطق النائية، على أن تجري دراسات خاصة في الدول العربية التي تحتاج الى مد خدماتها التلفزيونية الوطنية؛
- اقامة مشروع تجربي للخدمة التلفزيونية المحلية المتكاملة مع الخدمة المركزية في احدى الدول العربية الأقل نمواً؛
- اجراء دراسة في عدد من الدول العربية حول جدوى التوسع في ساعات البث التلفزيوني؛
- انتاج برامج تجريبية يمكن أن تبث بواسطة أكثر من دولة عربية، تمهيدا للشبكة الفضائية العربية.

## ٢ - المواد المطبوعة

### (أ) الصحافة

تعتبر الصحافة العربية أعرق من كل مثيلاتها في العالم الثالث، فقد بدأت في المنطقة منذ قرن ونصف على الأقل. وقد صدر أول عدد من "الوقائع المصرية" بالعربية في (١٨٢٨) ثم أعقبها "المبشر" الجزائرية (١٨٤٧) ثم جريدة "الأنباء" اللبنانية (١٨٥٨) ثم "الرائد" التونسية (١٨٦٠) ثم "طرابلس الغرب" الليبية (١٨٦٤) و"سورية" (١٨٦٥) و"الزوراء" العراقية (١٨٦٩) و"صنعا" (١٨٧٩) و"المغرب" و"الجازيت" السودانية (١٨٩٩) و"الحجاز" (١٩٠٨).

وقد مرت الصحافة العربية من خلال تطورها بمراحل مختلفة، فقد بدأت على يد سلطات الاحتلال عثمانيا أو فرنسيا أو بريطانيا أو ايطاليا. وكان الهدف هو أن تصبح الجريدة وسيلة للدعاية، وللدفاع عن رؤية السلطة وتقريبها الى الجمهور. ولكن سرعان ما ظهرت الصحافة الوطنية وارتبطت بأمانى الشعب وقيمه الثقافية والروحية، مما جعل للصحافة العربية مكانة خاصة في التاريخ القومي العربي. ويكفى هنا أن نضرب المثل بمجلات مثل "الرسالة" و "المقتطف" و "المنار" في مصر ومجلة "العروة الوثقى" التي كانت تصدر في باريس. كما أنه من الضروري الإشارة في هذا المقام الى مجلات مثل "البصائر" في الجزائر و "الزيتونية" في تونس، التي وضعت قضية المعاصرة في اطارها الصحيح بالنسبة للعروبة والاسلام.

ولازالت الصحافة تقوم حتى الآن بدور كبير في المعترك السياسي والحياة الثقافية، ذلك أنها تمثل الوسيطة الاعلامية المفضلة لدى الصغوة. ويحد من انتشار الصحف نسبة الأمية. وليست هناك احصاءات واقية بالنسبة لتوزيع الصحف العربية. وقد انضمت بعض هذه الصحف الى جمعيات أجنبية، خاصة في فرنسا والولايات المتحدة، للتحقق من صحة توزيعها. وبالرغم من ذلك فان البعض منها لم يكن يقدم أرقاما دقيقة عن عدد النسخ التي تطبع. وجرت محاولات لاقامة جمعية عربية تقوم بالاشراف على دقة الأرقام الا أنها لم تنجح. واتفق أخيرا على ألا تنشر هذه الأرقام اطلاقا. وأصبح من العسير التعرف على مدى انتشار الصحف العربية.

ولكن اذا اعتمدنا على الاحصاءات المتوفرة لدى اليونسكو، فسنجد أن نسبة توزيع الصحف اليومية في المنطقة العربية تبلغ ٣٠ صحيفة لكل ألف من السكان، بينما هي في أوروبا الغربية ٢٦٤ لكل ألف من السكان وفي المتوسط العالمي ١٣٦ لكل ألف من السكان. وأرقام التوزيع في حد ذاتها، بصرف النظر عن نسبتها الى عدد السكان، تؤكد أن الصحافة في المنطقة العربية في حاجة الى تنمية تمكنها من تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من القراء، فتوزيع الصحافة اليومية العربية يبلغ ٥ مليون نسخة مقابل ١٢٧ مليون في أوروبا الغربية مسن مجموع ٤٤٣ مليون نسخة في العالم\*.

وقد بقيت صناعة الصحافة في الوطن العربي حتى يومنا هذا صناعة خاصة تقوم على أكتاف الأحزاب السياسية غالبا أو رجال الصحافة والأعمال أو "الوجهاء" في بعض الأحيان. ومع ذلك فان الصحف الرئيسية التي تصدر في عدد من الدول العربية (مثل العراق ومصر والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية وموريتانيا) هي صحف حكومية أو "قومية" أو "شعبية". ويتذبذب مؤشر العلاقة بين الصحافة والسلطة في كثير من الأحيان، حيث ترخى الحبال الى أقصاها، على النحو الذي حدث في تونس في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ عندما صدرت صحيفة أسبوعية ناطقة باسم الحزب الشيوعي، ثم تشدد هذه الحبال لتطوق الصحف المعارضة على النحو الذي يحدث في بلدان أو في أحيان أخرى.

\* الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو ١٩٨٠، (أرقام ١٩٧٨).

وتواجه الصحف الخاصة مصاعب مختلفة، منها ضآلة التوزيع، وارتفاع أسعار الشحن ( خاصة الى خارج الدولة )، وخضوعها لضغوط (أو ولاءات) سياسية، وربما مالية أيضا. وهنا قد يحتاج الأمر الى وقفة متأنية عند الصحافة اللبنانية بالذات، حيث كان وضع هذه الصحافة متميزا من حيث ما أتيح لها من حريات ( وأيضاً من حيث التقدم الفني والتقني الذي وصلت اليه في ظروف ما قبل الأحداث الحالية ). ولكنها مرت في الأعوام القليلة الماضية بتجربة قاسية نتيجة لهذه الأحداث . وفي هذا يقول مروان حمادة " ان الاعلام كان أكثر تحسسا بما خلفته الحرب من كوارث . فمما لا شك فيه أن تطوير وتحديث الصحافة اللبنانية أصيب خلال الحرب بنكسة . لقد تبعثر القراء جغرافياً وفكرياً واقتصادياً، وتضاءل حجم الأعمال . وكان إصدار الصحيفة مغامرة للوصول الى مكان العمل والحصول على المواد الأولية وخاصة الورق وقطع الغيار . واختفى المعلنون ، وهاجر عدد كبير من العمال . ولم يعد للاعلام اللبناني الشمولية التي كان يتميز بها قبل الحرب ، فقد تقلص اهتمامه بالشؤون العربية والدولية ليركز اهتمامه على المسائل المحلية التي صارت قضية حياة أو موت . وضعاف من هذا انقطاع المواصلات البريدية وأحيانا الهاتفية بين بيروت والعواصم الأخرى خلال الفترات الدقيقة . وخف بالتالي اهتمام القارئ العربي ( باستثناء اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين ) بهذه الصحف . وحتى داخل لبنان كانت السدود الفئوية تحول دون انتقال الصحف من منطقة الى أخرى ، مما ساهم في اكتساب الاذاعات الحزبية أهمية خاصة لكونها لا تصطدم بالعقبات الجغرافية . وانقسمت الصحافة نفسها الى فئات متصارعة . وواجهت متاعب اقتصادية جمة سواء لزيادة الرواتب في هذه المرحلة الاستثنائية أو انخفاض قيمة العملة اللبنانية أو زيادة أسعار الورق وتكاليف حراسة المنشآت واضطرت الصحف بالتالي الى رفع ثمنها ليسدد القارئ ما لم يأت عن طريق المعلن . وهكذا بعد أن كانت بيروت ندوة مفتوحة دائمة للرأي العام العربي محوراً الصحافة الضيق بالاعلام اللبناني شتى التهم بل حمله البعض وزير المأساة اللبنانية\* .

وقد كان من نتائج أزمة الصحافة اللبنانية أن برز دور الصحافة في بلدان عربية أخرى ، وخاصة في الكويت والسعودية . وأصبحت هذه البلدان هي المراكز الجديدة للصحافة العربية التي يقرؤها في نفس اليوم المواطن في دول أخرى عديدة . وعملت الصحف هناك على تنمية قدراتها التقنية ، وتوسيع آفاقها على الشؤون العربية وتحرير الكلمة من بعض القيود السياسية . كذلك كان من نتائج الأزمة اللبنانية صدور صحف ومجلات مرموقة مهاجرة ( في لندن وباريس غالباً ) . وتلقى بعض هذه المطبوعات دعماً متنوعاً من بعض الحكومات العربية . وقد أصبحت بوجه عام من أكثر المطبوعات العربية - ان لم تكن أكثرها - انتشاراً . ويشير اعتماد كثير من القراء على هذه الصحف الصادرة في الخارج للحصول على الأخبار والآراء الأخرى قضية حرية الصحافة في عدد من الدول العربية . كما أن هذه الصحف قد أتاحت ، ربما لأول مرة ، لمليوني من العرب

مقيمين في أوروبا صلة خاصة بأوطانهم ، خاصة وأن صعوبات التوزيع وارتفاع أسعار النقل تحول بينهم وبين الاطلاع على الصحف الصادرة في العواصم العربية .

وهذه الصحف تصدر بالعربية عادة ، ولكن عدداً منها يظهر أيضاً بلغات أخرى ، هي الانجليزية والفرنسية غالباً . وقد تزايد عدد الصحف التي تصدر بهاتين اللغتين داخل المنطقة . وفي تونس والمغرب والجزائر على سبيل المثال لانزال نجد أن الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية الصادرة بالفرنسية تشكل مصدراً أساسياً للمعلومات بالنسبة للقراء الذين يفضلون القراءة بهذه اللغة . وباستثناء صحف قليلة تصدر بالانجليزية في منطقة الخليج ، فإن الصحافة العربية الصادرة بلغات أجنبية تحتاج الى جهد كبير للنهوض بمحتواها وإخراجها ولاتقان لغتها أيضاً .

ولا يوجد حصر وافحش الآن للصحف الصادرة في المنطقة، على أن تقرير "توزيع المطبوعات في منطقة الخليج العربي" الذي أصدرته اليونسكو في عام ١٩٧٦ يقدم صورة واضحة لوضع الصحافة في دول الخليج السبع عندئذ . وفي ذلك الحين كانت تصدر بهذه الدول - التي كان يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة ، ٢٠ صحيفة يومية باللغة العربية، و ٧ صحف بالانجليزية، و ٥٠ مجلة بالإضافة الى دوريات أخرى . ويتضح من هذا التقرير مثلاً أنه في دولة الكويت عدد سكانها قليل ، توجد سبع صحف محلية يومية - منها واحدة بالانجليزية ، من ضمنها صحف تعتبر من أفضل ما يصدر في العالم العربي . وهذه الصحف ، وكذلك العديد من المجلات ، تصدر عن القطاع الخاص . وبالرغم من أنها لا تحقق أرباحاً عالية ، فهي تواجه مشكلات حادة . وتلقى هذه الصحف من الحكومة مساعدة مالية متواضعة . ويعتبر توزيع هذه الصحف من أعلى المعدلات في دول الخليج، إذ يتراوح ما بين ١٠ آلاف و ٧٠ ألف نسخة . ويعتقد أن توزيع مجلة "العربي" الثقافية الشهرية التي تصدرها وزارة الاعلام الكويتية هو أعلى توزيع لأي مطبوع دوري في المنطقة العربية، إذ يبلغ نحو نصف مليون نسخة .

وفي العراق توجد أربع صحف يومية باللغة العربية وواحدة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية . كذلك تصدر ملاحق لبعض الصحف باللغة الكردية . وفي عمان توجد صحيفة تصدر عن وزارة الاعلام لم تصدر يومياً سوى في عام ١٩٨٠، وهناك كذلك صحيفة باللغة الانجليزية تصدر مرة كل أسبوع بواسطة دار نشر خاصة . وتصدر في قطر صحيفة يومية وثلاث صحف أسبوعية ، كلها خاصة . أما في البحرين فقد بدأت أول محاولة ناجحة لإصدار جريدة يومية في عام ١٩٧٦ بعد أن تعثرت المحاولات السابقة من الناحية التجارية، وذلك بسبب فشل الناشرين في إقامة جهاز توزيع محلي . وفي دولة الامارات العربية المتحدة تصدر صحيفتان يوميتان ، احدهما حكومية ، توزع كل منهما نحو ١٥ ألف نسخة ، وصحيفة باللغة الانجليزية تصدرها وزارة الاعلام والثقافة وتوزع خمسة آلاف نسخة ، وصحيفتان أخريان أقل انتشاراً .

\* مروان حمادة ، "تأثير الحرب في دور لبنان الاعلامي" ، بحث مقدم الى الدورة التدريبية الثانية " تطوير القطاع الاعلامي تطويراً وطنياً عريضاً" ، مرجع سابق .



وفي الجمهورية العربية اليمنية على سبيل المثال لم تصدر صحيفة يومية منتظمة سوى عند قيام الثورة في ١٩٦٢، وكانت مادتها تجمع جمعا يدويا وتطبع بالطريقة المسطحة. وفي عام ١٩٦٥ تقرر صدورها اسبوعيا لنقص امكانيات الطباعة وعدم توافر عدد ملائم من الصحفيين. وفي عام ١٩٦٧ بدأت تصدر يوميا مرة أخرى بعدد صفحات وحجم أقل. وفي عام ١٩٧٧ لم تكن تطبع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة، ولم يكن عدد محرريها يزيد على أربعة (وان كانوا جميعا حاصلين على شهادة جامعية في الاعلام).

ومشكلة الكوادر (الأطر) الصحفية تعتبر واحدة من أهم مشكلات الصحافة في المنطقة العربية. وتتمثل هذه المشكلة اما في عدم وجود هذه الكوادر أملا، أو اعتماد الدولة على صحفيين من غير أبناءها، أو عدم تأهيل هذه الكوادر التأهيل العلمي اللازم. يضاف الى ذلك ندرة المراسلين في الداخل والخارج لتغطية أحداث المجتمع المحلي والعالمي، وعدم وجود الصحفيين المتخصصين بالشكل المناسب في عصر أصبح التخصص سمته الأساسية.

وهناك أيضا مشكلة ارتفاع أسعار الورق والأحبار واحتياجات الطباعة ونفقاتها الباهظة والتكلفة الضخمة لادخال التكنولوجيا الحديثة في صناعة الصحافة. وتثير هذه بدورها المشكلات المتنوعة الخاصة بالتمويل، وخصوصا في الدول غير البترولية التي تواجه مشكلات في التوزيع اما بسبب ارتفاع نسبة الأمية بها أو قلة عدد السكان بما لا يتناسب مع حجم الصحف التي تصدر بها، مما يؤدي الى الاعتماد على المساعدات المالية من بعض الجهات ذات المصالح الخاصة وتأثير ذلك على حرية الصحافة.

وهنا تجدر الإشارة الى أن حرية الصحافة وحرية تدفق الأنباء وتنقل الصحفيين بين البلدان العربية تعتبر واحدة من أهم القضايا التي تواجه الصحافة العربية، الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة النظر في قوانين المطبوعات والنشر والصحافة وتعديلها لتوفير الضمانات للصحفيين كي يكتبوا ويتنقلوا بحرية، وكذلك الضمانات للصحافة ذاتها كي تتوافر لها الاستقلالية في اطار مسؤوليات تحددتها الهيئات المهنية.

ومن المظاهر السلبية في الصحافة العربية تركيز معظم الصحف في العواصم وإهمال الصحافة المحلية واحتياجات الريف والمدن الأخرى خارج العاصمة. ويرتبط بهذا ضعف التوزيع، واقتصار منافذ بيع الجرائد والمجلات على المدن دون القرى والمناطق الريفية.

ومن ناحية أخرى نلاحظ تقدما ملحوظا في المجالات الأسبوعية العامة التي زاد عددها الى درجة كبيرة في السنوات الأخيرة، وكذلك تحسنت طباعتها وإخراجها، وارتقت مادتها وتنوعت، وزادت نسبة التقارير المتعلقة بالوطن العربي فيها.

أما فيما يتعلق بالدوريات العامة والدوريات المتخصصة كتلك الموجهة الى فئات محددة فهي "تواجه مشكلات عديدة في العالم العربي، منها نقص التجهيزات الفنية، وقلة ورق الصحف وارتفاع سعره، وصعوبة التوزيع وارتفاع تكاليفه، وصعوبة الحصول على المادة العلمية التي تشكل مضمون الدورية، ونقص تدريب العاملين والطابعين، وندرة البحوث الخاصة بالدوريات، والأوضاع السياسية".\*

وتلجأ بعض الدول العربية الى معاونة الدوريات كلها أو بعضها اما بالتمويل المباشر أو باستيراد الآلات الطباعية أو بنقلها جوا داخل البلاد بلا مقابل، أو بعدم فرض رسوم جمركية على استيراد الورق ومستلزمات الطباعة. وهذا هو الحال في السعودية مثلا حيث توجد ٤٨ دورية\*\*\*. ولكن الدول المحرومة من مثل تلك الامتيازات تعاني دورياتها معاناة شديدة في البقاء على قيد الحياة، بالرغم من الدور الذي يمكن أن تؤديه في التربية المستديمة.

ويولى اتحاد الصحفيين العرب عناية خاصة للصحافة المتخصصة. ويعد الاتحاد دورات تدريبية للصحفيين المتخصصين، شأنه شأن المركز العربي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير. وقد أقام الاتحاد روابط على المستوى العربي للصحفيين الرياضيين والزراعيين والصحفيين العاملين بصحافة الأطفال وكذلك بصحافة المرأة، ورابطة أخرى لرسمي الكاريكاتير. وقد عقد الاتحاد مؤتمره الأول في عام ١٩٦٥. وهو يضم الآن ١٨ نقابة واتحاد وجمعية مهنية. وقد تبلور نشاطه في محاور ثلاثة هي التدريب، والاعلام الشعبي في الخارج، والدفاع عن حرية الصحافة والمساعدة في وضع التشريعات الصحفية. وشكل الاتحاد أخيرا لجنة للدفاع عن الحريات الصحفية في المنطقة.

## (ب) الكتاب

تشير الاحصاءات\*\*\* الى أن نسبة انتاج الكتب في المنطقة العربية الى مجموع السكان لا تتجاوز ٣٨ كتابا لكل مليون، بينما تبلغ هذه النسبة في العالم ١٥١ كتابا لكل مليون، وفي أوروبا الغربية ٦٠٠ كتابا لكل مليون.

ويبلغ عدد الكتب التي صدرت في المنطقة العربية خلال عام ١٩٧٨ حوالي ٦٠٠ عنوان، أي بنسبة ٩ من الألف من الانتاج العالمي البالغ ٦٤٢ ٠٠٠ عنوان، ينشر منها في أوروبا ٢٨٨ ألفا أي بنسبة ٠/٠٤٤٩٩. وهذا الرقم الاجمالي للانتاج العربي يغفل بالطبع ما هناك من تفاوت كبير بين ما تنتجه مختلف بلدان المنطقة.

ولكن يلاحظ أن نسبة الكتب المدرسية منذ سنوات بعيدة تبلغ نحو كتابين من بين كل ثلاثة كتب تنشر، وأن أنواع الكتب التي تنتج لا تتفق دائما مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن العلوم البحتة والتطبيقية تمثل حوالى ١٥/٠ من مجموع الانتاج. وبالطبع فإن هذه الكتب لا تستميل سوى جمهور محدود من القراء، وبذلك فإنها تشكل بوجه عام سوقا تجارية صغيرة لا يهتم بها الناشرون الخاصون كثيرا، مما يحتمل الحكومات العربية مسؤوليات أكبر في هذا المجال.

\* اليونسكو، اجتماع خبراء بشأن تنمية الصحافة الدورية في الدول العربية، تقرير الاجتماع CoM-76/CONF.611/COL.7، تونس، ١٩٧٦.

\*\* هاشم عبده هاشم، "الاتجاهات العددية والتنوعية للدوريات السعودية"، الكتاب الجامعي رقم ٩، دار شهامة للنشر، الرياض، ١٩٨١.

\*\*\* الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو، ١٩٨٠، (أرقام ١٩٧٨).

كذلك فإن كتب الأطفال (أولئك الذين دون سن ١٥ سنة ويمثلون نحو ٠٤٥٪ من مجموع السكان في الدول العربية) يقل نشرها كثيرا عن الاحتياجات الفعلية. وقد أهمل هذا النوع من أنواع النشر أهمالا شديدا حتى سنوات قليلة مضت. وكما هو الحال بالنسبة للكتب الدراسية فإن كتب الأطفال بحاجة إلى تحسين عرضها وألوانها. كما أن كتب الأطفال المستوردة كثيرا ما لا تكون ملائمة، وهي أيضا سيئة الاقتباس في ترجمتها. وتبدو الحاجة ملحة إلى مؤلفي كتب الأطفال. وليست هناك سوى دور عربية قليلة متخصصة في نشر هذه الكتب.

وفيما يتعلق بالكتب المترجمة يلاحظ عدم وجود توازن بين الترجمة من اللغة العربية واليهاء ومن الضروري أن يبذل جهد خاص لتشجيع ترجمة الكتب العربية إلى اللغات الأخرى كي يتاح للمجتمع الدولي تعرف أفضل على الثقافة العربية. وقد تكررت الدعوة إلى البدء بوضع قائمة بالكتب العربية التي يمكن أن تثير اهتمام الناشرين في المناطق اللغوية الأخرى. أما فيما يتعلق بالترجمة إلى اللغة العربية فيبدو أن الحاجة تقتضي في المقام الأول أعداد قائمة بالأولويات في كل من مجالات المعرفة. ونظرا لأن الترجمات العربية للكتب العلمية والتقنية لا تحقق إلا ربحا ضئيلا، فإن على الحكومات العربية أن تقدم مساعدة مالية لنشر هذه المطبوعات.

ويمثل التعريب قضية هامة، ربما ليس بالنسبة للكتاب وحده وإنما أيضا للصحف وغيرها من المطبوعات، وخاصة في دول المغرب العربي. وفي تونس مثلا نجد أن إحدى هيئتي النشر الحكوميتين في البلاد، وهي الشركة التونسية للتوزيع STD، قامت في الفترة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٦ بانتاج كتب تونسية الأصل، ٢٢٪ من بينها صدر باللغة الفرنسية، مما يشير إلى أن الفئة المتعلمة من السكان ما زالت تعتمد على المواد المنتجة بهذه اللغة. ولكن استخدام اللغة العربية يتزايد مع نمو حركة التعريب. ولقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل التعريب، الذي يمثل تغييرا واسعا في الظروف الاجتماعية والثقافية القائمة منذ عهد الاستقلال. وعلى سبيل المثال فقد تم تعريب كافة الكتب المدرسية حتى المدرسة الثانوية. ومع ذلك فإن التغيير الاجتماعي والثقافي أمر لا يحدث بعضى سحرية.

وصناعة الكتاب ليست خاضعة تماما للحكومة في معظم البلاد العربية. وفي حين أنها تحت السيطرة الكاملة للدولة في بلد مثل الجزائر أو العراق، إلا أن القطاع الخاص يقوم بدور هام في هذه الصناعة في بلدان كمصر وتونس وغيرها. وفي تونس مثلا اتبعت منذ عام ١٩٧٣ سياسة ليبرالية واضحة لتشجيع رأس المال الخاص في صناعة الكتاب. أما في المغرب ودول الخليج ولبنان فتكاد تكون هذه الصناعة خالصة للقطاع الخاص. ومع ذلك فلا يمكن اغفال الدور الأساسي الذي تقوم به الحكومات أو يمثلته الدعم الحكومي، خاصة بالنسبة لألوان معينة من الكتب. ويمكن أن يضرب المثل بتونس في "الوعي الكتابي"، إذ أن الهيئات الحكومية تقوم بأنشطة مختلفة في هذا السبيل، من بينها تنظيم معرض سنوي لعرض الكتب المحلية وأخرى مستوردة من الدول العربية، وعقد الندوات حول

انتاج الكتاب وتوزيعه مثل تلك التي ينظمها "المعهد التونسي لعلوم التربية" وغيره من المؤسسات. ولكننا نجد أنه في دولة كالمملكة العربية السعودية مثلا، تشير بيبليوغرافية شاملة صادرة في عام ١٩٧٦\* إلى أن مجمل الكتب الصادرة في المملكة خلال السنوات الخمسين السابقة يقل عن ألفي كتاب. أما دولة الامارات العربية المتحدة فهي تكاد تعتمد اعتمادا كاملا على الكتب المستوردة من الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر ولبنان والعراق.

وقد اهتمت جامعة الدول العربية بالكتاب منذ زمن طويل، وعقدت حلقتين دراسيتين حول وسائل تيسيره وتداوله ونشره. وواصلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذا العمل فيما بعد، فعقدت الحلقة الثالثة حول الموضوع ذاته في الدوحة في عام ١٩٧٢ أما الحلقة الرابعة فقد عقدت في القاهرة في ١٩٧٩. وهذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها المنظمة في إصدار النشرة العربية للمطبوعات وتعريب التقنيات العصرية للوصف الببليوجرافي ووضع الخطة العربية للتصنيف وقائمة رؤوس الموضوعات العربية.

### (ج) التوزيع

يختلف توزيع المطبوعات في معظم الدول العربية بين العواصم والمدن الكبرى من جهة والمناطق الريفية من جهة أخرى. ففي المدن الكبرى، ولاسيما العواصم، يتركز انتاج المطبوعات ويستفيد التوزيع من كل العوامل التي تكفل له السرعة لتوافر مراكز البيع وسرعة النقل. أما في الريف فينخفض التوزيع ويتعذر انتظامه في أحوال عديدة. وقد لاحظ غالبية الخبراء أن المشكلة في بعض الدول العربية تتمثل في عدم وجود نظام مركزي فعال للتوزيع، لذلك تولى أهمية كبيرة لإنشاء وكالات توزيع قومية لا تهدف إلى تحقيق الربح، وكذلك لتطوير الوكالات القائمة.

ولازال توزيع صحف أية دولة عربية في الدول العربية الأخرى ضئيلا وغير متوازن. ولا شك أن اختلاف النظم السياسية يجعل دخول صحف بعض الدول إلى دول أخرى عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة في بعض الأحيان. ومعظم الدول العربية لا تضع عقبات إدارية أو مالية أمام استيراد الصحف، ولكنها تفرض جميعا بدرجات متفاوتة رقابة أخلاقية وسياسية على المطبوعات المستوردة. والرقابة السياسية تتوقف بالطبع على الظروف المحلية والاقليمية والدولية.

وبالإضافة إلى الأوضاع السياسية فإن ارتفاع تكاليف نقل الصحف بين الدول العربية يشكل عتبة أساسية تمنع انتشار الصحف في مختلف الدول العربية. وفي المعدل نجد أن رسوم الشحن تصل بسعر الصحيفة إلى أكثر من عشرة أضعاف. وقد اتخذت عدة دول من بينها تونس والسعودية قرارا باعفاء الصحف والمطبوعات من رسوم النقل على

\* ي. الساعاتي، "اتجاهات النشر في المملكة العربية السعودية - بيبليوجرافيا ودراسة تحليلية"، نادي الرياض الأدبي، ١٩٧٩.

خطوط طيرانها . وحتى تحل المشكلة على النطاق الاقليمي فقد تقدمت مؤسسات اعلامية في عدد من الدول العربية بطلبات الى شركات الطيران حتى تخفض الرسوم التي تتقاضاها على نقل المطبوعات ، خاصة تلك الاسبوعية والشهرية منها التي يزداد عدد صفحاتها ويزيد وزنها . وقد تمت محاولات في هذا السبيل للتنسيق بين اتحاد البريد العربي ومجلس الطيران المدني للدول العربية واتحاد الموزعين العرب وان لم تأت حتى الآن بالأمول منها .

وفي عام ١٩٧٧ قامت منظمة اليونسكو باعداد تقرير عن توزيع المطبوعات في دول الخليج العربي\* اتضح منه أن مشكلات التوزيع في هذه المنطقة لا تختلف عن غيرها من المناطق . والمعروف أن التوزيع تقوم به وكالات خاصة في كافة دول الخليج . ولكن حكومات المنطقة تقوم بجهد كبير في أحيان متعددة لتيسير توزيع صحف البلدان الأخرى . ففي قطر مثلاً نادراً ما يتعطل توزيع الصحف المستوردة أكثر من ساعات ، ولسرعة انجاز العملية فقد افتتحت وزارة الاعلام مكتبا للرقابة في المطار لانجاز سرعة دخول الصحف . وفي الأحوال النادرة حينما تصادر صحيفة فان وزارة الاعلام تشتري أعدادها بسعر السوق بالإضافة الى تعويض الموزع عن التكاليف .

وقد طرح جوردون كاتب التقرير اقتراحا للتغلب على مشكلات توزيع الصحف الخليجية والعربية في المنطقة بأن تسخر بلدان الخليج مواردها البشرية والمادية لاصدار صحف خليجية على مستوى عال ، يقوم بتحريرها وانشائها مواطنو هذه الدول ، وتطبع في الوقت نفسه في كل البلدان الخليجية . وتكون هذه الصحف متوازنة الأخبار والتعليقات ومكملة للصحافة المحلية في كل دولة . كذلك فقد اقترح انشاء مؤسسة توزيع خليجية مشتركة ربما يشكلها الموزعون الحاليون أنفسهم .

والواقع أن تجربة نقل صفحات الجريدة اليومية عن طريق الصورة التلفزيونية لكي تطبع في أكثر من موقع في نفس الوقت ليست تجربة حديثة تماماً في المنطقة العربية . فمنذ عام ١٩٧٤ يتم في الجزائر نقل صفحات الصحف من العاصمة الى عدد من المدن الرئيسية بالصورة التلفزيونية ، الأمر الذي يسمح بنشر الصحف الوطنية في نفس الوقت .

وفيما يتعلق بتوزيع الكتاب ، فقد عني اجتماع الخبراء بشأن النهوض بالكتاب في البلاد العربية الذي نظمته اليونسكو في القاهرة عام ١٩٧٢ بمشكلة توزيعه على النطاق الاقليمي ، واستعرض في تقريره النهائي الموقف القائم عندئذ والذي لا يكاد يختلف عنه في يومنا هذا . ويقول التقرير : "انه على الرغم من أن اللغة المشتركة تفسح المجال للتبادل الاقليمي على نطاق واسع في العالم العربي ، فان تجارة الكتب لم تتطور في الواقع كما ينبغي داخل المنطقة . . . ومن الصعوبة بمكان معرفة الموقف ، ولو بالتقريب ، بالنسبة لتوزيع الكتب داخل المنطقة العربية وذلك لنقص الاحصاءات . ومن ثم فسان سعى جميع البلاد العربية الى توفير المعلومات الخاصة بهذا الموضوع أمر ذو أهمية قصوى " .

واسترعت العلاقات بين الناشرين وبائعي الكتب انتباه الخبراء . واقترح في سبيل انماء التوزيع على الصعيد الاقليمي أن يبذل الناشرون مزيداً من الجهود لتوزيع

كتبهم مباشرة في بلاد غير بلادهم ، وأن يتبادل الناشرون كذلك فيما بينهم كتباً لتوزيعها .

ولموظ أن لما كانت الكتب التي تنشر في العالم العربي تكاد تكون كلها باللغة العربية فان تجارة الكتب هي في أساسها تجارة اقليمية ، ولكن نظراً لأن الانتساج يتركز في مركزين أو ثلاثة فان التبادل بين جميع البلاد العربية يجري على نطاق محدود نسبياً . ومن ناحية أخرى فانه بالرغم من وجود مواصلات بحرية وبرية في هذه المنطقة فان الانتفاع بها لم يكن بالكثرة أو الانتظام أو التنظيم المنشود . ومن ثم فان استخدام النقل الجوي في تزايد مضطرب ، غير أن أجور الشحن الجوي المرتفعة كانت عقبة في سبيله . ولا زال هناك أمل في أن تحدد شركات الطيران الوطنية في الدول العربية أسعاراً خاصة لنقل الكتب .

وقد لاحظ الباحثون أن عدداً من العوامل الاقتصادية قد وقف عقبة في سبيل تنمية تجارة الكتب بين البلاد العربية . ومن بين هذه العقبات رسوم الاستيراد ، والرقابة على النقد الأجنبي ، وحصص الاستيراد ، ونظم الترخيص والضرائب الخاصة . واقترحوا أن تدخل مصالح البريد في مفاوضات ترمي الى الاتفاق على أسعار موحدة لارسال الكتب يكون في مقدور كافة البلاد العربية تحملها . كما اقترحوا كذلك خفض الرسوم الجمركية ورسوم التراخيص ، وتحرير مدفوعات الكتب من قيود العملة . وتطالب اقتراحات أخرى بضرورة توحيد أسعار الكتب في المنطقة .

## (د) الورق

تشير الاحصاءات الى أن متوسط استهلاك ورق الصحف لكل فرد في المنطقة العربية يبلغ ٠.٩ من الكيلوجرام في السنة مقابل ٨.٠ كيلوجرام في العالم و ١١.٩ كيلوجرام في أوروبا الغربية ، وأن الدول العربية بشكل عام ليست منتجة لورق الصحف .

وبينما ينتج العالم ٢٤.١ مليون طن من ورق الصحف فانه يستهلك ٢٤.٥ مليون طن ، أي أن الاستهلاك السنوي يزيد عن الانتاج بحوالي ٠.٤ مليون طن تحصل عليها الصحف من مخزون الانتاج العالمي ، مما يؤدي الى تفاقم أزمة ورق الصحف وارتفاع أسعاره .

كذلك تشير الاحصاءات الى أن انتاج الدول العربية من ورق الطباعة والكتابة (غير ورق الصحف) يبلغ ٠.٠٠٠.١٠٠ طن . وتستهلك الدول العربية ضعف هذا القدر ، وتحصل على الفرق بين انتاجها واستهلاكها عن طريق الاستيراد ، الى جانب استيرادها لورق الصحف . ويبلغ متوسط نصيب الفرد من هذا النوع من الورق ١.٦ كيلوجرام في السنة ، مقابل ٢.٥ كيلوجرام في أوروبا الغربية .

\* ج. جوردون ، "تقرير عن توزيع المطبوعات في منطقة الخليج العربي" ، اليونسكو ١٩٧٦ .

## انتاج واستهلاك ورق الصحف في عام ١٩٧٨\*

المنطقة	الانتاج بالمليون طن	الاستهلاك بالمليون طن	النسبة بالكيلوجرام لكل فرد
العالم	٢٤١	٢٤٥	٥٨
أوروبا الغربية	٤٥	٥٧	١١٩
الدول العربية	-	١٠	٠٩

## انتاج واستهلاك ورق الطباعة والكتابة (بخلاف ورق الصحف) في عام ١٩٧٨\*

المنطقة	الانتاج بالمليون طن	الاستهلاك بالمليون طن	النسبة بالكيلوجرام لكل فرد
العالم	٣٨٦	٣٨٢	٩١
أوروبا الغربية	١٤٠	١٢٤	٢٥٨
الدول العربية	١٠	٢	١٦

\* المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو ، ١٩٨٠  
(أرقام ١٩٧٨)

وفى مواجهة هذا الوضع أعرب المشاركون في اجتماع خبراء تنمية الصحافة الدورية في الدول العربية الذي عقده اليونسكو في تونس عام ١٩٧٦ عن "أهمية دراسة تكامل المشروعات الاقتصادية العربية في مجال صناعة الورق . واقتراح البعض أن تنشأ ، في نطاق التضامن العربي الأفريقي، وحدة انتاج لورق الصحف في غرب أو شرق أفريقيا برؤوس أموال عربية لتوفير ورق الصحف للدول العربية والأفريقية ... واقترحوا أن تساهم الدول العربية الغنية في انشاء المصانع " .

ويقول يوسف الحكيم انه "توافر في كثير من بلاد العالم العربي خامات صالحة لانتاج الورق بدرجات متفاوتة مثل أشجار المناطق الحارة ومصاص القصب في مصر وأشجار الكافور والحلفاء في شمال أفريقيا والبوص ومصاص القصب والقش في العراق وسوريا . وجميع هذه الخامات تعطى أليافا قصيرة التيلة مما يستدعي استيراد كمية محدودة من الألياف طويلة التيلة .

وقد قامت في بعض البلدان صناعات ورقية معتمدة على هذه الخامات مثل مصر وشمال أفريقيا والعراق ، كما توجد مشاريع تحت الدراسة والتنفيذ في سوريا والسودان وغيرهما . وتغطي هذه الصناعات أوراق الكتابة والطباعة والتغليف والتصنيع والأوراق الصحية ، كما تصدر دول شمال أفريقيا العجائن الى فرنسا وبريطانيا وغيرهما . وصناعة الورق في العالم العربي صناعة حديثة لم تبدأ الا في الربع الثاني من القرن الحالي . والانتاج لا يكفي حاجة البلاد ، كما أن بعضها يقابل مشاكل اقتصادية وفنية مثل قيام المشاريع على اكتفاء ذاتي لدولة واحدة برغم صغر الاستهلاك ، وصغر طاقة الماكينات عن أقل حجم اقتصادي ، وقدم بعض المعدات ، ونقص العمالة المدربة

الفنية ، وعدم توافر الخامات بما يسمح بإقامة وحدة اقتصادية لهذا النوع من الانتاج ، وكذلك استخدام خامات بديلة تؤثر على الاقتصاديات في حين توجد الخامات الصالحة في بلد آخر" \* .

ويقترح الحكيم اجراءات للتعاون فيما بين الدول العربية لتصنيع الورق على النحو التالي :

- تحديد انتاج الورق في مكان يتناسب مع الخامات المتوفرة بما يعطى الجودة العالية والتكلفة المناسبة ؛
- أن تصمم المشاريع بحيث لا تقل عن الحجم الاقتصادي الأمثل ، على أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات الأمة العربية بأسرها مما يسمح بإقامة مشاريع ذات طاقات كبيرة ، ويمكن معها استخدام ضوابط الانتاج الحديثة لتحسين الانتاج كما ونوعا . ويمكن أن تكون هذه المشاريع مشتركة بين الدول ؛
- توحيد المواصفات بين الدول العربية بما يتناسب مع ظروف هذه الدول واحتياجاتها ويتناسب مع الخامات المحلية ؛

- التعاون في مجالات التدريب وخلق أجيال عمالة فنية متخصصة لخدمة جميع بلدان العالم العربي فإذا أضيفت الى هذه الاعتبارات مشكلات السوق العالمية لورق الصحف وارتفاع الأسعار ، أصبح من الضروري النظر الى موضوع الورق في اطار تنمية الصناعات المرتبطة بالاتصال في المنطقة العربية ، واعطاء هذا الموضوع درجة من الأولوية تتناسب مع أهمية توفير المواد المطبوعة للوفاء باحتياجات عدد متزايد من السكان يقبلون على ممارسة القراءة في تناسب طردي مع محور الأمة .

## الأولويات في مجال المواد المطبوعة

### الصحافة

- تدعيم اصدار صحف عربية في الصومال وجيبوتي ؛
- تشجيع اصدار الصحف المحلية لخدمة المجتمعات ذات الخصائص والبيئات المتميزة ؛
- مساعدة تجربة في احدى الدول لاصدار الصحف الوطنية في وقت واحد من مدن مختلفة ؛
- تشجيع اصدار الصحف الريفية التي يساهم القرويون بشكل مباشر في تحريرها وادارها .

### الكتاب

- اجراء دراسة مسحية لسوق الكتاب العربي ؛
- اصدار بيبليوجرافية دورية للتعريف بما يصدر من كتب في جميع الدول العربية ؛

\* يوسف الحكيم ، "صناعة الورق في العالم العربي وتطويره لخدمة صناعة الكتاب " ، بحث مقدم الى الحلقة الدراسية عن مشكلات انتاج وتوزيع الكتاب العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، مركز تنمية الكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- تنفيذ مشروع "مكتبة الأطفال العربية" بدراسة الشغرات التي لاتزال قائمة، واعداد برنامج لاستكمال النقص في كتب الأطفال على المستوى الوطنى والقومى ؛
- اعداد خطة قومية لحركة الترجمة فى المنطقة العربية تتضمن وضع برامج للترجمة من اللغة العربية واليهي فى مختلف فروع المعرفة ، وتنسيق هذه البرامج .

## التوزيع

- اعداد دراسة تشمل كافة الدول العربية حول قنوات التوزيع وشبكاته ، ووسائل النقل المتاحة ، وأسعار استخدامها، للوصول الى أساليب أفضل للتوزيع خاصة فى المناطق النائية؛
- معاونة الدول العربية الأقل نمواً على اقامة شبكات توزيع وطنية .

## الورق

- اعداد دراسة جدوى تمهيدا لإنشاء صناعة ورق عربية، أو عربية أفريقية، على أن تغطى الدراسة أيضا بقية المواد اللازمة للطباعة كالأحبار وغيرها .

## ٣- وكالات الأنباء

وكالات الأنباء المحلية الموجودة حاليا فى الأقطار العربية المختلفة هى جميعا وكالات رسمية نشأت فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧٧ . وقد بدأت بوكالة "أنباء الشرق الأوسط" التى أنشأتها الصحف المصرية فى ١٩٥٦ شركة مساهمة ، ثم ألحقها الدولة بالقطاع العام فى ١٩٦٢ . وتأسست بعدها "وكالة المغرب العربى للأنباء" فى ١٩٥٩ شركة خاصة يمتلكها المواطنون المغاربة فقط ، ثم تحولت الى مؤسسة تابعة للدولة اعتبارا من ١٩٧٤ . وقد أنشأت السلطات الرسمية باقى وكالات الأنباء العربية، فتأسست "وكالة الأنباء العراقية" فى ١٩٥٩ كما تأسست كل من "وكالة تونس / أفريقية للأنباء" و "وكالة الأنباء الوطنية" اللبنانية و "وكالة الأنباء الجزائرية" فى ١٩٦١ . وفى عام ١٩٦٤ تأسست "وكالة الأنباء الليبية"، وقد أصبح اسمها "وكالة أنباء الثورة العربية" اعتبارا من ١٩٧٣ . وشهد عام ١٩٦٥ تأسيس "وكالة الأنباء الأردنية" و "الوكالة العربية السورية للأنباء". أما "وكالة أنباء عدن" و "وكالة سبأ للأنباء" فقد تأسست كلاهما فى ١٩٧٠ . وأنشئت "وكالة الأنباء السعودية" فى ١٩٧١ و "وكالة الأنباء الفلسطينية" فى ١٩٧٢ و "وكالة السودان للأنباء" فى ١٩٧٣ . وفى عام ١٩٧٥ أنشئت "الوكالة الموريتانية للصحافة" و "وكالة الأنباء القطرية" . وتأسست "وكالة الأنباء الكويتية" فى ١٩٧٦ فى حين تأسست "وكالة أنباء الامارات" فى ١٩٧٧ .

وكافة هذه الوكالات تابعة للحكومة . وفى المغرب مثلا يعين مدير الوكالة بواسطة الديوان الملكى ، فى حين يعامل مراسلو الوكالة السورية فى الخارج كدبلوماسيين . أما فى لبنان ، فبالرغم من وجود وكالة أنباء حكومية

هى "الوكالة الوطنية للأنباء"، الا أنه يوجد ما يزيد على ١٥ وكالة صغيرة خاصة لتوزيع الأنباء والتحقيقات والصور الصحفية . وفى مصر " عاشت الوكالة فترة غيصر قصيرة تعمل فى كنف القطاع الخاص ، ومع ذلك فان الدولة لم يفر اهتمامها بها " . وكانت الوكالة فى مرحلة ما شركة مساهمة بين عدد من دور الصحف ، الا أن هذه الدور تنازلت عنها للدولة لعدم استطاعتها سد العجز المالى . وبالرغم من تبعية الوكالة حاليا للدولة، الا ان أهدافها بقيت تشجع التعامل التجارى ، وهو أمر لا يدخل فى أنشطة عدد من وكالات الأنباء العربية الأخرى .

ولقد أنشئت معظم هذه الوكالات لكى تكون "المصوت المركزى والمعبر عن رأى وفكر السلطة السياسية" على نحو ما هو وارد فى قرار انشاء وكالة الامارات ، أو "لأن الوكالات الأجنبية كانت الوحيدة التى تنقل الأخبار ( من أقطار شمال أفريقيا) ، ولم يكن هذا يتم فى بعض الأحيان بشكل صحيح " على نحو ما هو وارد فى قرار انشاء الوكالة المغربية ، أو "لبدء الرأى فى البرامج ذات الطابع السياسى وتأمين توجيه البرامج الاخبارية فى الاذاعة والتلفزة من الناحية السياسة الوطنية ومراقبتها" على النحو الذى أشار اليه مرسوم الوكالة اللبنانية .

وفى حين تقوم الوكالة اللبنانية باعداد البرامج الاخبارية فى الاذاعة ومراقبة النشرات الاخبارية فى التلفزيون ، نجد أن وكالة أنباء الشرق الأوسط فى مصر هى الوكالة العربية الوحيدة التى توجد بها خدمة تلفزيونية تتعامل أساسا مع محطات التلفزيون العربية والأجنبية . ولانزلت الوكالات العربية جميعا تعتبر المصدر الأساسى لأخبار الاذاعات والصحف فى بلدانها . وفى احصاء لوكالة الأنباء الكويتية نجد أن الصحف المحلية نشرت ٨٧٢٠٤٣٪ من أخبار الوكالة .\*

والأخبار التى تبثها الوكالات ليست داخلية فقط، فالعديد منها حصل على امتياز توزيع أنباء بعض الوكالات الأجنبية داخل بلدانها ، والبعض منها يحتكر توزيع هذه الأنباء . وفى قطر على سبيل المثال نجد ١٤ خبرا داخليا فقط بين أخبار الوكالة التى توزع فى الداخل ، والتى يبلغ عددها ٧٢ خبرا كل يوم .

وبتراجع عدد الأخبار التى توزعها الوكالات فى داخل بلدانها بين ما يزيد على ٢٥٠ خبرا فى اليوم (بمتوسط ٩٠ كلمة) كما هو الحال فى الجزائر والعراق (٢٩٠ و ٢٨٥ على التوالى)، وبين ما يقل عن ٣٠ خبرا فى اليوم كما هو الحال فى وكالة عدن (١٣) وسبأ اليمنية (١٦) وموريتانيا (٢١) . وتوزع هذه الوكالات الثلاث أخبارها فى نشرات مطبوعة على الاستنسل . وهى تفتقر بالطبع الى عديد من الأجهزة . وفى موريتانيا مثلا نجد فى الوكالة ثلاثة أجهزة التقاط منهما اثنان مستأجران (من وكالتى تاس ورويتز) أما الثالث فهو هدية من ليبيا . ولا تزيد ميزانية وكالة الأنباء الموريتانية فى العام على ٦٧٠ ألف دولار أمريكى ، فى حين تبلغ ميزانية وكالة عدن ١٢٠ ألف دولار فقط ، أما وكالة سبأ فقط اكتفت بالإشارة

\* ابراهيم امام، "وكالات الأنباء"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢ .  
\*\* كافة الاحصاءات هنا مأخوذة عن استبيانات اتحاد وكالات الأنباء العربية فى عام ١٩٧٩ .

الى أن المبالغ المرسودة لها من قبل وزارة الاعلام والثقافة "قليلة قياسا لما تملكه الوكالات الأخرى".

وفي المقابل نجد أن ميزانية وكالة كالكوال-الجزائرية تبلغ نحو ٤ مليون دولار، وأن ميزانية الوكالة الأردنية ٢ مليون دولار. كذلك ينعكس هذا الوضع على عدد العاملين في الوكالات العربية، حيث يصل عددهم في مصر الى ٧٨٢ (نلاحظ أن ٣٠٪ بينهم من النساء) وفي العراق الى ٧٠٠، بينما لا يزيد عددهم في موريتانيا على ٦٠. أما قطر والامارات فبالرغم من أن عدد العاملين فيهما متواضع أيضا (٦٦ و ٨٧ على التوالي) إلا أن ذلك يرجع الى حادثة وكالتيهما.

وتمثل مشكلة قلة العناصر البشرية الصحفية والفنية ومستوى هذه العناصر واحدة من المشكلات الهامة لدى معظم الوكالات العربية. ويلاحظ أسامة عصفورة أن هذه الوكالات تعاني أيضا من "عدم توفر المرسلات الكافية لايصال البث الى مناطق أخرى من العالم، وعدم توافر وسائل الاتصالات الكافية، وكذلك عدم توفر التقنيات الحديثة بشكل عام".\* إلا أننا نجد أن بعض الوكالات العربية قد بدأت تستخدم هذه التقنيات، مثل الوكالة العراقية التي تستخدم الميكروفيلم في الحفظ الوثائقي، أو الوكالة السعودية التي سوف تبدأ قريباً في استخدام الحاسب الآلي لحفظ واستعارة المعلومات الاخبارية. كذلك تم اعداد دراسة جدوى لإنشاء بنك معلومات لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية (بالتعاون مع مؤسسة فريديرش ايبرت في ألمانيا الغربية) يصلح نموذجا لبنوك المعلومات التي تخدم وكالات الأنباء في البلاد النامية.

ويعتبر التعاون في ادخال التقنيات الحديثة والتدريب على استخداماتها واحداً من مجالات التعاون الرئيسية بالنسبة للوكالات العربية، إلا أن القليل يتم في هذا الشأن. وربما كان نقل الأخبار وتوزيعها هو أهم مجالات التعاون في الوقت الحالي، حيث تتجه الجهود الى "فتح مكاتب مشتركة للوكالات ضمن اتحاد وكالات الأنباء العربية، أو التعاون بين مكاتبها الموجودة حالياً لنشر الخبر العربي على نطاق أوسع مما هو عليه الآن، وسد الثغرات الموجودة في نشر الأخبار في أوروبا وأمريكا وأفريقيا".\*\* ويلاحظ أن الوكالات العربية تعنى بتوزيع أخبارها في أوروبا الغربية بالذات. ومعظم مكاتب الوكالات العربية في الخارج توجد في هذه البلدان. وقد عقد اتحاد وكالات الأنباء العربية ثلاث ندوات حتى الآن لمديري وكالات الأنباء العربية والأوروبية، كان آخرها هو ذلك الذي عقد في لندن في مايو/أيار ١٩٨١.

وعقدت كذلك ندوات لتعزيز التعاون وزيادة تدفق الأخبار بين الوكالات العربية ومثيلاتها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويلاحظ أن هناك ثلاث وكالات عربية لها مكاتب دائمة في أفريقيا، هي المصرية والمغربية والجزائرية، في حين تركز وكالتان أخريان، هما السودانية والتونسية، على الأخبار الأفريقية أيضاً. أما في آسيا فلا توجد مكاتب للوكالات العربية، وإن كان هناك عدد محدود من المراسلين، غالبيتهم يوجدون في دول إسلامية.

وتتنمى كافة الوكالات العربية الى اتحاد وكالات الأنباء الإسلامية في جدة، وكذلك الى مجمع وكالات دول عدم الانحياز، إلا أن معظم أنشطتها المتعددة الأطراف يتم تنسيقها من خلال اتحاد وكالات الأنباء العربية. وقد عقد الاتحاد مؤتمره الأول في عام ١٩٦٥، إلا أن مؤتمره الثاني لم ينعقد سوى في عام ١٩٧٤ حيث اتخذت عدة قرارات وتوصيات لبدء العمل الفعلي.

وقبل أن ينشأ الاتحاد كان وزراء الاعلام العرب قد أوصوا في اجتماعهم بالقاهرة عام ١٩٦٤ بوضع دراسة لقيام وكالة أنباء عربية مركزية. ولم يتم شيء في هذا الموضوع الى أن نظره الوزراء في اجتماعهم في تونس عام ١٩٨١ وانتهوا الى تنحية المشروع جانباً. والمحاولات الوحيدة التي قدر لها النجاح لإنشاء وكالة مركزية في المنطقة العربية هي تلك الخاصة بوكالة أنباء الخليج التي أخذت صيغة جديدة ليست اندماجاً بالمعنى الصحيح. وقد تأسست هذه الوكالة في عام ١٩٧٦ وبشرت عملها الفعلي في عام ١٩٧٨.

وقد ساعدت وكالة أنباء الخليج على تدفق الأخبار بين دول الخليج وكذلك بينها وبين العالم الخارجي. وفي عام ١٩٨٠ بلغ عدد الأخبار التي وزعتها الوكالة ١٤٠ ١٩ خيراً، أي بمعدل ٥٣ خيراً يومياً، بالإضافة الى بث لمدة ساعتين باللغة الانجليزية. وفي هذا العام تبدأ الوكالة في اقامة شبكة ارسال بواسطة الراديو تتكون من أربع مرسلات قوة كل منها ١٠ كيلوات.

ولكن القضية الأولى بالنسبة لوكالات الأنباء العربية تظل هي زيادة تدفق الأخبار بين الدول العربية فـ في مجموعها. وقد طرحت أفكار في هذا الخصوص منها إنشاء خدمة لتوزيع التقارير والمواد الصحفية غير السياسية. ولقد كانت هناك مبادرة أولى لم يقدر لها النجاح بعد من جانب اتحاد الوكالات العربية تدعو الى تحديد يوم معين تنشر فيه جميع الوكالات العربية تحقيقات عن قطر عربي معين، تتناول الموضوعات التاريخية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية. ويتم ذلك عن طريق الاتحاد الذي يتولى استلام هذه التحقيقات من الوكالات العربية ثم يوزعها على الوكالات الأخرى لاداعتها في اليوم المحدد ضمن نشراتها الاخبارية. ولكنه بالرغم من أن هذا المشروع لازال في طور الدراسة، إلا أن هناك مشروعات تعاونية أخرى قد دخلت حيز التنفيذ، من بينها مثلاً تبادل الأخبار المتعلقة بالمرأة عن طريق الاتحاد (بالتعاون مع اليونيسكو)، ومن أهمها الخطط الخاصة باستكمال شبكات يعتمد عليها بين الوكالات العربية بعضها وبعض على أساس اقليمي وشبه اقليمي، وكذلك بينها وبين العالم الخارجي.

\* اسامة عصفورة، "التدفق الاعلامي من الناحية التقنية"، ورقة مقدمة الى ندوة الحق في الاتصال في اطار النظام الاعلامي العالمي الجديد، بغداد، سبتمبر/أيلول ١٩٨١، المنظمة العربية للثقافة والعلوم.

\*\* د. فريد آيار، "وكالات الأنباء العربية"، اليونيسكو، CC-80/WS/48، عام ١٩٨٠.

- معاونة الدول التي لم تستكمل بعد إنشاء وكالات وطنية للأنباء على إنشاء وكالاتها باعداد دراسات الجدوى أو استكمالها، ومدها بالأجهزة والمعدات والخدمات الفنية وتدريب العناصر البشرية الوطنية في اطار من التكامل الاقليمي؛
- اجراء دراسة جدوى حول امكان اقامة وكالة عربية لتوزيع التقارير والمواد الصحفية غير السياسية وتبادلها؛
- اجراء دراسة مسحية للفجوات القائمة بين الدول العربية فيما يتعلق بدوائر الاتصال اللازمة لعمل الوكالات واعطائها أولوية خاصة في مجال تطوير شبكات الاتصال؛
- متابعة البرنامج الذي أعده اتحاد وكالات الأنباء العربية لفتح مكاتب عربية مشتركة في أنحاء العالم تشرف عليها احدى الوكالات العربية وتشارك فيها الوكالات الأخرى؛
- تنفيذ مشروع تجريبى نموذجى لبنك معلومات يلحق باحدى وكالات الأنباء العربية، واجراء دراسة أشر لتبين النتائج التي يسفر عنها بالنسبة لتطوير أداء الوكالة.

#### ٤ - السينما

تشير الاحصائيات المتوافرة عام ١٩٧٧ الى أن عدد مقاعد السينما يبلغ ١١ مليوناً في المنطقة العربية، أي بنسبة ٨ مقاعد فقط لكل ألف من السكان . ويبلغ هذا المعدل بالنسبة للعالم ككل ٢١ مقعداً، وبالنسبة لأوروبا الغربية ٣١ مقعداً\*.

ومع ذلك فلا زالت السينما في الدول العربية تقوم بدور اعلامى هام حتى الآن . ويلاحظ في معظم هذه الدول ، وعلى الأخص في الدول الصغيرة منها، أن حجم المشاهدة كبير نسبياً . ففي البحرين والأردن والكويت وسوريا يذهب الناس الى السينما بمعدل مرة كل شهرين ، وفي لبنان يحدث هذا مرة كل شهر . وهكذا فإن معدل المشاهدة في معظم هذه الدول يرتفع باستمرار، أو على الأقل لا يهبط عن مستواه بالرغم من الزيادة الكبيرة في معدل حيازة أجهزة التلفزيون . والاستثناء الوحيد هو مصر ، التي توجد فيها أكبر نسبة من مشاهدى السينما (٧٠ مليون وحدة مشاهدة في السنة)، حيث بدأ معدل المشاهدين في الهبوط بشكل طفيف\*\*\*. وربما كان ذلك يرجع الى عرض العديد من الأفلام الروائية على قناتى التلفزيون التى تزيد ساعات الإرسال اليومي فيهما مجتمعين على ٢٧ ساعة .

ومصر هي أكثر البلدان العربية انتاجاً للأفلام الروائية، حيث أنتجت (طبقاً لاصحاحات عام ١٩٧٨) ٤٩ فيلماً . وقد "ظفت السينما المصرية على العالم العربى بدرجة كبيرة، وطبعت المجتمعات العربية بمسحة من الحياة والبيئة المصرية يحس الباحث بأثرها في النكتة واللهجة والموسيقى والغناء، بل وأسلوب الحياة"\*\*\*\*. وتأتسى بعدها لبنان، وإن كان انتاجها قد تأثر تأثراً كبيراً نتيجة للأزمة الأخيرة . ومع ذلك فإن انتاج بلدان أخرى مثل

الجزائر قد ارتفع مستواه بشكل ملحوظ ، واشتهر بشكل خاص في الأسواق والمهرجانات الأجنبية . وهناك عدة بلدان عربية لا تنتج أفلاماً روائية بالمرّة، وهناك بلد مثل تونس لم ينتج سوى ٢٢ فيلماً في السنوات الأربع عشرة الأخيرة\*\*\*\*\*.

وبالرغم من النسبة الكبيرة للانتاج الروائى الذى يقوم به القطاع الخاص في معظم الأحوال ، إلا أن من أهم السمات التى ظهرت في مجال العمل السينمائى هي التأميم الكامل لانتاج وتوزيع واستيراد الأفلام، وكذلك للدور العرض . وكانت الجزائر هي أول من أدخل هذه الاجراءات، وتلتها من بعد اليمن الديمقراطية . كذلك عمدت عدة بلدان الى تشجيع صناعة السينما باتخاذ اجراءات عديدة أخرى . ومن بين هذه البلدان العراق ، التى تعتبر الدولة العربية الوحيدة حتى الآن التى ألغت كافة الضرائب والرسوم المقررة على دور السينما بمقتضى قرار لمجلس قيادة الثورة في عام ١٩٧٨ .

أما مجموعة القرارات والأوامر التى نشرت في الجريدة الرسمية التونسية في مايو/أيار ١٩٨١ والخاصة بتنظيم قطاع السينما، فإنها تعطي مؤشرات واضحة على اهتمام الدولة بهذه الصناعة . وقد كان القرار الأول خاصاً بضرورة الانتاج والصناعة السينمائية، ونص على تخصيص ثلثى إيرادات الصندوق لتنمية صناعة السينما حيث تدفع هذه المبالغ للشركة التونسية للتنمية والانتاج السينمائى لانتاج أفلام قصيرة ودعم انتاج بعض الأفلام الروائية الطويلة . وحدد القرار الثانى المواصفات التى يجب اتباعها في بناء دور العرض السينمائى وألزم مستغلى هذه الدور بالحصول على موافقة وزارة الثقافة على برنامجهم الخاص بعرض الأفلام الروائية وأفلام الأطفال والأفلام التجريبية في مقابل مساعدة تقدمها الوزارة على أساس نسبة معينة من حصيله إيرادات هذه الدور .

ويتجه تشجيع الدولة في أغلب الأحيان الى انتاج الأفلام التسجيلية والوثائقية، وكذلك المجلات السينمائية الاخبارية التى كادت تختفى من على شاشة السينما العربية خاصة مع ازدهار التلفزيون. كما تولى عناية خاصة، وإن كانت متواضعة حتى الآن ، للأفلام التربوية . وينطبق الأمر أيضاً على أفلام الأطفال والأفلام التجريبية . إلا أنه مهما كان الأمر فإن اهتمام الدولة بصناعة السينما يتضح على الأقل في انشائها لمؤسسات أو ادارات للسينما تابعة في الأغلب للأعمال لوزارات الثقافة والاعلام، بالإضافة الى أقسام السينما التابعة للخدمات التلفزيونية .

وقد بدأت هذه الظاهرة منذ الأربعينات بإنشاء المركز السينمائى المغربى (١٩٤٤) ثم اتسعت في الخمسينيات

\* الكتاب الاحصائى السنوى لليونسكو ، ١٩٨٠ .

\*\* احصائيات حول الفيلـم والسينما، ١٩٥٥-١٩٧٧، العدد ٢٥ من سلسلة "تقارير ودراسات احصائية"، اليونسكو، باريس، ١٩٨١ .

\*\*\* على شمو، "التداول الاعلامى والحق في الاتصال"، ورقة مقدمة الى ندوة "الحق في الاتصال في اطار النظام الاعلامى الجديد"، بغداد، سبتمبر/أيلول ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

\*\*\*\* عمار الخفيفي، "اجراءات تشجيع الانتاج السينمائى هامة ومفيدة"، مقال بجريدة "الصباح"، عدد ٩ سبتمبر/أيلول ١٩٨١، تونس .

والسينات ، فوجد قسم السينما في الكويت (١٩٥٠) الذي تحول الى وزارة الاعلام بعد التعليم ، ومصلحة الفنون في مصر (١٩٥٥) التي تحولت الى مؤسسة دعم السينما ( ١٩٥٧ ) ثم المؤسسة العامة للسينما (١٩٦٢) . وفي العراق أنشئت مصلحة السينما والمسرح (١٩٥٩) ، ثم بعد ادماجها مع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون (١٩٧٠) عادت الى استقلالها مرة أخرى باسم المؤسسة العامة للسينما والمسرح (١٩٧٣) . وفي تونس أنشأت وزارة الثقافة " الشركة التونسية للتنمية السينمائية والانتاج " (١٩٦٢) . وفي سوريا أنشأت وزارة الثقافة أيضا " المؤسسة العامة للسينما " (١٩٦٣) . وفي لبنان أنشأ المركز الوطني للسينما (١٩٦٤) ومركز التنسيق العربي للسينما والتلفزيون في نفس العام . وفي موريتانيا ظهر قسم السينما والتصوير لیتبع إدارة الصحافة والعلاقات الخارجية (١٩٦٨) . وفي ليبيا أنشئت إدارة الأفلام في إطار وزارة الثقافة والاعلام (١٩٦٩) ثم أصبحت المؤسسة العامة للخيالة (١٩٧٤) . وفي السودان نجد مؤسسة الدولة للسينما (١٩٧٠) التي تحولت الى قسم السينما بمصلحة الثقافة (١٩٧٤) ثم المركز القومي للفيلم التعليمي (١٩٧٨) . أما في اليمن الديمقراطية فتوجد المؤسسة العامة للسينما (١٩٧٢) ، وفي الصومال وكالة الأفلام الصومالية التابعة لوزارة الاعلام والإرشاد القومي (١٩٧٥) وبالإضافة الى هذا توجد أقسام للسينما تابعة لوزارات الاعلام في كل من الأردن والسعودية والامارات وعمان .

وقد أبدت "حلقة السينما في الوطن العربي" \* ملاحظات قيّمة على الوضع الراهن للسينما :

- ان السينما ، رغم تفاوت نشاطها في أنحاء المنطقة العربية من الناحيتين الزمنية والفنية ، مازالت فنا وافدا وصناعة مستحدثة لم تتحقق لها حتى الآن الكفاءات البشرية والامكانيات المادية والتقنية ولم ترسخ فيها بعد القيم الفنية العربية التي تمكنها من أداء دورها في رفع المستوى الثقافي للمجتمع ؛
- ان النظرة التجارية السطحية مازالت مسيطرة على عديد من مواقع الانتاج السينمائي العربي مما يهبط بالقيمة الفنية والفكرية لهذا الفن ؛
- ان المنطقة مازالت تعاني نقصا واضحا في دور العرض السينمائي وخاصة في المدن الصغيرة والقرى ؛
- ان الانتاج السينمائي العربي مازال قاصرا عن الوفاء باحتياجات المنطقة من ناحية الكم ، وبعبارة أخرى - في معظمه - عن تحقيق المستوى الثقافي المرجو من ناحية الكيف ، مما أتاح للشركات الأجنبية احتكار معظم الأسواق السينمائية العربية أو الضغط عليها أو فرض بعض انتاجها . ويلقى هذا الوضع عبئا أساسيا على الدول العربية لتنمية الانتاج المشترك ؛
- ان الدولة في معظم أنحاء المنطقة لم تول الانتاج السينمائي الرعاية الكفيلة بتطوره ، وخاصة السينما

التسجيلية الوثائقية التي لا يحتاج لها النمو الا في كنف رعاية الدولة وتشجيعها ؛

- أنه نتيجة لعدم وجود سياسة عربية واحدة في استيراد الأفلام الأجنبية يتعرض المجتمع العربي في مجال السينما الى كثير من الأخطار الثقافية والاجتماعية ؛
- أن الثقافة السينمائية لم تبلغ المستوى الذي يساعد على رفع مستوى الانتاج السينمائي ؛
- رغم بعض المحاولات الجادة ، لم يستفد المجتمع العربي استفادة كاملة من امكانيات السينما الفنية والتقنية باعتبارها أداة تثقيفية أو تعليمية .
- وقد استخلت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مجموعة من المقومات لاستراتيجية العمل الثقافي في هذا المجال ، عرضت ضمن أوراق العمل على المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين في الشؤون الثقافية في البلاد العربية الذي انعقد في طرابلس عام ١٩٧٩ . وكان من أبرز هذه المقومات :
- أن خطر السينما وأثرها الجماهيري يلقي على الدولة مسؤوليات من أجل توفير الامكانيات اللازمة للانتاج السينمائي وتنظيم شؤون التوزيع ودور العرض التي تعاني نقصا كبيرا في الدول العربية ؛
- العمل على استخدام السينما في الثقافة العامة وفي التعليم ؛
- العمل على نشر هذا الانتاج السينمائي بكل الطرق الممكنة وعلى الأخص في التجمعات في الأحياء والمدن الصغيرة واستخدام آلات العرض المتنقلة ؛
- أن تهتم الدول بالتدريب في مجال السينما ؛
- التعاون على قيام وحدات انتاجية كبيرة تخدم أكثر من بلد عربي ؛
- الاهتمام بأرشيف السينما وبالقوائم الببليوجرافية وعلى العموم بكافة أشكال التوثيق السينمائي على المستويين المحلي والقومي .
- وفي سبيل ذلك اقترح انشاء مكتب دائم للسينما العربية يكون مركزا قوميا للتوثيق ، وجهازا لتطوير السينما ، وبيتا للخبرة العربية يتولى التدريب ونشر الثقافة السينمائية ، وطلاقة للتنسيق مع الخدمات التلفزيونية العربية .
- ويلاحظ أن وسيلتي السينما والتلفزيون لازالتا منفصلتين في المنطقة ، بل ان بينهما قدرا من التنافس ، بالرغم من زيادة عدد المنتجين السينمائيين الذين يصنعون أفلاما موجهة خصيصا لمشاهدة التلفزيون .
- وقد عقدت في تونس مناظرة دولية حول علاقات السينما والتلفزيون \*\* عرضت عدة مقترحات بشأن خلق تعاون متبادل بين الوسيلتين ، من بينها التدريب المشترك للفنيين العاملين بالفيلم السينمائي والشرائط المرئية (فديو تيب) ،

\* التقرير النهائي والتوصيات ، " حلقة السينما في الوطن العربي " ، طرابلس ١٩٧٥ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

\*\* مهرجان "أيام قرطاج السينمائية" ، " المناظرة الدولية حول علاقات السينما والتلفزيون في البلدان العربية والأفريقية " ، التقرير النهائي ، تونس ، ١٩٨٠ .



واتاحة الاستخدام المشترك من جانب السينما والتلفزيون للمرافق المتوافرة في مجال السمعيات والبصريات ( مثل المختبرات والمعدات ، الخ ) ، ووضع حد أدنى لكمية الأفلام السينمائية التي يبعثها التلفزيون سنوياً من الانتاج المحلي وتحديد أسعار تفضيلية له بالنسبة للأفلام الأجنبية ، ووضع حد أقصى للمداع من الأفلام الأجنبية مع فرض ضريبة عليها لصالح الانتاج المحلي ، والعمل على أن يسهم التلفزيون في تمويل الأفلام السينمائية .

### الأولويات في مجال السينما

- اجراء دراسة جدوى حول اقامة صناعة عربية للمواد المستخدمة في مجال السينما مثل الكيماويات والفيلم الخام ؛

- مساندة مشروع عربي مشترك لانتاج أفلام الأطفال والأفلام التحقيقية والتعليمية والوثائقية ؛
- مساندة مشروع لاستخدام الوحدات المتنقلة في إحدى الدول العربية الأقل نمواً ، وآخر لإنشاء نوادي للسينما في دولة ثانية ؛
- إنشاء وحدة تجريبية للأجيال الجديدة من السينمائيين في إحدى الدول العربية ؛
- إنشاء صندوق لدعم السينما الفلسطينية ؛
- اقامة وحدة للتنسيق بين مراكز التوثيق السينمائي الوطنية في المنطقة ؛
- اجراء دراسة حول العلاقة بين السينما والتلفزيون بهدف طرح مقترحات عملية تستهدف تعزيز تبادل النفع بين الوسيلتين .

# رابعاً

## شبكات المواصلات والتكنولوجيا

### ١ - شبكات المواصلات

#### (أ) البريد والبرق والهاتف

يعتبر البريد أعرق الخدمات لتوصيل الرسائل في المنطقة العربية . وبالرغم من ذلك فالخدمة البريدية ليست على قدر كبير من الكفاءة في عدد من الدول ، كما أنها غير كافية أيضاً . وهي في هذا لا تختلف عن غيرها في السدول النامية الأخرى . ويعزى ذلك جزئياً الى وجود ألوف من القرى النائية والى سوء نوعية الطرق وشبكات السكك الحديدية . وما زالت هناك مراكز سكانية عديدة لا يوجد بها مكتب للبريد .

وتشير أرقام الحركة البريدية الى أن مجموع الرسائل المتبادلة داخل دول المنطقة بلغ ٦٨٩ ٩٨٠ ٠٠٠ رسالة في عام ١٩٧٧ بعد أن كان ٥٥٦ ٣٣٢ ٠٠٠ في عام ١٩٧٠ . وتبين هذه الأرقام أن الزيادة كانت طفيفة ، خاصة عندما نقارنها بالزيادة في المكالمات الهاتفية وحركة البرق والتلوكس . وربما كان ذلك يرجع ، كما أشار تقرير لجنة ماكبرايد ، الى "الضعف التدريجي في عادة كتابة الخطابات" \* . وربما يرجع أيضاً الى سرعة وتيرة الحياة ، والى عدم ارتفاع نسبة محو الأمية على نحو كاف ، وكذلك الى عدم الثقة في كفاءة الخدمة . أما مجموع الرسائل المرسل الى الخارج في عام ١٩٧٧ فقد بلغ ٢٤٧ ٦٣٤ ٠٠٠ في حين يبلغ مجموع الرسائل الواردة من الخارج في العام نفسه ٣٢٣ ٦٩٢ ٠٠٠ رسالة .

ولازال جهاز الهاتف مركزاً في المدينة . ولا زالت هناك قرى لا يوجد فيها جهاز واحد ، كما أن هناك قرى أخرى لا يوجد بها سوى جهاز أو أجهزة محدودة في الإدارات الحكومية وحدها . ولكن الموقف يختلف من دولة عربية الى أخرى . وقد زاد عدد الأجهزة من ١٤٥٨ ٠٠٠ في عام ١٩٧٠ الى ٢٤٦ ٠٠٠ في عام ١٩٧٧ ، ولكن نسبتها الى كل ألف من السكان لم ترتفع الا من ١٦ الى ١٧ . مما يعتبر نقصاً خطيراً في شبكة الاتصالات ، ويشكل بطريقاً مباشرة وغير مباشرة عقبة في طريق انسياب المعلومات ، ويعرقل عمل أجهزة الاتصال والمعلومات ، ويحول دون قيام شبكات اتصال ومعلومات فعالة .

وفي مجال استخدام البرق نجد أن مجموع البرقيات الداخلية في عام ١٩٧٧ بلغ ٣ ٣٨٧ ٠٠٠ بينما كان مجموع البرقيات الصادرة من الدول العربية الى الخارج ٧ ١١٠ ٠٠٠ والبرقيات الواردة من الخارج الى الدول العربية ٤٠٨ ٠٠٠ برقية .

أما بالنسبة الى حركة التلوكس ، فنجد أنها زادت بين الدول العربية بعضها وبعض من ٦٨٦ ٣٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٠ الى ٩ ٦٨٥ ٠٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٧ ، في حين زادت الحركة بين دول المنطقة وبقية العالم من ٤٥٢٩ ٠٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٠ الى ٤٣ ٢٣٢ ٠٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٧ . وهكذا نجد أنه بينما زادت الحركة بين المنطقة العربية والعالم الخارجى نحو ٩ أضعاف في ٧ سنوات ، فإنها زادت بين الدول العربية ذاتها نحو ١٤ ضعفاً في الفترة ذاتها .

#### (ب) الشبكات الأرضية الإذاعية

اهتمت كثير من الدول العربية في السنوات الأخيرة بتطوير شبكاتها الأرضية الخاصة بالصوت والتلفزيون لزيادة كفاءتها في الخدمة الوطنية ، كما امتدت كثير من الشبكات الوطنية لكي تلتقى بشبكات الدول المجاورة بما يسمح بتبادل البرامج التلفزيونية . ومع ذلك فالملاحظ أن عمليات التبادل هذه تستخدم في الأغلب الأعم الوصلات الفضائية (انتلسات) . ولعل اجراء التنسيق الملازم بين الدول المجاورة لبعضها البعض في المنطقة العربية أن يجعل من الميسور اجراء جزء كبير من هذا التبادل عن طريق الشبكة الأرضية (عرب تل) \*\* .

وقد اتم استكمال جزء كبير من هذه الشبكة ، كما أن هناك وصلات في طريقها الى الاستكمال في المستقبل القريب (أنظر الملحق رقم ٢) . وتتيح هذه الوصلات امكانيات كبيرة للتبادل الاعلامي ، خاصة في مجال التلفزيون .

\* التقرير النهائي ، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٧٩ .

\*\* من وثائق الاجتماع السنوي الثاني لمراجعة خطوات تنفيذ شبكة مواصلات الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط ، جنيف ، يناير/كانون الثاني ١٩٨١ ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (الوثيقة ٧) .

وكان مشروع الشبكة قد بدأ في عام ١٩٧٤ بوضع مخطط أولى للاتصالات السلكية واللاسلكية للشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط ، وذلك بتمويل من كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وبدعم فني من الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

وتلى هذا المخطط وضع مسح آخر تطلب اشراك ما لا يقل عن ١٣ خبيراً يعملون في المنطقة ويقومون في مجموعهم بعمل يقدر بـ ٣٠٧ أشهر عمل ، قدرت تكاليفه بمليون وربع المليون من الدولارات ، بما في ذلك عقد اجتماعات للمتابعة والتنفيذ وأخرى للمتخصصين ، وتوفير المنح . ويقول كبير جيري وديل انه تمشيا مع السياسات العامة لليونسكو فهما يشعرا " بأن الخطة الرئيسية الموضوعية للفنيين يجب أن يتبعها مخطط رئيسي لمتطلبات البرامج بشكل مماثل في دقته ، وذلك فيما يتعلق بالتقنيات وتحديد المهام والقوى البشرية والتمويل . وانه من الصعب أن نرى كيف أن مخططاً غير فني يعالج أموراً تنطوي على المزيد من التعقيد والاتفاق وبذل الوقت يمكن أن يتم بدون جهد مماثل" .\*

وفي الواقع فقد انتهت اللجان الفنية لمشروع "عرب تل" إلى أن استخدام هذه الشبكة الأرضية لن يتم بالكفاءة اللازمة الا باقامة مراكز للتنسيق بين الخدمات الإذاعية العربية بالتعاون مع اتحاد اذاعات الدول العربية . وكان التقرير النهائي للمرحلة الثانية للمشروع قد اقترح تحديد عدد هذه المراكز بخمسة على أنه من المتوقع أن يقل عدد هذه المراكز بعد تشغيلها واكتساب الخبرة في مجال تبادل البرامج وتجميع المعلومات اللازمة عن الحركة الدولية ، بحيث تصبح مركزاً واحداً فقط يتم تشغيله وإدارته عن طريق اتحاد الاذاعات .

- وتنحصر مسؤوليات هذه المراكز فيما يلي :
- توفير المعلومات لهيئات التلفزيون العربية حول البرامج والأخبار التي تعرض للتبادل ؛
- طلب الدوائر الصوتية والتلفزيونية اللازمة للتبادل الشائلي أو الجماعي ؛
- الاشراف على الجودة الفنية للشبكات الأرضية المستخدمة للتبادل وفقاً للأنماط المتفق عليها دولياً ؛
- تنسيق عمليات التبادل عن طريق الأقمار الصناعية ثم القمر العربي بعد ذلك ؛
- اجراء عمليات المحاسبة الخاصة بالبحث عن طريق الشبكات الأرضية أو وفقاً للتعريفات المقررة ، ووضع مشروع التعريفات الشائلية والجماعية بين الهيئات الإذاعية وإدارات المواصلات في الدول العربية ؛
- تنسيق تبادل البرامج مع الاتحادات الإذاعية .

وقد اهتم وزراء اعلام الخليج أيضاً بموضوع الوصول فيما بين شبكات الميكرويف في منطقة الخليج لاتاحة التبادل التلفزيوني فيما بينها ، ودعى مؤتمرهم السادس (مسقط، ١٩٨١) إلى "تكوين لجنة فرعية متخصصة من وزارات الاعلام والمواصلات لاجراء دراسة مفصلة عن أفضل الوسائل للربط فيما بين دول المنطقة ووضع المواصفات الفنية والكلفة التقديرية للوصلات اللازمة" . كما طلب المؤتمر

من وزارات وهيئات المواصلات في كل بلد تضمين الخدمة التلفزيونية في الشبكات التي يجري تنفيذها والشبكات المستقبلية . ويرجع هذا الاهتمام بالربط الأرضي في مقابل استخدام الاتصالات الفضائية القائمة إلى أن " استخدام دوائر القمر الصناعي بين منطقتين متقاربتين يعتبر أمراً غير اقتصادي بالمقارنة مع تكلفة استخدام شبكة الخليج الأرضية" .\*\*

وبالرغم من الامكانيات التي يمكن أن يتيحها في المستقبل القمر العربي ، فان مذكرة دولة الكويت المقدمة للمؤتمر تقول ان "هذا المشروع على أهميته لا نجسده كافياً لتحقيق طموحاتنا وما نصو اليه من ناحية ، وقد يتأخر تنفيذه بعض الوقت من ناحية أخرى . ونحن في منطقة الخليج نجتاز في الوقت الحاضر مرحلة من النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والحياتي لم يسبق لها مثيل . وينبغي أن تواكب هذا النمو أجهزة اتصال قادرة على مجاراة ما تقتضيه المرحلة ، فضلاً عن ضرورة توظيفها في خدمة ذلك النمو والتقدم" . وتضيف المذكرة : " ان تنفيذ المشروع يرتبط بمجموعة كبيرة من الدول . وربما تواجه بعض العقبات والصعوبات ، شأنه في ذلك شأن أي مشروع يشارك فيه عدد كبير من الدول لكل منها ظروفها والتزاماتها" .

ويتبين من العرض السابق أن المنطقة تولى اهتماماً كبيراً في الوقت الحالي إلى تيسير الربط بين أجزاء الوطن العربي أولاً ، ثم إلى ارتباطه ببقية أنحاء العالم . الا أنه ينبغي هنا الإشارة إلى أهمية دعم الشبكات داخل البلد الواحد ، خاصة بين المراكز الحضرية الهامة والمناطق الريفية والنائية .

وقد أثبتت تجارب الجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان في استخدام الاتصالات الفضائية عن طريق شبكة "انتلسات" لربط المناطق النائية الجدوى الاجتماعية والانمائية والسياسية العميقة الأثر لاستخدام هذه التكنولوجيا متى توفرت الظروف الموضوعية لذلك ، كاتساع رقعة القطر وبعد المسافات وتشتت السكان . الا أن العبء الأكبر في اقامة شبكة وطنية معتمدة في معظم الدول العربية لازال يقع على كاهل الشبكات الأرضية .

### (ج) الشبكة الفضائية العربية

كانت المنطقة العربية سباقة إلى الأخذ بتكنولوجيا الفضاء وملاحقتها واستغلالها . واشتركت الدول العربية في منظمة "الانتلسات" منذ انشائها في عام ١٩٦٤ وانتشرت المحطات الأرضية بمختلف أنواعها في معظم الدول العربية ، بل ان بعضها يمتلك أكثر من محطة حتى يمكنه التعامل مع أقمار المحيطين الأطلنطي والهندي ( انظر الملحق رقم ٣) .

\* مرجع سابق .

\*\* ورقة عمل مقدمة من دولة الكويت إلى المؤتمر السادس لوزراء الاعلام في دول الخليج بشأن شبكات الميكرويف المتوافرة في دول الخليج العربية وامكانية الربط بينها ، مسقط ، ١٩٨١ .

ب ٣١ شهرا، وهكذا فإن القمر سيطلق في عام ١٩٨٤، وسيتم إطلاقه إما بواسطة مكوك الفضاء الأمريكي أو صاروخ "إيربان" الأوروبي .

ويضم القطاع الفضائي لعرب سات قمريين في المصدر (أحدهما احتياطي) وقمر آخر احتياطي على الأرض . ويضم كل قمر ٢٥ قناة قمرية ( ترانسبوندر ) سعة كل منها ٥٥٠ قناة هاتفية معدلة FDMA/FDM أو ١١٠٠ قناة معدلة SCPC أو قناة تلفزيونية . وجميع هذه الأجهزة تعمل على الخدمة ٦/٤ جيجاهرتز . وهناك قناة قمرية واحدة تعمل على الخدمة ٢٠ جيجاهرتز سعة قناة تلفزيونية واحدة للبحر الجماعي . والمحطات الأرضية القياسية مزودة بهوائيات قطرها ١١ مترا . ويبلغ ثمن المخططة نحو مليون دولار . أما المحطات الصغيرة الخاصة بالاستقبال الجماعي فقطر الهوائي فيها لا يزيد على ثلاثة أمتار وتكلفتها نحو سبعة آلاف دولار . ومن المقرر أن تتوزع هذه المحطات في المناطق النائية حتى يمكن الاستفادة من رخص ثمنها النسبي في الاكثار من عددها حتى تخدم في النقاط البرامج التلفزيونية المخصصة للتعليم والثقافة ، التي يمكن أن توزع من المحطة على عدد محدود من أجهزة الاستقبال أو على جمهور من الناس في قاعة مركزية . وبالإمكان أن يتم تصنيع هذه المحطات (الهوائيات بشكل خاص ) محليا وبتكلفة قليلة .

وبالنسبة لهذه البرامج التي ستبث على نحو جماعي يقول زكي الجابر ان "المعوقات التي تقف أمامها كثيرة، فمنها سياسية واقتصادية وقانونية"\*\*\* . ومع ذلك فهناك اعتراف عام بضرورة تخطي تلك العقبات ، حتى يمكن تعميم الثقافة وكسر العزلة التي تعانيها القرى والمناطق الصغيرة في جميع النواحي الفكرية والثقافية والاجتماعية وذلك بدون الحاجة الى التأثير بالفواصل الجغرافية وآثارها السلبية "\*\*\* . وبالإضافة الى هذا فإن الشبكة ستسند احتياجات المنطقة من الاتصالات . وهكذا فإن أهداف الشبكة ستتمس قطاعات عديدة . ومن أجل هذا الغرض فقد عنى باستخداماتها عدد من المنظمات العربية ، التي تعاونت في اعداد خطط مشتركة .

ففي عام ١٩٧٧، تم بمبادرة من اتحاد اذاعات الدول العربية تشكيل " اللجنة العربية المشتركة لاستخدام الشبكة الفضائية العربية في أغراض الاعلام والثقافة والتنمية " التي ضمت أعضاء من الجامعة العربية والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية واتحاد الصحفيين العرب والمركز العربي للدراسات الاعلامية ، بالإضافة الى اتحاد الاذاعات . وانضم الى اللجنة فيما بعد

وفي الوقت نفسه نمت المشروعات للاتصال الهاتفي والبرقي والتلفزيوني عن طريق شبكات الميكرويسف أو الكابلات البحرية بين الدول العربية ، الا أنه رغم ذلك "فمن المقطوع به أن مثل هذه المشروعات مع أهميتها لن تسد الاحتياجات المتزايدة في بعض المناطق عند الانتهاء من تنفيذها، كما أنها في أحيان أخرى لا توفر احتياطيًا كافيًا لمواجهة متطلبات المستقبل . وهي تقتصر في أحيان كثيرة على نقل المكالمات الهاتفية والاشارات البرقية دون نقل البرامج التلفزيونية . أضف الى ذلك الوقت الطويل الذي يستغرقه انشاؤها والنفقات الباهظة التي تتكلفها . وغنى عن البيان أن استخدام الفضاء لا يعنى أنه البديل للمشروعات الأرضية ، وإنما هو مكمل لها"\*\*\* .

وقد انبثقت لهذه الأسباب فكرة القمر الصناعي العربي عندما انعقد اجتماع مجلس وزراء الاعلام العرب في بنزرت عام ١٩٦٧، وأوصوا فيه بالافادة من التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات الفضائية . وكان اتحاد اذاعات الدول العربية هو أسبق المنظمات العربية لتبني المشروع بعد ذلك بعامين فقط . وكان الحلم عندئذ هو امكان قيام شبكة تلفزيونية تجمع بين كافة الدول العربية على نمط اليوروفزيون والاشرفزيون الأوروبيتين . كذلك كان الربط بالمناطق الأخرى مسن العناصر الهامة الواردة . وفي المراحل الأولى طرحت بالفعل بدائل لاطلاق قمر مشترك مع البلاد الأوروبية أو مع البلاد الأفريقية . ودعا الاتحاد الى قيام لجان وطنية لاستخدامات الفضاء في كل بلد عربي تضم خبراء في الاذاعة والمواصلات والاجتماع والقانون والتربية والتخطيط وغيرها . ولا زالت قلة من هذه اللجان نشطة حتى الآن .

وفي ذلك الحين كان الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية مترددا بعض الشيء في قبول الفكرة ، الى أن قرر تشكيل لجنة فنية مشتركة مع اتحاد اذاعات العربية أوصت في عام ١٩٧٤ بتبني المشروع وقيام مؤسسة عربية متخصصة تسهر على تنفيذه في الوقت الذي يمضي فيه أيضا مشروع الشبكة الأرضية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

وفي عام ١٩٧٦ عقدت الدول العربية اتفاقية لإنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات ) . ومن الأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها المؤسسة السعي الى اطلاق القمر العربي لتوفير خدمات عامة ومتخصصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لجميع الدول العربية . وبالإضافة الى ذلك فهي تهدف الى مساعدة الدول العربية فنيا وماديا في تصميم وتنفيذ القطاع الأرضي والمحطات الأرضية ، وكذلك اجراء البحوث والدراسات الخاصة بتكنولوجيا الفضاء ، وتشجيع انشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاع الفضائي والمحطات الأرضية في الدول العربية . ومن مهامها أيضا أن تقوم بالنقل التلفزيوني والاذاعي بين الادارات المختصة في البلاد العربية ، وكذلك أن تضع قواعد استعمال القنوات المخصصة للاذاعة والتلفزيون في الشبكة بما يحقق المطالب المحلية والجماعية للدول العربية .

وقد تم توقيع عقد تصنيع الأقمار العربية في مايو/ أيار ١٩٨١، وحدد العقد مدة تصنيع القمر العربي الأول

\* اتحاد اذاعات الدول العربية، "مشروع الشبكة الفضائية العربية"، ورقة مقدمة الى المؤتمر التنفيذي للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، المنعقد في الاسكندرية في ١٩٧٣ .

\*\* د. زكي الجابر، "دور وسائل الاتصال الجماهيرية في الجامعة المفتوحة"، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، ١٩٨٠ .

\*\*\* د. علي المشاط، "القمر الصناعي العربي والخدمات التعليمية والعلمية"، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء لبحث كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، عمان، ١٩٨٠ .

الاتحاد البريدي العربي ومجلس الطيران المدني للدول العربية . الا أن اللجنة انقطعت عن العمل أو كادت بعد فترة وجيزة من تشكيلها . وهكذا نجد أن التقدم السدي أحرزته المشروع من ناحية التخطيط التكنولوجي لم يقابله جهد مواز للتخطيط لاستخدام الشبكة في مجالات خلاف تلك المتعلقة بالموصلات ، الا بضع محاولات في هذا الاتجاه لا يمكن التقليل من شأنها .

ومن هذه المحاولات مثلاً ما قام به جهاز تلفزيون الخليج لتعريف الاذاعيين بإمكانيات استخدام أقمار الاتصال في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية ، وما يقدمه مشروع القمر العربي للاذاعيين . وقرر الجهاز تنظيم ندوة حول هذا الموضوع تقام في الرياض بدعوة من المملكة العربية السعودية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١ ، بالتعاون مع اتحاد اذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للاتصالات الفضائية ، وأن يكون من بين مهام الندوة أيضاً اقتراح خطة عمل لاستخدام أفضل وأشمل لأقمار الاتصال في الخدمات الاذاعية والتلفزيونية في الثمانينات .

وكان مجلس ادارة جهاز تلفزيون الخليج قد أقر في اجتماعه الثالث الذي عقد في البحرين في فبراير/شباط ١٩٧٩ خطة الجهاز بشأن دراسة امكانية استخدام الشبكة الفضائية لمدة محدودة يومياً للبث التلفزيوني المشترك لدول الخليج لأغراض التعليم والتنمية .

وبناء على هذا القرار قام الجهاز بالتنسيق مع منظمة اليونسكو باختيار بعثة للقيام باجراء هذه الدراسة . وانتهت الدراسة\* الى ضرورة البدء فوراً في التخطيط لاعداد برنامج خليجي مشترك يذاع في وقت واحد من كل دول الخليج ويركز على الجانب التعليمي غير المدرسي يتم توزيعه عن طريق القمر الصناعي العربي لمنطقة الخليج . وقرر جهاز تلفزيون الخليج تكوين فريق عمل متفرغ يتولى اعداد البرنامج المقترح وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالأقمار .

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فقد عقدت اجتماع خبراء لبحث كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية ( عمان ، مايو/أيار ١٩٨٠ ) اتخذت فيه عدة توصيات من بينها :

- دعم مراكز البحوث والتخطيط في المجالات الاعلامية والثقافية والتربوية في الوطن العربي وتنشيطها وتكليفها باجراء المسوحات والدراسات ذات العلاقة باستخدام الشبكة العربية الفضائية ؛

- دعم مراكز التدريب الاعلامية في مجالات البرمجة والهندسة في الدول العربية ووضع خطة للتدريب على الانتاج في الميادين المختلفة ، من أجل تطوير وتنفيذ الخطط التدريبية الملائمة لاحتياجات هذه الشبكة وتوفير الأطر المدرية اللازمة للتشغيل والإعداد والبرمجة ؛

- التوسع في صناعة أجهزة الاتصالات المختلفة في البلدان العربية ودعمها وإيجاد الصناعات التي يحتاجها استخدام القمر العربي ، وذلك لتناسب المنتجات مع الحاجات الفعلية لاستخدام هذا القمر من جهة ، ولتخفيض تكاليفها بهدف توسيع انتشارها من جهة أخرى .

كما اهتم بمشروع الشبكة الفضائية أيضاً مكتب التربية العربية لدول الخليج . وكان من بين التوصيات التي انتهت اليها ندوة التلفزيون التعليمي التي عقدت في الرياض خلال شهر مايو/أيار ١٩٨١ ، التهيئة للاستفادة من القمر الصناعي العربي في تبادل بث البرامج التعليمية التي تعنى بالتربية المستمرة وتعليم الكبار .

والواقع أنه فيما يتعلق بالخدمات التربوية ، تشير الدراسات الى امكان قيام الشبكة بتعزيز الجهود القائمة في نشر التعليم المدرسي ، وكذلك تعليم الكبار وتدريبهم ، ولاسيما في مجالات مثل محو الأمية الوظيفي والإرشاد الزراعي والتدريب المهني والتثقيف العمالي ، بالإضافة الى تحسين برامج التعليم وتطوير المناهج والمشاركة في تدريب المعلمين والأفاداة من المصادر التعليمية على المستويين الوطني والعربي . وكل هذه مهام "تتطلب مشاركة فعالة بين الاذاعيين والتربويين بالوطن العربي ، بالتعاون مع خبراء المواصلات عامة والمسؤولين في المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية بوجه خاص ، حتى تكون الشبكة الفضائية ملبية لكل الاحتياجات المطلوبة في مجال المواصلات والاعلام والثقافة والتنمية"\*\*\* .

وفي ضوء استبيان قامت به خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد اذاعات الدول العربية حول موقف المؤسسات الاذاعية والتربوية في الدول العربية من استخدام الشبكة الفضائية ، تستخلص ليلى العقاد\*\*\* الملاحظات التالية :

- أن السلطات التعليمية والثقافية لم تتبين حتى الآن أهمية أو كيفية استخدام التلفزيون بواسطة الأقمار الصناعية في نشر برامج الثقافة والتعليم والتنمية ؛
- أن البرامج التعليمية والثقافية العامة الموجهة الى الكبار والى الطلاب خارج المدرسة لا تكاد تحظى بالاهتمام الكافي . ويقاس على ذلك برامج التنمية الانسانية والإرشاد الثقافي ؛
- أن التنسيق بين السلطات التربوية والمسؤولين عن الراديو والتلفزيون ليس بالعمق الذي يحقق الأفاداة من الجهازين كأداة للتعليم والثقافة ؛
- نتيجة للعزلة بين الاذاعيين والتربويين ، فإن العمليات التعليمية تكاد تقتصر على ما يجري داخل المدرسة وحدها ، ويكاد النشاط الاذاعي والتلفزيوني يقتصر على شغل أوقات الفراغ بالنسبة للطلاب ؛
- ترتيباً على ما سبق فإن الهيئات الاذاعية العربية بوجه عام ليست ، في رأي الباحثة ، في وضع استعداد يكفل استخدام شبكة فضائية اقليمية ، ليس فقط من

\* ريتشارد ديل وسعد لبيب ، "تطوير وتنشيط التعاون التلفزيوني في منطقة الخليج" ، اليونسكو ، CC-80/WS/5 ، ١٩٨٠ .

\*\* اتحاد الاذاعات الأوروبية ، " طرف وسائل تنمية التعاون الفعال بين مختلف الاتحادات الإقليمية في مجال الاذاعات التعليمية " ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاقليمي العربي للاذاعات التعليمية ، الكويت ١٩٧٥ .

\*\*\* د ليلى العقاد ، " نحو جامعة عربية مفتوحة عبر الشبكة الفضائية العربية " ، دراسات وبحوث اذاعية ، العدد ٢٢ ، اتحاد اذاعات الدول العربية ، ١٩٨٠ .

حيث البرامج والخطط والهيكل التنظيمية ولكن أيضا من حيث الترتيبات والتجهيزات والتدريبات والتشريعات أو الاتفاقيات التي يتعين إنجازها بالنسبة للجوانب غير التقنية للشبكة ؛

- أن خدمة الأهداف التربوية ، سواء على مستوى التعليم النظامي أو خارج المدرسة لا تتحقق بدرجة متوازنة مع الأهداف الاعلامية والترفيهية لعدد كبير من محطات التلفزيون العربية . والتجهيزات والخدمات البرمجية والاعتمادات اللازمة للبرامج التعليمية والثقافية لا تتكافأ والتطور الذي وصلت اليه بعض الهيئات الاداعية ؛

- أن الجوانب الاقتصادية المتعلقة بحساب تكلفة البرامج والبت غير واضحة تماما لدى كل من الهيئات الاداعية والتربوية .

ووزع اتحاد الجامعات العربية استبياناً آخر لوضع تصور لاستخدام الشبكة من قبل الجامعات . وبين الجامعات التسع عشرة التي شاركت في الاستبيان ، تحفظت ثلاث جامعات طلبا لمزيد من الدراسات ، في حين كان من رأى الآخرين أن الشبكة ستعين على حل مشكلات متعددة تعاني منها غالبية الجامعات ، سواء القديمة منها أو الحديثة ، بدرجة أو أخرى من بينها :

- نقص أعضاء هيئة التدريس ، وخاصة في بعض التخصصات .  
- الأعداد الكبيرة من الطلبة التي تجعل من العسير استيعاب المحاضرات أو اتاحة المعامل أو اجراء البحوث .

- النقص في وسائل التعليم السمعية والبصرية والمختبرات والمكتبات .

- تفاقم هذه المشكلات وغيرها مع التطور السريع فى العلم والتكنولوجيا .

وخلص الاستبيان الى أن الشبكة الفضائية العربية سوف يكون بإمكانها تقديم خدمات مثل : نقل المحاضرات الهامة من جامعة الى أخرى ، نقل وقائع المؤتمرات العلمية ، تبادل المعلومات التي تخص المكتبات والمراجع العلمية ، نقل العمليات الجراحية لطلبة الطب ، نقل المحاضرات في الجامعات ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب ، الخ .

وخلال السبعينيات أوفدت منظمة اليونسكو ثلاث بعثات لدراسة استخدامات الفضاء من أجل الاعلام والتربية والتنمية في الدول العربية في ضوء مشروع الشبكة الفضائية العربية . وقدمت آخر هذه البعثات - وهي تلك الموفدة في عام ١٩٧٥ - تقريرها بعنوان "نظام تجديد وسائل الاتصال للدول العربية - الأقمار الصناعية في خدمة الاداعية والتربية والتنمية" \* الى اللجنة المشتركة لمجموعة العمل الهندسية والبرمجية للاتصالات الفضائية التابعة لاتحاد اذاعات الدول العربية . ووافقت اللجنة على هذا التقرير ، واعتبرته دليلا لأنشطة الاتحاد واذاعاته الأعضاء ودعت الى السعي لتنفيذ توصياته .

وتضمنت هذه التوصيات خططا خاصة بالاستخدامات الاداعية المحلية للقمر الصناعي العربى ، واستخدام المرسل/ المستقبل ذى القدرة العالية في الاستقبال الجماعى خاصة بالمناطق النائية ، وبرنامجا للعمل بشأن تبادل

الأخبار والبرامج التلفزيونية . كما تضمنت ترتيبات عملية بشأن استخدام الشبكة الفضائية لأغراض التلفزيون التربوى وبرنامجا تجريبيا للدراسات فى هذا الخصوص .

ومن أجل وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ دعا اتحاد اذاعات الدول العربية منظمة اليونسكو الى تشكيل فريق خبراء لدراسة كافة المتطلبات غير التقنية فى المجالات الاداعية . وأوصى الاتحاد بأن تقوم اليونسكو بصياغة وثيقة المشروع المناسبة وأن تقدمها الى مصادر التمويل المحتملة بهدف توفير الميزانية الكافية لتشكيل وتسيير أعمال مجموعة الخبراء لمدة عامين .

وتتم صياغة المشروع بحيث يتضمن ، بالإضافة الى تشكيل فريق الخبراء ، عقد حلقات دراسية ودورات تدريبية على المستويات الوطنية وشبه الاقليمية والاقليمية وتوفير زيارات وبعثات دراسية .

وبعد المشاورات التي أجرتها منظمة اليونسكو واتحاد اذاعات الدول العربية عرضت وزارة الاعلام فى جمهورية مصر العربية فى عام ١٩٧٦ امكان استضافتها لمقر المشروع ، وتعهدت بتوفير خدمات له تقدر اعتماداتها بمائة ألف دولار أمريكى ، كذلك أعلنت عدة منظمات اقليمية ودول عربية مساندتها للمشروع . وقد أبدى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى فى الكويت " اهتمامه بالموضوع نظرا لما له من آثار مباشرة على نجاح مشروع الشبكة الفضائية العربية بصورة خاصة " ، ولكنه أرجأ اتخاذ قرار نهائى فى المشروع "حتى يتم استيضاح بعض جوانبه" . وحتى الآن لم يتخذ قرار بهذا الشأن من جانب أى من جهات التمويل أو منظمات الاعلام العربية ، وذلك بالرغم من تحديد اطلاق القمر العربى فى عام ١٩٨٤ . وليس من المنطقى أن تبدأ الشبكة الفضائية فى العمل ، ولا يبدأ المشروع المتكامل لاستخدام الهيئات الاعلامية والتربوية لها سوى بعد اطلاق القمر فى الفضاء .

## الأولويات في مجال شبكات المواصلات

- تحتاج البنية الأساسية للاتصال فى المنطقة العربية ، وخاصة ما يتعلق بشبكات المواصلات ، الى دراسة مسحية شاملة والى تصور عملى لتكامل هذه الشبكة ، فى ضوء الأجزاء الموجودة فعلا ، لتكوين شبكة مواصلات تربط دول المنطقة ، بعضها البعض الآخر ، وبقية العالم ، كما تربط أجزاء الدولة الواحدة ، وخاصة مناطقها الريفية أو النائية . ويلزم لذلك تقدير الحد الأدنى من الاحتياجات على المستوى الوطنى والاقليمى خلال السنوات العشرين القادمة ، واعداد خطة ذات مراحل تعتمد على مشروعات شبكة البحر الأبيض المتوسط والشبكة الأفريقية ؛

- وفى مقدمة الأولويات لهذه الخطة استكمال شبكات الميكرويف التى تربط الآن معظم أجزاء المنطقة العربية لتتم بذلك الشبكة الأرضية الشاملة للمنطقة . ويدخل فى ذلك الربط بين أجزاء الدولة الواحدة خصوصا بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية أو النائية ؛

\* مرجع سابق .

– ومن المهام الضرورية ذات الأولوية، بعد أن بدأت خطوات التنفيذ لمشروع الشبكة الفضائية العربية، تنشيط التعاون الإيجابي بين الهيئات الإذاعية والتربوية والثقافية العربية بوجه عام وبين المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، لالتهاء من التخطيط الشامل لاستخدام الشبكة الفضائية العربية. وينبغي أن يشمل هذا التعاون المخطط اعداد البرامج والهيكل التنظيمية الى جانب التدابير العملية والتشريعات والاتفاقات، وكذلك نواحي التجهيز والتدريب اللازمة للجوانب غير التقنية من استخدامات الشبكة الفضائية. ومن الضروري تشكيل فريق خبراء متفرغ في المنطقة ربما لمدة أربع سنوات من أجل هذا الغرض.

## ٢ - المعدات والتكنولوجيا

على الرغم من وجود مطابع في المنطقة العربية منذ القرن السابع عشر (لبنان في ١٦١٠، سوريا في ١٧٠٦، مصر في ١٧٩٨، العراق في ١٨٣٠)، وعلى الرغم من توفر المعدات الطباعة الحديثة في عدد من الدول العربية، من بينها أحدث آلات الأوفست والجمع الضوئي والتنفيذ الإلكتروني، فإن المعدات الطباعة في غالبية الدول العربية مازالت أقل من احتياجات الصحافة والنشر في تلك الدول. ولكن هذا النقص يتضح في دول دون أخرى. ومن مظاهر هذا أن عددا من الدول العربية ترسل دورياتها كي تطبع في دول عربية أخرى، أو في بلدان أجنبية مثل قبرص، بسـل وحتى في لندن وروما وباريس.

على أن اختلال التوازن هذا لا يوجد فقط فيما بين البلدان العربية، وإنما يلاحظ أيضا داخل البلد الواحد، حيث تطبع معظم المطبوعات العربية في عوامم البلاد، وتقام المطابع الحكومية عادة حيث يوجد مقر الحكومة المركزية. كما أن المطابع التجارية لا تستطيع العمل المجزى إلا في العواصم.

ولكن الأمر لا ينحصر فقط في توفر الآلات والمعدات أو في كيفية توزيعها، بل ربما كان يتعلق أحيانا بحشد هذه الموارد وترشيد استخدامها. وهنا تبرز مشكلات أخرى، ابتداء من القصور في التخطيط الى نـسـدرة الفنيين المتخصصين في التعامل مع الامكانيات التقنية الحديثة.

وينطبق هذا على الطباعة شأنها شأن وسائل الاعلام الجماهيرية المختلفة. إذ أن التكنولوجيا تتطور بسرعة مذهلة، ويتم هذا التطور خارج المنطقة. أما دول المنطقة فمهما كان بعضها قادرا على الحصول على أحدث الانتاج التكنولوجي، إلا أنه لا يحصل منه على الفائدة القصوى. ان هذا الانتاج يظل دائما كالجسم الغريب في بيئة لـم تزدهر فيها العلوم. ولا شك أن التعامل مع معدات مثل الحاسبات الالكترونية ليس أمرا سهلا في مجتمع أكثر من نصف سكانه من الأميين.

ولا يكفي بالنسبة لمهندسي التلفزيون مثلا الحصول على شهادة عليا، إذ ليست هناك مصانع يمكنهم أن يتلقوا التدريب فيها كما يحدث بالنسبة لأقرانهم في العالم المصنع. وعندما يحتاج لهم أن يطلعوا على هذه المصانع

فان ذلك يكون عادة من خلال زيارة قصيرة. وربما مرت سنوات قبل أن يقوموا بالزيارة التالية. وليس فـسـى بلدانهم بنوك بيانات تمددهم بالمعلومات التي يحتاجونها. وربما لا تشترك مؤسساتهم في دوريات تقنية. وفي بعض الأحيان لا تشمل المشكلة في نقص المعلومات بل فـسـى وفرتها على نحو مشوش ومحير.

وربما اتخذ المهندسون قراراتهم تحت تأثير الشركات المصنعة الذين يزينون لهم انتاجها. ولكن هذا الأمر يقل حدوثه يوما بعد آخر، إذ أنه بالرغم من المكانة الصناعية الباهرة لبعض هذه الشركات، إلا أن الكثيرين لا يطمئنون الى معاملاتها التجارية. وهناك أمثلة للغبى الذي أحاق بالمستهلكين لبراعة هذه الشركات في صياغة العقود. وفي أحيان كثيرة تحجب معلومات معينة متعلقة بالمعدات يدعى أنها استراتيجية، أو يبلغ المستهلكون بعدم وجود قطع غيار لأن طراز المعدات التي لديهم أصبح عتيقا.

وهناك حاجة الى خبرات مكثفة لمعرفة ما إذا كان من الأنسب لبلد ما أن يحصل على أحدث التكنولوجيات، أم يكتفى بالحصول على معدات أكثر تواضعا. ولا يعلم أحد تماما ما إذا كانت الاكتشافات التكنولوجية الحديثة تجعل المعدات أقل أم أكثر كلفة. ولكن المؤكد أن ميزانية شراء المعدات في مؤسسات الاعلام العربية تزيد على نحو يفوق بكثير النسب المألوفة للتضخم. وفي بعض الأحيان تدفع مبالغ ضخمة في مقابل معدات أكبر طاقة أو أكثر تعقيدا مما هو ضروري. وأحيانا ما يكون قرار شرائها قرارا سياسيا. ويبدو من الضروري هنا التأكيد على أهمية استشارة الفنيين قبل اتخاذ قرار شراء معدات معينة، خاصة إذا كانت ضخمة أو متقدمة أو مكلفة.

وهناك الآن حاجة أكثر من ذي قبل كي يجلس صناع القرار مع رجال التخطيط والباحثين والممارسين معا لاتخاذ قرارات عديدة تتعلق بدخول نوع من التكنولوجيا ومتى. وقد يكون ادخال التلفزيون الكابلي من عدمه مثالا واحدا في هذا الخصوص.

ولا بد أن تخصص موارد أكبر لدراسة تطورات مدنية مثل التلفزيون الرقمي أو مختلف أنماط الحصول على المعلومات المرئية. كما أن أمرا مثل دخول المعالجة الآلية للمعلومات الى دور الصحف لم يأخذ حقه من الدراسة هو الآخر. ومن الضروري أن تبحث آثاره على التحريـر والادارة.

ولكن الموارد الأكبر يجب أن تخصص لاقامة صناعات الاتصال الهامة والممكنة، سواء فيما يتعلق بالمعدات أو مواد الانتاج. فالأفلام الخام والشرائط الصوتية والمواد المستخدمة في المعامل وورق الطباعة ارتفعت تكاليفها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. وخامات بعض هذه المواد موجود فعلا في المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لورق الطباعة مثلاً. ولا شك أن قيام صناعة ورق عربية أو عربية أفريقية – كما أسلفنا القول – سيعزز استقلال المنطقة في مجال صناعات الاتصال.

وربما كان في الامكان أيضا البدء في تصنيع بعض المعدات، وليس المواد وحدها. ولعل أهم مشروعات صناعات الاتصال في المنطقة بلا جدال هو ذلك الذي بدأت

المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في التخطيط له، وهو يتعلق بمساعدة الدول العربية فنيا أو ماديا في تصميم وتنفيذ المحطات الأرضية المتعلقة بشبكة " عرب سات"، وكذلك التشجيع على إنشاء الصناعات اللازمة لتجهيزات القطاعين الفضائي والأرضي.

أما صناعة تجميع أجهزة الاستقبال الاذاعي والتلفزيوني فهي الصناعة الاتصالية التي وجدت لها مجالا في بعض الدول العربية. ويجري حاليا تجميع أجهزة الراديو والتلفزيون في عدد من البلدان العربية. وغالبية المعدات والأجهزة التي يتم انتاجها تنتج عادة بناء على أسلوب التراخيص. وقلما يتم في هذا السبيل عمل ابداعي أو انتاج محلي حقيقي. ومن أسباب هذا الوضع التكاليف الباهظة للبحوث والتطوير، التي لا يمكن أن يتحملها العدد الأكبر من الدول العربية فسرادي. وهكذا فقد تحدث عدد من مندوبي الدول العربية في المؤتمر الدولي الحكومي للتعاون في تنمية الاتصالات ( اليونسكو، باريس، ابريل/نيسان ١٩٨٠) عن الحاجة الى دعم التعاون فيما بينهم لانتاج أجهزة كاملة وملائمة، وضرورة تعاون الدول المتقدمة صناعيا معهم في هذا الخصوص.

ويقول صلاح عامر\* انه كانت هناك خطة في مصر في أوائل الستينات لاقامة صناعة مصرية لانتاج أجهزة استقبال التلفزيون، خاصة للطبقات الشعبية، وأن هذه الخطة كانت تستهدف تعميق القدرة الصناعية حتى أصبحت نسبة الصناعة المحلية لكامل الجهاز تصل الى ٧٥ ٪، غير أن استيراد الأجهزة المفككة لتجميعها أصبح هو السمة الرئيسية. وتدل تقديرات وزارة التخطيط المصرية على أن ما تم " انتاجه " من هذه الأجهزة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ يبلغ ٩٨٦ ٣٥٤ جهازا. كما تدل على أن الاحتياجات السنوية من هذه الأجهزة ستزيد من ١٦٠ ألفا في عام ١٩٧٧ الى ٢٨٦ ألفا في عام ١٩٨٦.

وإذا أخذنا مثلا آخر من الجوائر نجد أن صناعة أجهزة استقبال التلفزيون تتجه نحو انتاج بعض القطع في المجمع الالكتروني " سونيليك " الذي أقيم في عام ١٩٧٥. وقد أخرج هذا المجمع ٢٠ ألف جهاز استقبال بالالوان و ١٠٤ آلاف جهاز أبيض / أسود في عام ١٩٨٠. وفي نفس العام تم تجميع عشرة آلاف جهاز استقبال تلفزيوني، بعضها ملون، بواسطة إحدى الشركات السودانية. أما في تونس، فقد بدأ تجميع أجهزة استقبال الراديو والتلفزيون بواسطة " شركة الأشير " منذ عام ١٩٧٠. وفي سوريا والعراق والمغرب بدأت هذه " الصناعة " في الستينات.

وفي بعض الحالات تعتمد الدولة الى قبول معونات أجنبية لاقامة مثل هذه الصناعات، ولكن ثبت أنه كثيرا ما استخدمت المعونات كوسيلة لترويج معدات معينة ربما لم تكن هي المطلوبة تماما. كما أنها تستخدم في أحيان أخرى لتصريف المعدات التي بطل استعمالها لدى الجهة المانحة.

ولذلك فقد رأى " مؤتمر المسؤولين والمخططين الاعلاميين العرب " الذي انعقد في الخرطوم في فبراير / شباط ١٩٨٠ بدعوة من المنظمة العربية للتربية

والثقافة والعلوم أن انشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا بشكل ضرورة ملحة وأساسية، كما أن تخصيص قسم في ذلك المركز لنقل تكنولوجيا وسائل الاتصال وما يتعلق بتأثيراتها التربوية والانمائية يشكل ضرورة مماثلة.

كما كان من بين المقترحات التي قدمت في اجتماع خبراء التخطيط الاعلامي الذي دعت اليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس ( مارس/ آذار ١٩٧٩) " اعداد دراسة حول انشاء صناعة عربية مشتركة للأجهزة والمعدات والمواد المستخدمة في مجال الاتصال، وبخاصة ما يعتبر أساسيا وحيويا منها مثل ورق الصحف وورق الطباعة وآلات الطباعة والأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة الارسل والاستقبال وقنوات الاتصال وشبكاته على اختلاف أنواعها ".\*

وقد اتخذت المنظمات العربية المعنية موقفا موحدا في القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا ينطبق على هذه الحالة الخاصة بتكنولوجيا الاتصال\*\*\* وأكدت هذه المنظمات على الشروط الخاصة بنقل التكنولوجيا واستيعابها وتوطينها، فأوصت بالتاكيد على التكامل والترابط بين عمليات نقل وتوطين واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وبين وظائف وفعاليات البحث العلمي والبحوث التطبيقية والتطويرية، مع ضرورة قيام مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا وتطويرها بما يضمن ترشيد عمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة الذاتية في مضممار التكنولوجيا المستوردة، وأن تسهم التكنولوجيا المستوردة في قيام المشاريع الوطنية وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة.

كما دعت تلك المنظمات الى أن تهدف السياسات العلمية للوصول للاكتفاء التكنولوجي الذاتي، وذلك بالتخطيط الدقيق للمدخلات التكنولوجية لمشاريع وبرامج الاستثمار مع عدم الاعتماد على المشاريع الجاهزة التي لا تخدم سوى استغلال المهارات لتشغيل وحدات الانتاج.

وأضافت التوصية العربية المقدمة الى مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا " أن التخلف العلمي على مستوى الوطن العربي هو التحدي الحقيقي الذي يجب أن تتركز السياسات والتخطيط على المدى البعيد للقضاء عليه "، مؤكدة أن دخول العلم يتطلب تكثيف وتكامل الجهود العربية لا مجرد التعاون والتنسيق فيما بينها، ومن أجل ضمان توافق العمل العلمي العربي المشترك

\* صلاح عامر، " تكنولوجيا الاذاعة في مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة الى ندوة "حاضر الاتصال ومستقبله في مصر"، المجالس القومية المتخصصة ومؤسسة فريدريش ناومان، الاسكندرية، ١٩٨٠.

\*\* يحيى أبو بكر، " التنسيق والتكامل في مجال التخطيط الاعلامي على المستوى القومي"، اجتماع خبراء التخطيط الاعلامي، تونس، مارس/ آذار ١٩٧٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

\*\*\* الورقة العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية، الاجتماع العربي للتخفيض للمؤتمر، بغداد، مايو/ أيار ١٩٧٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.



في حقول العلم والتكنولوجيا مع الاحتياجات التنموية العربية فلا بد لخطه أن تصب في إطار أهداف السياسة الرئيسية لبرامج التعاون العلمي التالية : أن تعكس احتياجات أكبر عدد من الأقطار العربية ، وتركز على الموضوعات التي يعتبر فيها الاتجاه الاقليمي أكثر استجابة لتلبية هذه الاحتياجات ، وأن تلبي احتياجات الأقطار والشعوب المحرومة والأكثر تضرراً في الوطن العربي .

وقد تكرر هذا المعنى في ورقة العمل التي أعدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، وقدمت في ندوة العالم العربي سنة ٢٠٠٠ التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في طنجة خلال شهر مايو/ أيار ١٩٨٠ . وقد خلصت هذه الورقة الى النتيجة التالية التي تصلح أكثر ما تصلح في مجال تكنولوجيا الاتصال : " أن تأكيد الذاتية السياسية اليوم وفي المستقبل لا بد وأن يستند الى ذاتية اقتصادية تقوم التكنولوجيات بدور رئيسي فيها ، ولقد كشفت تجاربنا وتجارب العالم الثالث بأسره عن أن التكنولوجيا قد أصبحت الآن سبيلاً لفرض التبعية وبديلاً للاستعمار السياسي . ولقد آن الأوان أن يهتم الفكر السياسي والاقتصادي العربي والممارسات السياسية في المنطقة بتنمية القدرات التكنولوجية العربية واعتبار هذا شرطاً رئيسياً من شروط النهضة الاجتماعية - الاقتصادية ، أيما كانت ظروف الدولة أو أحوالها أو مبادئها .

والأسس العريضة لذلك ثلاثة :

- تركيز جهد التطوير في العقدين القادمين على بناء قدرة تكنولوجية عربية ؛
- بناء القواعد داخل كل قطر كأساس للعمل الجماعي في إطار النسق التكنولوجي الديناميكي ؛

- تدعيم المؤسسات والهيئات القائمة وتطوير أدائها وتقوية الروابط بينها وتنسيق علاقاتها\* .
- ومن الضروري في مجال تكنولوجيا الاتصال اجراء دراسات شاملة للبدايل المختلفة في مجال نقل التكنولوجيا وتوطينها ، على أن يوضع في الاعتبار دائماً أن من الممكن استنباط تكنولوجيا اتصالية ملائمة لكل مرحلة من مراحل التنمية الاعلامية في المنطقة العربية ، دون اخلال بالامكانات التي يتيحها التعاون الدولي في هذا المجال .

## الأولويات في مجال المعدات والتكنولوجيا

- الاهتمام بتكنولوجيا الاتصال في إطار المشروع الخاص بإنشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا ؛
- اعداد دراسات حول التكنولوجيا الملائمة في مجال الاتصال في المنطقة العربية لمواجهة احتياجات المستقبل ؛
- اجراء دراسة جدوى شاملة لإنشاء صناعات عربية ، أو عربية أفريقية مشتركة ، للأجهزة والمعدات والمواد المستخدمة في مجال الاتصال ؛
- اجراء دراسة حول امكانيات الانتشار الأفقي لمعدات الطباعة في الدول العربية ، والقيام بمشروع تجريبي في احدى الدول التي تطلب ذلك .

\* "حول آفاق التطورات والوسائل لتحقيق قدرة تكنولوجية لخدمة أهداف التنمية العربية خلال العقدين القادمين"، ورقة العمل رقم "٤"، ندوة العالم العربي سنة ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ١٩٨٠ .

# خامسا

## مضمون الاعلام

الثقافية ، وربما قلنا الجادة عموما في المرتبة الثانية من اهتمام الاداريين والممولين\* . وما لم يعدل هؤلاء عن هذا التمييز ، وما لم يتوافر للبرامج الثقافية نفس الاهتمام ونفس الامكانيات ونفس الحوافز ، فلن يكون هناك أمل في أن تجتذب هذه البرامج انتباه المشاهدين ، خاصة عندما تكون هناك قنوات تلفزيونية متعددة وممع شيوع التسجيلات المرئية .

وقد انتشر الفيديو كاسيت في عدد من بلدان المنطقة ، خاصة في دول الخليج ، على نحو ملحوظ . وأدى ذلك الى شيوع مواد أكثر هبوطا وأقل تلاؤما مع البيئات المحلية . ولم تستخدم هذه الوسيلة ، أو غيرها من وسائل الاعلام " الصغيرة " ، في البلدان العربية على نحو فعال للوصول الى اعلام أكثر ديمقراطية تشارك الجماهير في انتاج مواده ، كذلك فانه لم تستخدم على النحو الملائم للأغراض التربوية بشكل عام .

وحتى في وسائل الاعلام " الكبيرة " ، كالصحف مثلا ، فاننا لا نجد الا القليل منها ، كما في العراق مثلا ، يهتم بغئة قليلة الحظ مثل هؤلاء الذين محيت أميتهم حديثا . والصحافة الريفية تكاد تكون منعدمة ، والدوريات الجادة ، مثل تلك التي تعنى بتبسيط العلوم ، محدودة العدد ومحدودة التوزيع أيضا .

واستخدام وسائل الاعلام في نشر الوعي العلمي متواضع الى حد كبير مما بشكل بالقطع عقبة رئيسية أمام تحقيق الخطط الوطنية للتنمية . وعندما تستخدم هذه الوسائل لتبسيط العلوم ، فانها تستخدم في الغالب مواد مستوردة أو على الأقل قوالب مستوردة . وقد حذر اجتماع مشترك لليونسكو واتحاد الاذاعات العربية عقد في بغداد في عام ١٩٧٤ من أنه " بالرغم من الفائدة التي يمكن أن تجني من استيراد مواد جاهزة صحفية أو اذاعية أو تلفزيونية لنشر العلوم تتوافر لها امكانيات الانتاج وقد توفر جانبها من التكلفة ، فمن الضروري التنبيه على أن تكون مواد النشر العلمي تابعة من البيئة معتمدة على عناصر انتاج

ربما كان من الضروري هنا عند الحديث عن مضمون المواد الاعلامية أن يكرر القول بأن وسائل الاعلام في الدول العربية - بالرغم من استثناءات قليلة - هي وسائل حضرية في المقام الأول . وعلى ذلك فقد أنشئت هذه الوسائل وصممت موادها بحيث تخاطب سكان العواصم والصغرة بشكل عام . ويلاحظ أن هناك تغييرا تدريجيا في هذه النظرة ، ولكنه بالرغم من ذلك لا يتناسب مع السياسات والأهداف المعلنة .

ويختلف الأمر في هذا الخصوص من دولة الى دولة ، ولكنه يختلف كذلك من وسيلة اعلامية الى أخرى ، اذ تتحكم طبيعة الوسيلة ومدى انتشارها في مضمون المادة التي تحتويها . وفي حين أن المواد المنتجة محليا قد ازداد حجمها وارتقت نوعيتها في الراديو مثلا ، فكما سبق أن لاحظنا نجد أن التلفزيون حاشد بالمواد الأجنبية ، ولكننا مع ذلك نشاهد فيه عددا أكبر من البرامج التي تنتجها دول عربية أخرى ، وخاصة مصر ولبنان ، وكذلك بعض الانتاج الخليجي . أما سوق السينما فقد أغرقها الانتاج الأجنبي ، الأمريكي بالدرجة الأولى . وربما كانت هذه الظاهرة معروفة في الدول النامية جميعا ، الا أنه من المثير للدهشة أن الامكانيات المادية والموهب المتوافرة في المنطقة العربية ، وكذلك وحدة اللغة وتقارب الثقافات والأذواق ، لم تثمر انتاجا عربيا يسد جانبا أكبر من السوق . وينطبق الأمر نفسه على التلفزيون كذلك . ولكننا نجد في هذا المجال محاولات أكثر نجاحا للقيام بانتاج مشترك يصلح للبث في أكثر من بلد عربي . وربما كانت أنجح هذه المحاولات هي اقامة مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج في الكويت . وتعنى المؤسسة بانتاج البرامج الثقافية أساسا ، أو تلك التي لا يمكن انتاجها بامكانيات هيئة تلفزيونية واحدة ، أو التي قد لا تغامر بانتاجها محطة بعينها .

وتقوم مؤسسة الخليج بانتاج مسلسلات فيلمية تاريخية ، كما أنها لم تبخل بالمال على برنامج مثل " افتتاح يا سمس " الخاص بتعليم الأطفال ، فقد بلغت ميزانيته عدة ملايين من الدولارات . " ولعلها أول سابقة في الوطن العربي تخصص فيها هذه المبالغ لبرنامج تربوي ثقافي ، فلقد جرت العادة على أن تدلل برامج الترفيه والدراما ومنتجوها ، في حين تأتي البرامج التربوية والبرامج

\* حمدي قنديل ، " الاستخدامات الثقافية للشبكة الفضائية العربية - الحل على الأرض وليس في الفضاء " ، ورقة مقدمة الى اجتماع كيفية استخدام الاتصالات الفضائية لخدمة الأهداف التربوية والثقافية ، عمان ، أبريل / نيسان ١٩٨٠ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

محلية وقضايا وموضوعات منبثقة من المجتمع ومشكلاته والتنمية وخططها".

وكما سبق أن أشرنا فإن الكتب العلمية والثقافية وكذلك كتب الأطفال التي تنشر في الدول العربية تقل كثيرا عن الاحتياجات الفعلية. وعلى ما يبدو فإن الترفيه لا يزال في الأغلب الأعم هو الوظيفة الرئيسية لمعظم وسائل الإعلام في الدول العربية، وخاصة بالنسبة للراديو والتلفزيون. وتشير آخر الإحصاءات إلى أن نسبة مـوارد التسلية لا تقل عن ٠/٤٠، في غالبية محطات التلفزيون. أما الباقي فهو ما يمكن وصفه بالانتاج الثقافي أو التربوي أو المتعلق بأنشطة التنمية بوجه عام.

وقد أخذ "الإعلام من أجل التنمية" يستأثر باهتمام الاعلاميين العرب، سواء منهم المخططون أو المنفذون أو الباحثون، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الدول النامية الأخرى. وتستخدم الدول العربية الإعلام لمساندة أنشطة التنمية على نحو واسع. وبالرغم من عدم توافر بيانات يعتمد عليها، إلا أن الكثير من الباحثين يعتقد أن مواد الإعلام الانمائي قد زادت بشكل ملحوظ في وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة. وهناك عدة بحوث تشير أيضا إلى زيادة تأثيرها، من بينها مثلا دراسة تدلل على أن نسبة ٠/٧٠ من سكان منطقة ريفية قريبة من الدار البيضاء "أصبحت تستوعب أحدث طرق الحث لكونها تتبع باستمرار برنامج التعليم الغلاحي الذي يذاع من الإذاعة المغربية"\*.

إلا أنه لا زال هناك خلط كبير بين "الإعلام الانمائي" و "الإعلام الدعائي". ولأن رسالة الإعلام الانمائي حتى الآن في معظمها مركزية وفوقية. كما أنه يعتمد أساسا على محور رأس واحد من الدولة إلى المواطنين، ويفتقد إلى مشاركة حقيقية من هؤلاء في صنع المادة الإعلامية، وبالتالي فإنه لا يستثير اهتمامهم أو انتفاعهم بها.

ويشير هذا قضايا مختلفة مثل ديمقراطية الإعلام، وحق العاملين به في انتاج وبث الرسالة الإعلامية، ومسؤولية الصحفيين، والرقابة الذاتية والنقد الذاتي في وسائل الإعلام. ولكن موضوع الإعلام الانمائي يشير أيضا إلى عدد آخر من المشكلات الرئيسية هي غياب التخطيط وقلة الموارد المالية والافتقار إلى الحيوية والتبسيط في نقل الرسالة الإعلامية.

وبالرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن المـوارد الإعلامية الانمائية هي مواد جامدة بطبيعتها، أو أنه من الصعوبة إخراجها على نحو جذاب، إلا أن ذلك يرجع في المقام الأول إلى الافتقار للإبداع ونقص الخبرة المهنية والحاجة إلى التدريب. ولكن أهم المصاعب التي تواجه اسهام الإعلام في الثقافة والتربية والتنمية هو التنسيق بين الاعلاميين وغيرهم من العاملين في الأجهزة الأخرى المعنية.

وهنا يتجه التفكير عادة إلى أجهزة الخدمات التربوية والزراعية والصحية وغيرها، إلا أنه قليلا ما تقام الجسور مع رجال الدين. والمعروف أن أئمة المساجد يقومون بدور هام في التأثير على الرأي العام في مجتمع لا زال متمسكا بالدين مثل المجتمع العربي. ولا ينعصر هذا الدور في لقاء المواعظ فقط على نحو ما يحدث في "خطبة الجمعة"، وإنما يتعدى ذلك إلى الحوار والنقاش باعتبار أن المسجد

ظل عبر التاريخ الاسلامي مؤسسة لا تقتصر على إقامة الشعائر الدينية وحدها، وإنما هو أيضا منتدى يتشاور فيه الناس في شؤون آخرتهم وديانهم، ويقوم تقليديا بالاسهام في صياغة حياة المجتمع.

ولكنه مع ذلك لا يمكن اغفال "أن رجل الدين في مفهوم الاسلامي القديم قد اختفى. وتحول رجال الدين في البلاد الاسلامية إلى موظفين حكوميين. ولا شك أنه ظل يظهر من بينهم العلماء الأفاضل والمجتهدون والأحرار، ولكن الصفة العامة للأغلبية الساحقة هي رجل الدين الموظف لدى الدولة". ويقول أحمد بهاء الدين انه عندما تهتم الدولة بالدين، فهي تزحم أجهزة الصحافة والإذاعة والتلفزيون بهم، يتحدثون في التافه والمهم، ولكنهم لا يتحدثون عن الأسئلة الكبرى التي يطرحها الناس، ولا يتحاورون مع الشباب. وهكذا يعزى الكثيرون وجود الحركات المتطرفة للجماعات الاسلامية في عدد من الدول العربية إلى أسباب من بينها ضعف محتوى الرسالة الاعلامية الدينية، التي تؤدي إلى انتشار "الايمان الخاطيء".

وتجرى عدة بلدان عربية من بينها مصر وتونس مراجعة شاملة في الوقت الحالي لرسالة المسجد والإعلام متكاملتين. وتعتبر مصر واحدة من أكثر الدول العربية اهتماما بالإعلام الانمائي بمفهومه العام. وهناك مشروع تحت البحث الآن بين مصر والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لاجراء دراسة للدور الذي تقوم به وسائل الاتصال في خدمة أغراض التنمية، بغية الوصول إلى هياكل تنظيمية وقنوات للاتصال تشترك فيها الجهات المسؤولة عن خطط التنمية والأجهزة المعنية بالاتصال للارتفاع بكفاءة الإعلام الانمائي. أما الأردن فقد أنشأت بالفعل مركزا للإعلام الانمائي عاونت اليونسكو في دراسته المبدئية ومراحل تنفيذه الأولى. وتمتد خدمات المركز التدريسية ومطبوعاته (ومن بينها دورية "الإعلام والتنمية") إلى عدد من الدول العربية الأخرى.

ولقد كان هناك مشروع آخر لإقامة مركز للإعلام التنموي لدول الخليج في مسقط (سلطنة عمان). وأعدت اليونسكو دراسة لإقامة هذا المركز بناء على قرار من مجلس وزراء اعلام دول الخليج، ولم تتخذ بعد اجراءات تنفيذ هذا المشروع. ولا يوجد في المنطقة حاليا جهاز اقليمي معنى بالإعلام الانمائي سوى "المركز العربي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير". وقد أنشئ هذا المركز في عام ١٩٧٤ بمبادرة من بعض المؤسسات الاعلامية ودعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والدول العربية والجامعة العربية. وفي حين أن مقر المركز يوجد حاليا في دمشق، إلا أنه عقد نحو ١٥ دورة تدريبية في مختلف البلدان العربية في الفترة بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠، كما أنه يعقد ندوات بحث ويصدر مطبوعات مختلفة.

محمد حسين طلال، تقرير للمعهد العالي للصحافة، الرباط، ١٩٨١. \* أحمد بهاء الدين، "لماذا كانت الجماعات الاسلامية مشكلة؟"، مقال في مجلة "المستقبل"، باريس، السنة ٥، العدد ٢٢٩ (١٩ سبتمبر/أيلول ١٩٨١).

\*\*\* ج. س. جوردون، "اقترح إقامة مركز مشترك للبحوث والتدريب والإعلام الجماهيري"، اليونسكو، 151.1/4-78 - RP/1977، ١٩٧٨.

ويعتبر الاعلام السكاني واحدا من أهم مجالات عمل المركز. ويتعدى هذا المجال مجرد تحديد النسل أو تنظيم الأسرة، اللذين كانا محل اهتمام في الستينيات وأوائل السبعينيات. وقضية السكان تعتبر من أهم قضايا العصر بالنسبة للعالم العربي، و" مشاكل الاعلام المتصلة بها متشعبة، ذلك أنها في الأغلب الأعم تظهر في مجتمعات تشكو عبء حياة الريف والانفجار السكاني الذي يتطلب، في سبيل احداث تغير سريع في العقلية والمفاهيم، مزيدا من الاتصال الهادف الموضوعي لاشعار الجماهير بحقها في المعرفة والاطلاع كي لا يترك المجال للشائعات التي هي وليدة الجهل".\*

والمعروف أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في المنطقة مرتفع بوجه عام، حيث يتراوح بين ٢٠ و ٤٥ في الألف سنويا، يضاف الى هذا أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قاربت ٥٠٪ من جملة السكان. أما عن توزيع السكان بين البلاد العربية فان بعض الأقطار تكتظ بالسكان الى الحد الذي يفوق قدرتها على الاستيعاب، بينما تعاني أقطار أخرى من نقص حاد في الأعداد اللازمة لتعميرها واستثمار مواردها الطبيعية. كذلك فان التضخم العشوائي للمدن، وهو ما يعرف ديموجرافيا بالتحضر غير المخطط، ظاهرة عامة في البلاد العربية، مما يؤدي الى ظهور مشكلات عديدة في الخدمات الاجتماعية وآثار سلبية على التنمية الريفية.

وتمثل القوى العاملة احدى المشكلات الهامة على مستوى الوطن العربي، فبينما يوجد فائض منها في منطقة ما هناك حاجة اليها في منطقة أخرى، فضلا عن اختلال التوازن بين توفر بعض التخصصات والطلب عليها داخل القطر الواحد. وقد لا يعود السبب في ذلك الى قصور التعليم العالي أو الافتقار الى برامج كافية في مجال التأهيل والتدريب المهني فحسب، وانما أيضا السبب الهجرة غير المخططة أو المنسقة الى خارج الوطن العربي أو بين البلاد العربية. وهنا يجب أن نلاحظ أن حركة المهارات والأيدي العاملة من بلد عربي الى آخر قد زادت على نحو غير مسبوق في السنوات الأخيرة. وفي بلد كالعراق مثلا يوجد الآن نحو مليون مواطن عربي، ولا يخفى كذلك أن نسبة مساهمة المرأة العربية في القوى العاملة منخفضة في معظم الدول العربية.

كل هذا دعا الى الاهتمام بوضع سياسات سكانية مناسبة واستخدام الاعلام بوسائله المختلفة للمعاونة في تخطيط وتنفيذ هذه السياسات. وفي هذا الإطار أنشأت منظمة اليونسكو في عام ١٩٧٣ وحدة اقليمية لوسائل الاتصال في الأنشطة السكانية للبلاد العربية. وتتعلق المهام الأساسية للوحدة بصفة خاصة بتخطيط وتوظيف وسائل الاتصال في دعم الأنشطة السكانية وتنظيم الأسرة في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

وتستخدم الوحدة لتحقيق أهدافها مجموعة من الوسائل منها التدريب لاعداد كوادر لوسائل الاتصال في الأنشطة السكانية والتنمية، والبحوث الميدانية لتقوية احتياجات الاتصال التنموي وتقويم آثاره، وانتاج مواد الاتصال النموذجية لتعزيز المفاهيم السكانية وممارسات تنظيم الأسرة ولكي يستخدمها الاعلاميون كموايد منشطة في التدريب

بالميدان والعمليات التربوية. كما تتولى الوحدة اصدار المطبوعات التي تعاون الاعلاميين والمخططين للاتصال في الحصول على المعلومات والمؤشرات الأساسية لمهامهم ونشاطاتهم بالاضافة الى تقديم المعونة الفنية والخدمات الاستشارية. ومن أهم المشروعات التي قامت بها الوحدة الاقليمية " المشروع المشترك بين اتحاد اذاعات الدول العربية واليونسكو حول تكامل برامج التنمية والثقافة السكانية من خلال الخدمات الاذاعية والتلفزيونية العربية ".

ويسهم اتحاد اذاعات الدول العربية بقدر معقول من نشاطاته ليس فقط في مجال الاعلام السكاني، وانما في أنشطة الاعلام الانمائي الأخرى، وخاصة اذاعات التربية، ولكنه من الصعب تقييم أثر هذه الأنشطة.

وقد بدأت تجارب البرامج التعليمية الاذاعية في الأقطار العربية في أوقات متقاربة خلال الستينيات وعلى الرغم من أن الراديو كان أسبق الى الوجود من التلفزيون، فان البرامج التلفزيونية لقيت اهتماما أكبر. وتنقسم هذه البرامج ( في الراديو والتلفزيون) الى نوعين: ما يبيث الى الطلبة في مدارسهم كجزء من المنهج الدراسي وذلك بالذاعة المغلقة أو المفتوحة، وما يبيث بالدائرة المفتوحة الى الطلبة خارج المدرسة وفي المناهج أو على سبيل الاشراف في بعض المواد.

ويتباين الاشراف على تخطيط هذه البرامج وتنفيذها وتقومها وتمويلها بين الأقطار العربية، فمنها ما تتولاه وزارة التربية على نحو كامل ثم تقدمه الى المؤسسة الاعلامية لبثه في وقت معلوم، ومنها ما تتعاون على انتاجه المؤسسات التربوية والاعلامية كل فيما يخصه، وهو الأغلب الأعم. ومنها ما تنفرد به المؤسسات الاعلامية التي تعتمد عندئذ في الانتاج على علاقاتها برجال التربية المختصين في اعداد المادة التعليمية.

ولم تضع خطط التعليم وبرامجه في كثير من الدول العربية في الاعتبار منذ أوائل الستينيات، وحتى الآن على أرجح الاحتمالات، امكانية استخدام التلفزيون التعليمي في التعليم النظامي داخل المدارس أو خارجها، وذلك لاستفادة من التلفزيون كمصدر تعليمي وليس كمجرد أداة مساعدة للتقوية أو التعزيز أو التثقيف العام. ونتيجة لذلك فمن الصعب القول حتى الآن بأن للتلفزيون دورا واضحا أو محددا في العملية التعليمية في معظم البلاد العربية.

وهناك جمهور كبير من رجال التعليم على جميع المستويات يبدون تحفظات على استخدام الراديو والتلفزيون في التعليم النظامي. يضاف الى ذلك أن مبادرة رجال التعليم أو مشاركتهم في ادخال الراديو والتلفزيون التعليمي وتخطيط برامجهم وانتاجها واستخدامها، لم تكن على مستوى يناسب حجم المشكلات التعليمية القائمة، والتي يمكن للراديو والتلفزيون أن يساهما في حلها، فالمدراس والكلية لم تجهز بالتجهيزات اللازمة لاستقبال

\* د. صادق الساعدي، " الطب الوقائي والسكان والتنمية"، بحث ميداني، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٨١.

البرامج أو لعرضها داخليا، ولم يمارس معلمو الفصول عمليات الاستخدام لهذه البرامج على أسس سليمة أو يتدربوا عليها، بحيث يتكامل نشاطهم التعليمي مع ما يقدمه الراديو والتلفزيون من خدمات تعليمية.

وتهدف البرامج التعليمية في الدول العربية عموما الى تحسين مستوى التعليم باستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية وتكنولوجيا التربية. وتختلف الأهداف المتفرعة عن هذا الهدف العام باختلاف الحاجات التعليمية في كل دولة عربية. ولعل أهم هذه الأهداف : مواجهة التفجر المدرسي والتغلب على الصعوبات الناتجة عنه، وتلافى النقص في عدد المعلمين الأكفاء وفي الوسائل التعليمية واستخداماتها، واتاحة الفرصة لطلاب البلد الواحد في تلقي المعرفة بأسلوب واحد في وقت واحد في اطار من الجودة والاتقان وتلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحو الأمية بمختلف أنواعها، والتدريب المهني، والتدريب المستمر أثناء العمل، وتعليم اللغة العربية، والتثقيف العمالي والاعلام المهني والرعي الوقائي.

وتختلف درجة الاهتمام بنوعية البرامج التعليمية في الدول العربية حسب المستوى الثقافي وحسب المراحل التعليمية. ويوجه عام تأتي برامج التعليم الأساسي ومحو الأمية في المقدمة، تليها البرامج الموجهة للطلاب.

وفيما يتعلق بالطلاب، تأتي البرامج الموجهة للشهادات العامة، الثانوية العامة والفنية والاعدادية والابتدائية، في المقدمة، ثم البرامج الموجهة لسنوات النقل، وتأتي البرامج الموجهة للجامعات ( كبرامج جامعة الهواء المذاعة من اذاعة الاسكندرية المحلية ) في آخر القائمة. وفي الوقت الذي تقتصر فيه البرامج التعليمية للمدارس الفنية على مادة واحدة، كالرسم الصناعي، تعالج هذه البرامج معظم المواد تقريبا في التعليم العام.

وقد وجد "المؤتمر الاقليمي العربي للاذاعات التعليمية" أن هذه الاذاعات يجب أن تواجه عددا من القضايا على نحو خاص، وفي مقدمتها قضية محو الأمية وانخفاض المهارة لدى العمال ومشاكل التنمية بصفة عامة. كما أكد على ضرورة اهتمامها باستخدام الأقمار الصناعية. وأشار المؤتمر الى الصعوبات التي تواجهها الاذاعات التعليمية العربية في هذا الخصوص، والتي تتمثل في : " نقص التجهيزات الفنية. عدم وجود مراكز أو مجمعات مشاهدة واستماع بالنسبة الى برامج تعليم الكبار. قصور البث التلفزيوني المفتوح وارتفاعه في بعض المناطق. عدم توافر مراكز لصيانة الأجهزة. نقص العناصر البشرية المدربة. الافتقار الى المعد المناسب للنصوص الاذاعية والتلفزيونية. عدم وضوح الأولويات في التدريب. عدم وجود مختصين في التخطيط للبرامج التعليمية أو البحوث والتقويم. نقص البحوث على المعنيين المحلي والاقليمي. عدم وجود حوافز للمدرسين والمنتجين للعمل في مجال البرامج التعليمية. عدم وضوح العلاقة بين المؤسسات التربوية والاعلامية. نقص التنسيق بين الجهات المشرفة على التعليم. عدم استقرار المناهج. فقدان المشاركة بين البرنامج المبحث والمستخدمين على نحو مباشر.

عدم قناعة بعض المسؤولين بجدوى الاذاعة والتلفزيون لأغراض التعليم. عدم وصول المطبوعات المساعدة في الوقت المناسب الى المستفيدين. عدم الدقة في اختيار الوقت المناسب للبث. صعوبة توحيد الجداول المدرسية وتوحيد توقيت البث في المدارس جميعها. ازدياد الصفوف بالتلاميذ وتوزيعهم على ثلاث فترات في اليوم. عدم تسليح مدرّس الفصل بالوعي الكافي لأداء مهمته. ارتفاع كلفة التعليم بالتلفاز".\*

ويتصل بموضوع البرامج التعليمية في التلفزيون موضوع استخدام الفيلم السينمائي في التعليم. وهنا نذكر أن المركز العربي للتقنيات التربوية كان قد طلب من الدول الأعضاء موافاته بتقارير عن مدى استخدامها للوسائل التعليمية. وذلك قبل موعد انعقاد ندوة قادة التقنيات في البلاد العربية في الكويت عام ١٩٧٨. وتطرقت كل التقارير لموضوع انتاج الأفلام التعليمية فأشارت كل الدول الى افتقارها للفنيين في هذا المجال، وأشارت بعض الدول الى عدم توفر الأجهزة المساعدة على الانتاج. وببدو من استقراء المشكلات التي أشارت اليها هذه التقارير عدم ملائمة الأفلام التعليمية المستوردة للمناهج التعليمية المحلية مما يدعو الى ضرورة الاعتماد على الانتاج العربي المحلي أو القومي. وكان من أبرز التوصيات التي تقدمت بها الدول " انشاء مؤسسة عربية لانتاج الأفلام التعليمية".

ومن المعتقد أن أضخم مؤسسة تعليمية سوف تقوم باستخدام وسائل الاتصال في العالم العربي هي " الجامعة الفلسطينية المفتوحة" التي اتفق على انشائها فيما بين منظمة التحرير الفلسطينية واليونيسكو والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٨. وهي واحدة من عدة مشروعات مماثلة لاقامة جامعات مفتوحة في المنطقة. وقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية في معرض تحديدها لأهداف هذه الجامعة : " أن اختيار نموذج " الجامعة المفتوحة" إنما هو رد على وضع اجتماعي مشتت في مختلف الدول العربية. ومن المهام الرئيسية للجامعة المقترحة تأهيل الطلبة الفلسطينيين للحصول على شهادات جامعية وتوفير برامج التدريب، وحل المشكلات التي تعوق طلبة الدراسات الثانوية عن متابعة دراساتهم. كما أنه سيكون على الجامعة أن تنتهج أسلوبا يواجه المشكلات العديدة للمجتمع الفلسطيني، والعمل على سد احتياجاته، وألا يعتمد على الدراسات التقليدية المتبعة في الدول المتقدمة".

وفي اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عقد الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار اجتماع خبراء في عمان، في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩ لدراسة امكانية قيام جامعة عربية مفتوحة. وانتهى الخبراء الى أن " التعليم المفتوح الذي توفره نظم الجامعات المفتوحة وأسايلها هو من أفضل البدائل المناسبة في الوطن العربي، بالنظر الى قدرته على تحقيق حلول أساسية لمشكلات تعليم الكبار وعلى توفير فرص تعليم متنوعة وغنية".

\* التقرير النهائي والتوصيات، "المؤتمر الاقليمي العربي للاذاعات التعليمية"، الكويت، ١٩٧٥، اتحاد اذاعات الدول العربية.

الخليج العربية، وتقديم هذه الدراسة الى دورة المؤتمر  
التالية في عام ١٩٨٢ .

### الأولويات في مجال مضمون الاعلام

- تنفيذ مشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة ؛
- العمل على انشاء مركز عربى لانتاج الأفلام والمواد السمعية البصرية لأغراض التعليم ؛
- وضع برنامج قومى لمعاونة وسائل الاعلام على محو الأمية فى الثمانينات ؛
- وضع برنامج قومى للمعونة الفنية فى مجال الاذاعات التربوية ؛
- العمل على انشاء هيئة عربية تتولى انتاج الكتب والمجلات للأطفال ، ويكون من مهامها اعداد دائرة معارف عربية للأطفال ، ومعجم عربى مصور لهم ؛
- انتاج مواد مرئية لتبسيط العلوم يمكن عرضها فى مختلف الدول العربية .

ولذلك فقد أوصى الخبراء بأن تقام جامعة عربية مفتوحة تحمل الاسم الذى يتناسب وأغراضها وتضم المراكز التى تتناسب مع مجالات عملها فى الوطن العربى ، وأن تهدف الى الاسهام فى تلبية احتياجات الوطن العربى من المؤهلين فى التخصصات المتنوعة والبحث العلمى فى قضايا ومشكلاته ، وتوفير الفرص التى تخدم التعليم المستمر، مع عدم التقيد بشرط الشهادة أو أى قيد آخر سوى القدرة على متابعة الدراسة ، واعداد قيادات مشروعات محو الأمية وتعليم الكبار ، وتوفير فرص الدراسة والتدريب التى لا تنتهى بالضرورة الى شهادة معينة . وأوصت الندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وخاصة الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، بأن تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول الى مشروع متكامل فى هذا الشأن .

وفى الخليج يوجد مشروع آخر لانشاء "جامعة الخليج المفتوحة" اقترحتة المملكة العربية السعودية على المؤتمر السادس لوزراء الاعلام فى دول الخليج ( مسقط ، ١٩٨١ ) .

وقرر المؤتمر تكليف السعودية باعداد دراسة جدوى بشأنه بالتنسيق مع وزارات التربية ومكتب التربية للسدول

## تداول المعلومات

### ١ - الصورة العربية في الخارج

تولى الدول العربية منذ عهد ليس بقريب موضوع التداول الاعلامى عناية خاصة، وذلك لارتباطه بصورة العرب خاصة وصورة المسلمين بصفة عامة فى العالم الخارجى، وهى صورة محرفة الى حد كبير . فالكثيرون من رواد السينما فى أنحاء العالم المختلفة مثلاً لا يعرفون عن العالم العربى (ربما شأنه شأن مناطق نامية أخرى) سوى مظاهر التسول واللاعبين بالحيات وأفواج الحريم ورقص البطون. وقد أوردت دراسة قامت بها احدى دول الخليج مثاليين لكيفية تشويه الصورة العربية فى الخارج، وخاصة فى أمريكا الشمالية، مأخوذتين من بلدة سكرامنتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية، حيث سألت معلمة التاريخ فى احدى المدارس مجموعة من طلاب الصف الثامن عن تصورهم للعرب، فكانت أجوبتهم : انهم قوم لا يلبسون الملابس الداخلية، انهم رحل أشبه بالهبيين ، أن معظم الرجال العرب يطلقون لحاهم، أن للعربى زوجات كثيرة، وأن الخمل هو وسيلة النقل الوحيدة عند العرب . ولا يقتصر هذا التصور الساذج على الأولاد فى سن الثانية عشرة، " فلقد كانت هناك مجموعة من الموظفين الأمريكيين الذين كانوا يستعدون للسفر الى السعودية للعمل مع شركة أرامكو للبتترول ، ولما وجهت اليهم أسئلة تتعلق بمدى معرفتهم عن العرب والمسلمين وعن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، تراوحت الأجوبة بين من قال ان الاسلام نوع من لعبة الحظ أشبه بالبريدج ، ومن قال ان النبى محمد هو مؤلف ألف ليلة وليلة، وبين من قال ان للنبى علاقة بجبل ما ."

وقد شغلت الصورة العربية لدى الرأى العام الغربى كثيراً من الباحثين العرب وبعض المؤسسات البحثية الغربية . وقد تبين لهؤلاء أن الذى يرسم هذه الصورة ليست هى وسائل الاعلام الغربية وحدها، بل ان أصول هذه الصورة ترسب فى أذهان الأطفال والمراهقين والشباب منذ مراحل الدراسة المختلفة، سواء عن طريق الكتب المدرسية أو المدرسين .

وقد لخص أحد الباحثين العرب ، وهو أستاذ فى علم الاجتماع بولاية كاليفورنيا الأمريكية مجموعة من الدراسات والبحوث فى الولايات المتحدة الأمريكية وما انتهت اليه من نتائج تتعلق بالكتب والمدرسين .

وذكر الباحثون أن النظرة السلبية الشائعة عن العرب ناتجة - الى حد ما - عن عدد من الظروف السائدة فى العالم العربى وعن تقصير وإهمال من الاعلام العربى . فالمواد المتوفرة قليلة جداً وفى الوقت نفسه لا تعطى صورة ايجابية حية وواضحة عن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تجرى فى الوطن العربى، ولذلك فان على الجهات العربية المعنية، كما أوصى الباحثون ، أن تعمل على اعداد أفلام وثائقية وشرائح وتسجيلات مرئية مغناطيسية تعرض بصورة واضحة مبسطة ما يجرى على الأرض العربية من تغير ، واعداد الممواد المطبوعة الملائمة لمستوى تذوق الجمهور خارج المنطقة العربية .

وقد بذلت جهود متناثرة خلال السنوات الأخيرة لتصحيح هذه الصورة . وبخلاف الأنشطة الاعلامية التقليدية التى تقوم بها فى الخارج كل دولة عربية على حدة، فان عدداً من هذه الدول ، خاصة الخليجية منها، بدأت فى السنوات الأخيرة تقوم بحملات اعلامية مكثفة حول القضايا العربية الهامة . فنجد أن المملكة العربية السعودية على سبيل المثال نظمت ندوة فى لندن عام ١٩٧٩ حول " القدس ومستقبلها " . كما نظمت الامارات العربية المتحدة ندوة فى لندن أيضاً فى العام نفسه حول " الصورة العربية فى وسائل الاعلام الغربى " . ثم نظمت العراق ندوة فى بغداد عام ١٩٨٠ حول التعاون العربى الأوروبى بهدف تطوير التدفق الاعلامى بين المنطقتين . وأقامت دول الخليج مجتمعاً أسبوعاً ثقافياً خليجياً فى دار اليونسكو فى باريس فى مارس / آذار ١٩٨١ .

وتدرس دول الخليج فى الوقت الحالى اقامة مؤسسة فى الخارج تعنى بنشر الفكر والثقافة العربية . كذلك عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماعاً تأسيسياً لتخطيط " التعاون الدولى لتنمية الثقافة العربية الاسلامية فى الخارج "، وذلك بعد أن أنشئ فى إطار

\* تقرير عن النشاط الاعلامى العربى فى الغرب ، تنفيذاً لتوجيه من وزراء اعلام دول الخليج ، وزارة الاعلام، قطر ، ١٩٨١ ( مكتوم ومحدود التوزيع ) .

\*\* د . أباذ الغراز ، "صورة الوطن العربى فى المدارس الثانوية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٢٦ ، ١٩٨١ .

و الواقع أن الشغل الشاغل للمنظمات والمؤسسات الاعلامية العربية في الوقت الحالي يتمثل في كيفية تحسين تدفق الأنباء بين الدول العربية نفسها . وعندما اجتمع عدد من هذه المنظمات في تونس في أغسطس / آب ١٩٨١ لبحث المشروعات العربية التي تقدم الى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ، اتفقوا على أن التبادل هو إحدى المظلتين الرئيسيتين اللتين تغطيان احتياجات المنطقة العربية في مجال تطوير الاعلام ( الأخرى هي التدريب ) . بل ان المشاركين في الاجتماع وضعوا التبادل "على رأس احتياجات المنطقة، وأشاروا الى أن المقصود هنا ليس تبادل الأنباء والبرامج فقط ، وانما أيضا تبادل المنتجات الثقافية ونشر البيانات والمعلومات اللازمة للبحوث والتنمية العلمية وللتجديدات التقنية وللأنشطة التجارية والصناعية ولاستغلال الموارد الطبيعية، أي بعبارة أخرى كافة أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ذات طابع سياسي أو اقتصادي"\*. ولكن الاجتماع أوضح أن الاحتياجات التي يجب مواجهتها في الوقت الحالي هي تلك المتعلقة بالتبادل الخاص بالمواد التي تبث من خلال وسائل الاتصال الجماهيري .

ومن بين المقترحات التي طرحت في اجتماعات ودراسات مختلفة انشاء مركز أو وكالة تقوم بتجميع التقارير والمقالات والصور والقصص القصيرة ورسوم الكاريكاتير والمسلسلات الفكاهية وغيرها من المواد غير السياسية، ثصب فيها الدول العربية انتاجها العلمي والفكري لتعيد توزيعه على الدوريات التي تشترك فيها . وأعرب البعض عن ضرورة اجراء دراسة بمعاونة اليونسكو لتنفيذ هذا المشروع ، الذي يفضل الكثيرون أن يكون مستقلا عن الحكومات وأن يعمل على أساس تجاري .

كذلك طرح اقتراح مماثل ضمن الوثائق المعروضة على مجلس وزراء الثقافة العرب الثاني في اجتماعه في طرابلس عام ١٩٧٩ يقضي بأن تنشئ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد التشاور مع الاتحادات العربية المعنية وكالة متخصصة للموضوعات الثقافية العربية تعمل على تزويد الصحف والمجلات وبقية وسائل الاعلام العربية بموضوعات مصورة وبحوث مبسطة تتناول بأسلوب صالح للنشر أصهات الموضوعات الثقافية والأدبية والعلمية التي تهتم المواطن العربي .

ويجري تبادل الموضوعات في أحيان نادرة بين عدد من الدور الصحفية العربية بناء على اتفاقات ثنائية، وذلك كما حدث في عام ١٩٧٥ عندما عقد اتفاق بين جريدة "الثورة" العراقية ومجلة "الطليلة" المصرية . ومثل هذه الاتفاقات تتأثر بالطبع بالعلاقات السياسية . ولذلك فقد يكون من الصعب تنفيذ الاقتراح الذي تكرر طرحه عدة مرات في السنوات الأخيرة لاصدار طبعات مشتركة بين المؤسسات الصحفية العربية تأخذ شكل ملحق أو صفحة أو

المنظمة صندوق خاص لهذا الغرض . كما أن هناك منظمات عربية أخرى تعمل من أجل تحسين الصورة العربية فسي الخارج وشرح وجهات نظر المنطقة في مختلف القضايا، من بينها مثلا اتحاد الصحفيين العرب ، وكذلك اتحاد اذاعات الدول العربية الذي ينظم على سبيل المثال مهرجانا سنويا للأفلام والبرامج التلفزيونية التي تنتج عن القضية الفلسطينية . الا أن الجهود الجماعية العربية في هذا الخصوص غالبا ما تنظم في اطار جامعة الدول العربية . وللجامعة ٢٢ مكتبا اعلاميا معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية تقوم بهذا العمل ، ويشرف على رسم خططها مجلس مكون من وزراء الاعلام أنفسهم .

والى جانب هذا فهناك جهود تقوم بها مؤسسات خاصة، وان كانت لا تكاد تذكر . وبالرغم من أن غالبيتها تستهدف الربح ، الا أنها تحقق في بعض الأحيان نتائج قد لا تستطيع الجهود الحكومية تحقيقها . ومن ذلك مثلا انتاج الأفلام الروائية، كفيلم "الرسالة" الذي لقي مؤخرًا رواجًا عالميًا . كما أن بعض الحكومات الأجنبية يعين الدول العربية على تصحيح الصورة العربية في الغرب ، مثل حكومة كندا وهيئة الاذاعة فيها . ففي مونتريال نجسد برنامجا مدته نصف ساعة في الاسبوع عن العالم العربي، وهناك أيضا برنامج آخر مدته نصف ساعة اسبوعيًا، وكذلك برنامج ثالث لبناني . ولكن الرأي الغالب أن مثل هذه البرامج ليس لها أثر بعيد بسبب افتقارها الى المادة المناسبة .

## ٢ - التداول في المنطقة العربية

رغم الخصائص المتميزة التي تنفرد بها المنطقة العربية فان التداول فيما بينها تكتنفه صعوبات كثيرة سواء فيما يتعلق بالمواد المطبوعة أو المواد الاذاعية والفيلمية . وما زالت المنطقة العربية مرتبطة الى درجة ما بمراكز البلاد الاستعمارية السابقة، بينما لاتزال الاتصالات بين البلدان العربية غير كافية، وبالتالي فإنها يجب أن تمر في أكثر الأحيان عن طريق أوروبا .

وقد أعرب المسؤولون الاعلاميون في الكويت عن قلقهم لهذا الوضع في وثيقة تقول : " نحن لا نرمي من هذا القول بأن الاتصال بين دول المنطقة غير قائم أو ضعيف ، الا أنه رغم كل ما تحقق من تقدم مايزال يمر عبر مراكز نقل خارجية ليست لنا يد في ادارتها أو التحكم فيها أو على الأقل المشاركة في وضع سياساتها . نجد أنفسنا أمام كل حدث أو مناسبة أو مؤتمر مهم نلجأ الى المنظمات الدولية لترتيب حجوزاتنا عبر الاقمار الصناعية الدولية، وهذا أمر كلكم يعلم ما ينطوي عليه من صعوبات وأحيانًا تأخيرات بل عدم امكانية لأن الاقمار ربما تكون محجوزة لغيرنا . ولعل مؤتمر القمة الاسلامي الأخير الذي عقد في المملكة العربية السعودية الشقيقة خير دليل على ما نذهب اليه . لقد حرصت المملكة وبذلت جهودا جبارة وباهظة التكاليف حتى استطاعت توفير تغطية المؤتمر اعلاميا بالصورة التي تليق بمكانته ومكانتها الى جميع أنحاء العالم . وكانت دولنا تتلقى التغطية بنفس الطريقة التي تتلقاها الدول القصية"\*.

\* ورقة عمل مقدمة من دولة الكويت الى المؤتمر السادس لوزراء الاعلام في دول الخليج ، مسقط ، ١٩٨١ ، وزارة الاعلام العمانية .

\*\* التقرير النهائي للاجتماع الاستشاري العربي لبحث مشروعات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ، اليونسكو ، IPDC/Bur.2 ، ١٩٨١ .



صفحتين تلحق ببعض الصحف اليومية التي تصدر في الأقطار العربية المختلفة .

ومع ذلك فنحن نجد مصطفى المصمودي يعرض المشروع مرة أخرى على خبراء التخطيط الاعلامي العرب : " انى أتقدم فى هذا السياق بمقترح واحد ، يقتضى وضع صفحات خاصة أو برامج اذاعية أو تلفزيونية يتم بثها فى يوم واحد من طسرف كبريات الصحف والمجلات ومخطات الاذاعة فى الدول العربية . وهذه الصفحات الخاصة أو البرامج التى تتناول موضوعا تاريخيا أو حضاريا كفيفة بأن تقرب بين شعوبنا وتزيدنا وعيا ... وانى لأعود اليوم الى هذا الاقتراح أكثر حماسا بعد أن تم تبني مشروع مماثل له من طرف الأمانة العامة للأمم المتحدة سبق اقتراحه فى تونس سنة ١٩٧٧ ، وهو يدخل الآن حيز التنفيذ رغم الصعوبات الناجمة عن تعدد اللغات " .

ويرى البعض أن أهم المشروعات التى يمكن القيام بها فى مجال الصحافة والمطبوعات هو تيسير توزيع الصحف العربية فى مختلف بلدان المنطقة . ولكن هذا الأمر لا يقتصر على شبكات التوزيع وحدها ، اذ لاحظ اجتماع خبراء تنمية الصحافة الدورية فى الدول العربية ، ان "تحسين مستوى الصحف والارتقاء بمضمونها من المحتم أن يزيد توزيعها . وقد دلت الدراسات على أن الصحف الجيدة تفرض نفسها على القراء . فالمستوى الجيد للمصحفة يجعل وكالات التوزيع تتنافس للحصول عليها وتؤمن لها وسائل النقل . كما أنها ستجد فى هذه الحالة من البيع والاعلان ما يكفيا . معنى هذا أنه لا بد من الاهتمام بمضمون الصحيفة والاهتمام بطباعتها لأن أى اجراءات تتخذ لتسهيل التوزيع أو دعم التبادل لن تؤمن نشر دوريات منخفضة المستوى" .

ودعى المجتمعون اليونسكو الى أن تواصل عملها ، بالتضامن مع اتحاد البريد العالمى واتحاد البريد العربى ، فى سبيل تخفيض الرسوم البريدية على الكتب بقدر الامكان ، ومنح الكتب حدا أقصى من التسهيلات . وقد ارتبط موضوع الرسوم البريدية بغيره من أجور النقل . ولما كانت الكتب تنقل فى أغلب الأحيان بالجوف قد باتت تكاليف النقل عاملا هاما فى التوزيع . على أن هناك مشكلات أخرى تمثل عائقا أمام توزيع المواد المطبوعة تتمثل فى أنواع الرقابة المختلفة ، سواء كانت رقابية سياسية أو كانت رقابة على استخدام العملات الأجنبية . وهناك أيضا عدم استقرار أسواق العملات الصعبة ، وندرتها لدى بعض الدول العربية .

وفيما يتعلق بالتلفزيون ، أحست هيئات التلفزيون العربية بالحاجة الملحة الى وضع نظام يكفل لها الحصول على الأخبار العربية على نحو أكثر شمولا وسرعة من النمو الذى يتم به الحصول على هذه الأخبار عن طريق الوكالات الأجنبية . واستعان اتحاد اذاعات الدول العربية ببعض الهيئات الدولية لدراسة الموقف . وفى عام ١٩٧٢ أوصى فريق للدراسة بتقسيم المنطقة العربية الى ثلاث مناطق فرعية ( المغرب ومركزها الرباط ، المشرق ومركزها عمان ، والخليج ومركزها الكويت ) يجرى تبادل الأخبار التلفزيونية داخل كل منها ، وكذلك فيما بين كل منها والمنطقتين الأخرين بواسطة الأقمار الصناعية .

وقد نجح هذا النظام فى تنشيط التبادل فى اطار المراكز الفرعية الى حد ما . وعلى سبيل المثال فان الأرقام المتوافرة عن حركة التبادل فى المشرق خلال سبعة أشهر من عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تشير الى أن عدد المواد المتبادلة بين المحطات المشتركة بلغ ٢٦١ مادة (بينما كانت المواد التى وزعها المركز مما تلقاه من شبكة اليوروفيزيون ١٥٤١ مادة) . ولكن النظام لم ينجح فى اقامة علاقات منتظمة بين المراكز الثلاثة . ومع ذلك فقد كان فى كل الأحوال بداية مشجعة .

وفى ضوء التغيرات التكنولوجية ونظم الاتصالات فى المنطقة العربية وغيرها ، وبناء على ما أثبتته التجربة من جوانب ايجابية وسلبية ، قرر اتحاد الاذاعات أن يلغى نظام المراكز الفرعية وأن تشارك فى التبادل الهيئات التلفزيونية الأعضاء مجتمعة ، وذلك بواسطة الأقمار الصناعية بعد تلقى هذه الهيئات لأخبار اليوروفيزيون اليومية مباشرة . وبدأ الاتحاد مؤخرا فى اقامة مركز للتنسيق بمقره فى تونس للاحراف على هذا العمل الذى يبدأ فى عام ١٩٨١ .

وفى حين تطور الأمر على هذا النحو بالنسبة لتبادل أخبار التلفزيون فى المنطقة ، فقد حقق الاتحاد نجاحا أسرع فى نقل المباريات الرياضية بين الدول العربية . أما البرامج فقد تم تبادل ٤ آلاف ساعة منها بواسطة الاتحاد خلال السنوات العشر الأخيرة . وبالطبع فهناك بالإضافة الى ذلك البرامج التى يتم تبادلها عن طريق شئى ، والتى لا تتوفر احصاءات دقيقة عنها . وقد بدأ الاتحاد مؤخرا فى تكثيف تبادل البرامج التعليمية . وتم حتى الآن تبادل ٢٥ حلقة فى اللغة العربية ، ومثلها فى كل من الجغرافيا والتاريخ والدين .

وازداد تبادل البرامج الدينية أيضا ، خاصة من خلال منظمة الاذاعات الاسلامية . وبالنسبة للبرامج التى تذاع عادة فى شهر رمضان ، فقد شهد تبادلها نموا ملحوظا . ومنذ عام ١٩٧٦ ينقل التلفزيون السعودى مناسك الحج على الهواء الى الدول الاسلامية ، ومن بينها الدول العربية ، ويعد رسالة اخبارية يومية من الأماكن المقدسة عن طريق الأقمار الصناعية .

ولكن مسألة تبادل البرامج تأخذ بعدا آخر فى نطاق الشبكة التلفزيونية العربية (عرب فزيون) التى يجرى الاعداد لها سواء باستخدام شبكات المواصلات الأرضية المتوفرة فى الوقت الحالى ، أو على نحو أشمل فى المستقبل عندما يطلق القمر العربى . فالوصول الى تبادل منظم وفعال من خلال هذه الشبكة يحتاج الى خطة متكاملة متعددة الجوانب باهظة التكاليف . وتشتمل هذه الخطة على :

\* د . مصطفى المصمودي ، "النظام الاعلامى الجديد وتطبيقاته فى المنطقة العربية" بحث مقدم الى "اللجنة التحضيرية لاجتماع خبراء التخطيط الاعلامى فى الوطن العربى" ، تونس ، مارس / آذار ١٩٧٩ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

\*\* مرجع سابق .

\*\*\* هـ . بودى . ولانسبورو و . سيغورو ، "مركز تبادل الأخبار التلفزيونية العربية" ، اتحاد اذاعات الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

دليل أن "تجد أن كثيرا من صناع القرارات كان من رأيهم أنه يمكن إنجاز تبادل واسع النطاق دون زيادة أساسية في العاملين ودون رصد اعتمادات إضافية. وتشعر البعثة أن تبادل البرامج يجب أن يكون بين أفضل البرامج في المنطقة، ذلك أن الأثر لا يحدث من الكمية فقط ولكن من خلال الجاذبية المقدمة للجماهير أيضا، وأنه يجب خلق تلك الجاذبية. إن تقديم برنامج عربى موحد فيما بين الدول العربية كل شهر أو أسبوع بصفة منتظمة وبجاذبية لأغلبية المشاهدين يمكن أن يكون ذا أثر يفوق الأثر الذى تحدثه برامج غير ملائمة أو فقيرة فى أعدادها. ولا يعنى ذلك أن البرامج الباهظة التكاليف هي البرامج الجيدة، ولكن ما من مهنى سوف ينكر العلاقة بين امكانيات الانتاج وبين نوعية البرامج".\*

والانتاج المشترك هو الآخر عامل هام لا غنى عنه لدعم التبادل والتمرس على اجراءاته المختلفة والاعتماد على العمل التعاونى مع الهيئات التلفزيونية الأخرى. وهكذا فهو يمثل عنصرا هاما لاقامة الشبكة التلفزيونية العربية. ويشمل الانتاج المشترك خططا مختلفة أقدمت عليها بعض المحطات العربية فى إطار لازل محدودا، ومنها:

- التمويل المشترك للبرامج التى يتم الاشتراك فى التخطيط لها، ربما بواسطة احدى الهيئات ينام بها الانتاج وتحت اشراف فريق متعدد الجنسيات؛
- اختيار موضوعات مشتركة يمكن لكل مساهم المشاركة فيها (مثل الموضوعات التاريخية أو السياحية وغيرها)؛
- انتاج برامج تقوم عليها فرق عمل مختلطة تضم أعضاء من الهيئات المشاركة.

### ٣ - التداول بين المنطقة العربية وخارجها

لا تختلف الدول العربية عن غيرها من الدول النامية فيما يتعلق بطبيعة التداول فيما بينها وبين الدول الأخرى. فهى فى موقف لازل يتسم بالتبعية بالنسبة للدول الصناعية، وذلك بسبب مصادرها ووسائلها المحدودة لجمع ونشر المعلومات، واعتمادها بالتالى على الوكالات الكبرى. وللتخلص من هذه التبعية، يستلزم الأمر اتخاذ اجراءات عديدة، سواء كان منها ما يتعلق بالتدريب، أو التزود بالمعدات الفنية، أو سن التشريعات (المتعلقة بالحريات والرقابة وحركة الصحفيين، الخ)، أو وضع السياسات الاعلامية (بما يكفل خفض تعرفه المواصلات بالنسبة للتبادل الاخبارى مثلا)، أو توفر موارد مالية (لايفاد مراسلين صحفيين الى الخارج على سبيل المثال)، الى غير ذلك. ويستدعى هذا كله قدرا من الامكانيات ربما لا يحتاج للعديد من هذه الدول.

وتبذل المنطقة جهودا مختلفة " لتيسير تنقل الاخبار بدون الاعتماد على أجهزة العالم المصنع، ولوضع حد لما تمارسه من احتكار"\*\*\* وربما لم يكن كسر هذا الطرق عملا

\* مرجع سابق.

\*\*\* "الاعلام العربى"، الندوة الثالثة عشرة لاجتماع وزراء الاعلام العرب، نشرات كتابة الدولة للاعلام، تونس، ١٩٧٧.

- تبادل منتظم للمعلومات المكتوبة حول البرامج والامكانيات الفنية والتقنية فى مختلف الدول المشاركة فى الشبكة؛
- اعداد دليل للبرامج الوطنية المعروضة للتبادل؛
- اجراء دراسات وجمع معلومات تخصصية من خلال الاستبيانات وبعثات الخبراء؛
- تبادل الاداعيين وعقد اجتماعات لمجموعات عمل متخصصة لتبادل الخبرات المهنية ومناقشتها وتقييمها، وذلك بهدف تخطيط ودعم مشروعات التبادل؛
- اجراء اختبارات ومشروعات تجريبية تتعلق بالتخطيط والتنظيم والتدريب؛
- تكوين وحدات مختصة بشؤون التبادل فى كل هيئة تلفزيونية بالمنطقة؛
- تنظيم مشاهدة البرامج المقترحة للتبادل وتنشيط هذا التبادل (عن طريق تسجيل هذه البرامج على فيديو كاسيت وتمريضها للعرض من محطة لأخرى، أو اقامة دورات عرض وطنية تدعى اليها الهيئات فى البلدان الأخرى، أو اقامة دورات عرض اقليمية وشبه اقليمية، أو انشاء جائزة للبرامج الفائزة فى مسابقات خاصة)؛
- دعم التبادل الشئى ثم تعزيز التبادل شبه الاقليمى (فيما بين دول المغرب على سبيل المثال) سعيا للبدء فى تبادل اقليمى شامل؛
- انشاء جهاز دائم لتخطيط وتنظيم التبادل (من خلال اتحاد اذاعات الدول العربية مثلا)؛
- تنظيم زيارات للدول والمحطات الأخرى النشطة فى التبادل على المستوى الدولى يقوم بها العاملون فى شؤون التبادل.

وفى الوقت نفسه فلا بد أن تجرى عدة دراسات، من بينها:

- دراسة للقواعد القانونية التى تحكم عملية التبادل بالنسبة للمواد على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية (حقوق الملكية الأدبية والفنية، الالتقاط غير المشروع للرسائل، الخ)؛
- دراسة الامكانيات والقيود المتعلقة بمحتوى البرامج (أجور الفنانين والمؤلفين الموسيقيين وغيرهم، الاجراءات الخاصة بالاذاعات الرياضية، الخ)؛
- دراسة التكاليف، وعلى الأخص: تكاليف حقوق الملكية الأدبية والفنية، وتكاليف الانتاج (ومن بينها مثلا فرق الانتاج المشترك)، وتكاليف التخطيط والتنسيق (المراكز اقليمية وشبه اقليمية، الاشتراك مع الاتحادات اذاعية الأخرى أو مع مستفيدين آخرين، الخ)، وتكاليف الارسل (اعداد وملا لتفرض تبادل برنامج معين، مشاكل التعرفات، المقاصة بين الهيئات المشتركة)، وتكاليف الفرق الوطنية العاملة فى اعداد برامج للبت المشترك (المعلقون والمندوبون ومقدمو الندوات والفنانون، الخ).
- ولا شك أن انتاج البرامج الوطنية المرفعة الصالحة للتبادل هو الجانب الأكثر مشقة فى الاستعداد للشبكة التلفزيونية العربية، ذلك أن الأمر يقتضى كثيرا من التغيير فى أساليب التخطيط وعديدا من المفاهيم بشأن العمل التلفزيونى بوجه عام. وقد أدهش بعثة كليز جبرى

سهلا، ولكن العمل من أجله ممكن وليس معدوم النتائج. ويقول ايليا حريق ان "السعي لتقويض النظام الاعلامى القائم هو مسعى لم تتبناه اليونسكو، ولا أعتقد أن المثقف العربى وغيره من المثقفين يرغبون فيه".\* ويقول ان المثقف "محاصر ويحرم من حقه فى المشاركة بجمع وتجهيز ونشر المعلومات بأساليب مصطنعة وقسرية. وما يصله من الاعلام لا يشق به. وهو لذلك لا يرغب فى أن يرى القوى الاعلامية الدولية التى تساعد على كسر طوق الحرمان فى وضع شبه بوضع الاعلام القومى. انما الذى يرغب فيه هو تحسين النظام الاعلامى الدولى وتقديره لأوضاع البلدان النامية. ثم ان المثقف العربى وفى العالم الثالث يعلم أنه بالامكان التأثير على الاعلام الدولى لصالح العالم الثالث".

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول هذا الأمر، الا أن الملاحظ أن هناك اقتناعا شائعا فى المنطقة بأن الحد من الاحتكار الدولى للاعلام يجب أن يتم من خلال "مواصلة الحوار مع الدول المضطعة كلما تهيأ المناسخ الملائم لحمل أجهزتها على تغيير نظرتها الى الوضع الراهن، واقناعها بفداحة الاختلال القائم فى مجال الاعلام، سواء من حيث النوع أو الحجم".\*\*\*

ومن أفضل الأمثلة على ذلك اجتماعات الحوار التى يعقدها اتحاد وكالات الأنباء العربية مع وكالات الأنباء فى مناطق العالم الأخرى، وكذلك الاجتماعات التى يعقدها اتحاد الصحفيين العرب. وفيما يتعلق بالحوار مع أوروبا مثلا، فقد عقد "الحوار العربى الأوروبى لمندراء وكالات الأنباء" ثلاثة اجتماعات خلال السنوات القليلة الماضية، كان آخرها ذلك الذى انعقد فى لندن هذا العام. وقد أوصى الاجتماع اللجنة التنفيذية للحوار بأن تعد دراسة حول امكان اقامة مركز فى فيينا لتوزيع الأخبار العربية فى أوروبا، وما اذا كان مثل هذا المركز يمكن أن يعتبر نموذجا يتبعه مركز مماثل فى الدول العربية لتوزيع الأخبار الأوروبية فيها. وأوصى الاجتماع بأن يطرح المشروع بعد دراسته على اليونسكو لبحث احتمالات تمويله، خاصة وأنه بالامكان أن يكون مركز فيينا مثالا يحتذى فى مناطق العالم الأخرى.

ويقوم اتحاد اذاعات الدول العربية هو الآخر بجهود مماثلة. ولعل محطات التلفزيون العربية، بالمقارنة بالوكالات العربية، أكثر قدرة على التأثير بالنسبة لمثيلاتها فى أوروبا على وجه الخصوص. فنحن نجد أن عددا من هذه المحطات يتمتع بالعضوية العاملة لاتحاد الاذاعات الأوروبية، شأنه فى ذلك شأن الهيئات اذاعية فى أوروبا الغربية. كما أن عددا منها أيضا قد انضم الى المنظمة الدولية للراديو والتلفزيون التى تتيح الاطار الملائم للحوار مع الهيئات اذاعية فى أوروبا الشرقية. والواقع أن اتحاد اذاعات الدول العربية قد بدأ منذ انشائه فى عام ١٩٦٩ بدراسة كيفية الاستفادة من شبكة اليوروفيزيون على وجه الخصوص، ليس فقط للحصول منها على الأخبار، وانما أيضا لمدها بالأخبار العربية. وبالرغم من أن آمال الاتحاد لم تتحقق تماما الا أنها لم تفشل أيضا. وقد يحدث تطور كبير فى حجم الأنباء المتبادلة هذا العام نتيجة للترتيبات التى اتخذها

الاتحاد مؤخرا لمشاركة عدد من محطات التلفزيون العربية فى المؤتمر الصوتى اليومى لليوروفيزيون الذى يتم من خلاله التشاور حول الأنباء المتبادلة، وكذلك نتيجته لانشاء وحدة خاصة بالتبادل فى مقر الاتحاد فى تونس. كذلك نجد أن مجموعة محطات التلفزيون فى دول الخليج العربية قد عقدت اجتماعا لمدايرها ونظرائهم فى الدول الأوروبية الغربية فى برلين فى مارس / آذار ١٩٨١. وهو الاجتماع الأول من نوعه. وقد نظمه "جهاز تلفزيون الخليج" لتطوير التداول بين خدمات التلفزيون الخليجية والأوروبية.

الا أن هذا التداول لا يمكن تحسينه بين يوم وليلة، فقد نهبت دراسة لليونسكو حول تدفق أنباء الوكالات فى منطقة الخليج وبينها وبين عدد من الدول الأخرى الى ثلاث حقائق هامة. وهذه الحقائق يمكن أن تنطبق على كافة أنواع الأنباء، وليس أنباء الوكالات وحدها:

"الحقيقة الأولى هى ضرورة الارتقاء بالمستوى الفنى للقائمين بالاتصال لكى يصل انتاجهم الى المستوى الملائم من حيث اختيار الأخبار وتحريرها مع الأخذ فى الاعتبار ثقافة واهتمامات الجمهور الموجهة اليه، وذلك لضمان استخدام هذه الأخبار من جانب الجهات الموجهة اليها. والحقيقة الثانية ضرورة إعادة النظر فى القيم الاخبارية التى تحكم عملية اختيار الأخبار المصدرة الى خارج الدولة أو المنطقة بحيث تتناسب مع القيم الاخبارية للدول المصدرة اليها. ولا يقف الأمر عند حد الاختيار بل يتعداه الى طريقة التناول، فالأخبار الرسمية و"البروتوكولية" التى قد تصلح للداخل لا تثير فى معظم الأحيان اهتمام الجهات المتلقية لها فى خارج الدولة. والحقيقة الثالثة هى افتقار الأخبار المصدرة الى الخارج فى كثير من الأحيان الى الخلفيات التى تجعلها مفهومة ومقبولة من الجمهور الخارجى، ويرجع هذا النقص الى عدم وجود أجهزة مناسبة لتوثيق المعلومات يرجع اليها المحررون عند صياغتهم لهذه الأخبار".\*\*\*

ولقد كانت دراسة اليونسكو هذه تبحث فى الأخبار المصدرة الى أوروبا على وجه الخصوص، الا أن ما ورد بها من "حقائق" لا شك أنه ينطبق أيضا على التبادل مع أية منطقة أخرى. مثل أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية. والتبادل فيما بين الدول العربية وهذه المناطق فقير ومحدود للغاية. وربما كانت هذه هى النتيجة التى سنتوصل اليها اذا قمنا فى أى مكان ببحث التبادل الأفقى بين الدول النامية. وهناك قدر محدود من التبادل مع الدول الاسلامية نشأ فى السنوات الأخيرة، خاصة من خلال المنظمات الاعلامية التى تعمل فى اطار المؤتمر الاسلامى كوكالة الأنباء الاسلامية أو منظمة الاذاعات الاسلامية. وقد بلغ عدد البرامج اذاعية التى تم تبادلها منذ انشاء المنظمة فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٥٠٠ برنامج، أما برامج

\* مرجع سابق.

\*\* "الاعلام العربى"، مرجع سابق.

\*\*\* تدفق الأخبار فى منطقة الخليج، سلسلة "النظام الاعلامى الجديد"، العدد ٣، اليونسكو، ١٩٨٠.

## الأولويات في مجال تداول المعلومات

- اجراء دراسة لمسارات الانسياب الاعلامي عن طريق التلفزيون بين الدول العربية وبينها وبين السدول الأخرى ؛
- اجراء دراسات حول سياسات تعرفه الاتصالات ، بهدف تقديم مقترحات تيسر التداول الاقليمي والدولي للأخبار والبرامج ؛
- زيادة الاهتمام بالجاليات العربية الموجودة بالخارج ، وتزويدها بالمواد الثقافية التي تشد أبنائها الى حضارتهم وثقافتهم العربية ، وتيسر توافهم مع ظروف معيشتهم في الخارج ، بالإضافة الى دعم الصحافة الدورية التي تصدرها هذه الجاليات ؛
- تعاون محطات التلفزيون الأجنبية مع مثيلاتها في الدول العربية لانتاج برامج ثقافية رفيعة المستوى عن العالم العربي وعرضها في الخارج ؛
- دعم الاتجاه لتخصيص برامج للراديو والتلفزيون عن العالم العربي في البلدان التي توجد بها جاليات عربية ، مثلما يحدث بكندا ( في مونتريال ) أو استراليا ( ضمن ما يعرف بالخدمات الاذاعية الخاصة ) ؛
- انشاء بنك مركزي للمعلومات عن الوطن العربي يقيم في احدى الدول العربية أو الأوروبية ، ليستطيع الفرد على الاستفسارات وتزويد الطالبين بالمعلومات عن البلدان العربية ؛
- اقامة مؤسسة ثقافية عربية عامة غير خاضعة لادارة الحكومات لها فروع في مختلف الدول الأجنبية ( ربما على غرار معاهد جوته أو المجلس البريطاني أو مؤسسة اليابان ) ؛
- اصدار صحيفة عربية دولية باللغة الانجليزية من أوروبا الغربية ؛
- اقامة محطات اذاعية تبث بلغات أجنبية على التشكيل الترددي في عواصم الغرب التي يحتاج فيها ذلك ( مثل فرنسا حيث سمحت الحكومة الاشتراكية مؤخراً بالاذاعات الحرة ) .

التلفزيون فقد بلغ عددها حوالي ٢٥٠\* . وهناك أيضا محاولات تبرز بين حين وآخر مع الدول الأفريقية على وجه الخصوص ، خاصة من خلال المبادرات التي تتخذها المنظمات الاقليمية العربية . ومن الضروري أن تكون هذه المحاولات أكثر نجاحاً ، على الأقل لوجود تسع دول عربية في القارة الأفريقية وعضويتها في المنظمات الاقليمية المقابلة في أفريقيا .

ولا توجد في آسيا اتحادات ومنظمات اقليمية اعلامية تضم دولاً عربية (سوى باستثناءات نادرة) . وربما كان هذا واحداً من الأسباب التي تعود اليها شحة التبادل - بل شحة الحوار - مع البلدان الآسيوية في مجال الاعلام . أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، فنجد أن " الندوة العربية الأمريكية اللاتينية الأولى لمديري وكالات الأنباء " قد انعقدت في دمشق في عام ١٩٨٠ . وقد أوصت هذه الندوة بتشجيع عقد اتفاقات تعاون شتائي بين وكالات الأنباء في الجانبين ، وتشجيع تبادل المراسلين وتقديم التسهيلات لهم ، وكذلك " دراسة امكانية انشاء مركز لاستلام وتوزيع أخبار وكالات الأنباء العربية ومركز آخر لأخبار وكالات الأنباء الأمريكية اللاتينية ، وربط كل من المركزين بما يحقق اتصال أخبار كل جانب الى وكالات أنباء الجانب الآخر"\*\*\* .

ويلاحظ أنه لم تعقد في مجال الراديو والتلفزيون اجتماعات ثنائية منتظمة مع المناطق الأخرى على النحو الذي حدث بالنسبة لوكالات الأنباء . إلا أن هناك اطرار مختلفة للاتصالات المتعددة الأطراف بين الاتحادات الاذاعية لعل أهمها المؤتمرات العالمية لهذه الاتحادات . وفي المؤتمر العالمي الثالث للاتحادات الاذاعية الذي عقد في طوكيو في عام ١٩٨٠ انصب الاهتمام على التدريب لتصحيح حالة عدم التوازن القائمة بالنسبة للتدفق الدولي للأخبار . ودعى المؤتمر الى التركيز على تدريب المنسقين لتبادل الأخبار التلفزيونية في البلدان النامية ، على أن يكون هذا التدريب في بلدانهم كلما أمكن ذلك . واتضحت الحاجة الى " انتهاز كل الفرص الممكنة والمناسبة لعرض هذا الأمر على وكالات التنمية ، الشرائية منها والمتعددة الأطراف ، وعلى صناديق المعونة والمنظمات التي في امكانها الاسهام في الجهود التي تبذلها الاتحادات المعنية لاتاحة فرص التدريب في مناطقها"\*\*\* .

كذلك عقدت الاتحادات الاذاعية ثلاث ندوات في السنوات العشر الأخيرة ( في كولون والقاهرة و جاكارتا ) لتحسين تبادل الأخبار التلفزيونية بين مناطق العالم المختلفة . وقد عقدت هذه الندوات بمساعدة من ألمانيا الفيدرالية ، التي أسهمت أيضا في اجراء دراسات مفصلة حول هذا التبادل .

وهناك بالإضافة الى ذلك الاسهام العربي في التبادل الذي يتم من خلال مجمع وكالات الأنباء لدول عدم الانحياز ، وكذلك المنظمة الاذاعية لهذه الدول .

\* "تبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية كأحد المهام الرئيسية لمنظمة اذاعات الدول الاسلامية" ، مرجع سابق .

\*\* التقرير النهائي ، " الحوار العربي الأمريكي اللاتيني لمدراء وكالات الأنباء " ، دمشق ، أبريل/نيسان ١٩٨٠ ، اتحاد وكالات الأنباء العربية .

\*\*\* توصيات المؤتمر العالمي الثالث للاتحادات الاذاعية ، طوكيو ، ١٩٨٠ ، اتحاد الاذاعات الآسيوية .

# سابعاً

## تنمية الاطارات المهنية

### ١ - التدريس الأكاديمي

العليا بالذات الى الاشراف العلمى الدقيق والتوجيه الأكاديمي السليم، وقلة البحوث والدراسات فى مختلف الفروع الاعلامية، وضعف مستوى بعض ما ينشر من مؤلفات ومترجمات .

ففى كلية الاعلام بجامعة القاهرة، وهى المعهد الوحيد فى المنطقة العربية الذى يمنح درجة الدكتوراه فى الدراسات الاعلامية، كثر عدد الأطروحات التى يشرف عليها الأساتذة بشكل يجعل من العسير، ان لم يكن من المستحيل، أن يتمكنوا من متابعة سير البحث فى كل منها . وفى عام ١٩٧٦ كان أحد الأساتذة يشرف على ٣٩ أطروحة للماجستير و ٧ أطروحات للدكتوراه، وأستاذ آخر يشرف على ٢٥ أطروحة للماجستير و ٥ أطروحات للدكتوراه، وثالث يشرف على ١٧ أطروحة للماجستير و ٦ أطروحات للدكتوراه، هذا الى جانب أعبائهم الأخرى من أكاديمية وإدارية . ولم يتحسن الموقف كثيراً فيما بعد .

ومكتبات المعاهد والأقسام حديثة الانشاء فقيرة جداً فى الكتب والمراجع الاعلامية . وجميع المكتبات تفتقر بشكل حاد الى المصنفات غير المطبوعة كالأفلام والشرائح والشرائط . واهتمام مكتبات المعاهد العربية بالمراجع والدوريات غير العربية هو بوجه عام أقل مما ينبغى . ومعظم المعاهد لا توجه عناية كافية الى التدريس العملى . ولا تزيد المعاهد التى استوفت حاجتها من معدات التدريب على اثنين ، هما قسم الاعلام بجامعة الرياض ومعدات الصحافة وعلوم الأخبار بالجامعة التونسية . ويمكن أن يضاف الى هذين المعهدين ، مع قدر من التجاوز، كلية الاعلام بجامعة القاهرة . أما قسم الاعلام بجامعة بغداد على سبيل المثال فيملك مختبراً للتصوير وصحيفة، وقد استورد أجهزة تدريب أخرى ، ولكنه لم يستطع استخدامها عدة سنوات لعدم تدبير المكان المناسب .

ومعظم المعاهد لا توجه عناية الى التوثيق أيضاً . وفى الوقت الحالى لا تهتم بهذا المجال على نحو كاف سوى كلية الاعلام والتوثيق اللبنانية . أما تونس فقد أنشأت حديثاً قسماً للتوثيق فى معهد الصحافة وعلوم الأخبار . على أنه توجد أيضاً دراسات أكاديمية عامة

بدأت الدراسات الاعلامية الأكاديمية فى البلاد العربية فى الثلاثينات من هذا القرن على يد مؤسسة أجنبية هى الجامعة الأمريكية فى القاهرة التى أنشأت قسماً للصحافة عام ١٩٣٥، ثم افتتحت جامعة القاهرة معهداً عالياً للتحرير والترجمة والصحافة بعد خمس سنوات . وظلت مصر منفردة بهذا اللون من الدراسة فى العالم العربى عشر سنوات ، ثم أخذ الاهتمام بها يمتد شيئاً فشيئاً الى بلاد عربية أخرى . فشهد العقد السابع قيام خمس وحدات أكاديمية ( كليات أو معاهد أو أقسام ) لتدريس الصحافة فى تونس والجزائر وأم درمان ( السودان ) وبغداد وبيروت . وكان الإيقاع أسرع فى العقد الثامن الذى شهد قيام تسع وحدات جديدة ، وذلك فى السعودية ولبنان وليبيا ومصر والامارات وقطر . وفى بداية العقد التاسع أنشئ معهد عربى واحد حتى الآن هو المعهد العالى للصحافة فى الرباط ( المغرب ) .

وقد تميز العقد الأخير الى جانب ذلك باتخاذ تسمية " الاعلام " بدلا من " الصحافة " لا لمعظم المعاهد الجديدة فحسب ، بل كذلك للمعاهد القديمة التى طورت برامجها وعدلت خططها ، بحيث تدرس الاعلام من حيث هو عملية اتصال لها دورها المؤثر فى المجتمع . ومع ذلك فان أحمد الصاوى يلاحظ " أن الكثير من مناهج هذه المعاهد لم يسبقه تخطيط يجعل لها هدفاً محدداً أو فلسفة معينة تسيّر على هديها ، وأن القليل منها فقط هو الذى أقيم على أساس من أفكار واضحة \* " .

لكن المشكلة الأولى التى تواجهها هذه المعاهد هى النقص فى أعضاء هيئات التدريس المتخصصين ، والذى وصف فى استبيانات وزعتها جامعة الرياض بأنه " فادح وخطير " . وكان عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم الاعلام فى هذه الجامعة عام ١٩٧٦ لا يزيد على ثلاثة كلهم من المتعاقدين، بالرغم من أن دفعيتين كانتا قد تخرجتا منه فى ذلك الحين . وعندما فتحت جامعة أسبوت المصرية وجامعة الملك عبد العزيز السعودية قسمين للاعلام لم يكن بكل منهما سوى أستاذ مساعد واحد . وقد أدت هذه الظاهرة الى هبوط ملحوظ فى مستوى الدراسة بمعاهد عديدة ، واستنزاف لطاقة كثير من أعضاء هيئة التدريس المشغلين بالأعباء ، واقتفار طلبة الدراسات

\* د . أحمد حسين الصاوى ، " التدريس الاعلامى فى الدول العربية " ، جامعة الرياض ، ١٩٧٧ .

للموثقين على مستوى عال في كل من مصر والعراق بصفة خاصة .

واضافة الى ذلك فمن الظواهر الأخرى أن الخريجين في كثير من الأحوال غير متمكنين كما ينبغي من اللغات الأجنبية ، ومعظمهم لا يصلح للعمل الصحفي في أقسام الأخبار الخارجية ، وهي تقوم - قبل التحرير - على الترجمة . أما اتقان الخريجين للغة العربية فربما لا يكون هناك داع للخوض فيه إذ أنه يمثل قضية تعليمية عامة تتعلق بخريجي الجامعات العربية كافة ، لا قضية خاصة تقتصر على خريجي المعاهد الاعلامية وحدهم ، وان كان الأمر بالنسبة لهم بالذات يعتبر "قضية مهنة" قبل أي شيء آخر . على أن قضية اللغات لا تتمثل في موضوع اجادة اللغة العربية كانت أو أجنبية فقط ، وانما يتعلق أيضا باللغات التي تدرس بها المناهج في بعض المعاهد الأكاديمية في الدول العربية ، حيث يتم التدريس بغير اللغة العربية . وهذه قضية تستحق التفاتة خاصة . ويتعلق الأمر هنا بأربع جامعات على وجه الخصوص هي الجامعات الأمريكية في القاهرة وببيروت حيث لغة التدريس هي الانجليزية ، وجامعات تونس والجزائر حيث نجد ازدواجا لغويا في التدريس بالعربية والفرنسية هو في الواقع جانب من جوانب قضية التعريب القومية في كل من البلدين . وبالرغم من الفائدة التي يجنيها الدارسون بلغات أجنبية ، خاصة باجادة هذه اللغات ويسر الاطلاع على المراجع والكتيبات والدوريات وبالاقتراح عموما على العالم الخارجي وثقافته ، الا أن ذلك قد يثير مخاطر ومشكلات في بعض الأحيان ، على الأقل فيما يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين المعاهد على النطاق الإقليمي .

وباختصار ، يمكن القول بأن المؤسسات الأكاديمية العربية تتفاوت فيما بينها من حيث الحجم والبرامج والأهداف . فعدد الطلبة قد يرتفع الى نحو ٤٠٠ (جامعة القاهرة) أو ينخفض الى عشرة (الجامعة الأمريكية في بيروت) . أما مناهج الدراسة فقد تكون من الطموح بحيث تستوعب حشدا من مواد الدراسات الاعلامية ، وقد تكون أكثر واقعية أو أكثر تخصصا فتكتفي بميادين محدودة .

على أنه يلاحظ أنه بالرغم من التفاوت بين هذه المعاهد في مجالات عديدة الا أنه يجمع بينها بعض الاتجاهات والتطلعات والخصائص . وهي جميعا تواجه عددا من المشكلات المتقاربة ، ربما كان القاسم المشترك بينها هو أن الوسائل تقصر عن الفايات .

## ٢ - التدريب العملي

### (أ) التدريب الإذاعي والصحفي

في حين أن الدول العربية بدأت تعرف التدريب الأكاديمي للإعلام منذ الثلاثينات ، نجد أن التدريب المنظم في مراكز لم يأت الا بعد ذلك بزمان طويل . ولم يحظ التدريب الصحفي باهتمام كبير ، أما التدريب الإذاعي فقد أقيم أول مركز له في مصر عام ١٩٥٧ وتلاه مركز آخر للتدريب التلفزيوني في أوائل الستينات . وفيما عدا ذلك فإن المعاهد الأخرى بدأت العمل في النصف

الثاني من السبعينات ، باستثناء معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني في العراق الذي باشر نشاطه منذ عام ١٩٧٢ . وبالإضافة الى مصر والعراق توجد معاهد تدريب اعلامية في الأردن والسودان وسوريا (للإعلام) وقطر والجمهورية العربية اليمنية (للراديو والتلفزيون) والمغرب التي توجد بها ثلاثة مراكز هي "مركز تكوين الصحفيين" و "معهد الحسن الثاني للإعلام الإذاعي" و "المعهد الوطني للبريد والموصلات السلكية واللاسلكية" .

وهناك اهتمام واضح في المنطقة بالتدريب الإذاعي على حساب التدريب في المجالات الأخرى . ولكنه مهما كان مجال التدريب فإن مكانته وامكانياته ومردوده أدنى مما ينبغي أن يكون وذلك لعدم وجود وعي كاف بأهمية التدريب ، واهتمام المؤسسات الاعلامية بالتشغيل اليومي على حساب التخطيط بعيد المدى ، وضآلة الموارد المالية، وندرة المدربين .

على أن الموقف يختلف من بلد الى آخر . فالمشكلة الرئيسية للتدريب في معظم دول الخليج مثلا هي صعوبة الحصول على المتدربين ، بالإضافة الى صعوبة الاحتفاظ بهم بعد تدريبهم ، أما في مصر مثلا فنجد أنه في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ تم تدريب ٤٥٠ في مجال الراديو و ٢٧٧ في التلفزيون و ٤٨٠ في الهندسة الإذاعية و ٥٩١ في مجال الادارة الإذاعية (نتحدث هنا عن الكم فقط لا عن النوعية) . وفي حين نجد أن عاما بكامله يمكن أن يمر دون أن تقام دورة تدريبية واحدة في "معهد خليفة للراديو والتلفزيون" بصنعاء ، فإن معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني في بغداد نظم بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ ستا وثلاثين دورة في مختلف المجالات تتراوح مدتها بين ٣ أسابيع و ٢٧ أسبوعا ( وان كان العدد قد هبط قليلا بعد ذلك) . وهذا المعهد له مبنى مستقل يحتوى على أربعين غرفة ، وبه ستوديو راديو وستوديو تلفزيون وثلاثية مختبرات هندسية ، ويضم مكتبة بها نحو خمسة آلاف كتاب وخمسة آلاف مطبوع ، كما أن مهمته تتعدى التدريب لتتناول البحوث والنشر أيضا .

وبالنسبة الى الامكانيات المالية فإن الأمر يختلف أيضا ، فنحن نجد من ناحية أن نحو أربعة ملايين دولار قد أنفقت على انشاء مركز الحسن الثاني في المغرب ، وأكثر من ستة ملايين دولار على انشاء المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني التابع لاتحاد اذاعات الدول العربية في دمشق . أما في موريتانيا أو الصومال أو اليمن الديمقراطية فلا يمكن مقارنة الأوضاع فيها بذلك . وربما كانت مشكلة الامكانيات المالية المخصصة للتدريب في الدول العربية لا تكمن في حجمها فقط ، وانما هي تتعلق في واقع الأمر بترشيد الانفاق بحيث يوجه الى أنشطة تدريبية جدية ومخططة .

وتختلف ظروف التدريب هي الأخرى من بلد الى آخر . وإذا ما استعرضنا الموقف في المملكة العربية السعودية لوجدنا صورة واقعية من خلال تقرير "هاميت آند أديسون" \* الذي يحلل أسباب عدم بلوغ جهود التدريب لأهدافها كاملة في مجال التلفزيون . وتنطبق هذه الأسباب على السعودية

\* مرجع سابق .

على الاحتياجات المهنية الصرفة للمؤسسات الاعلامية جميعاً دون أن يكون هناك تطوع الى الدوائر الأوسع والأوثق اتصالاً ، والتي تتعلق بالدور الثقافي والتعليمي والانمائي لأجهزة الاعلام .

ويشكل التدريب بواسطة هيئات أجنبية ، سواءً بإيفاد المبعوثين الدراسيين أو جلب الخبراء لتسيير العمل في مراكز التدريب ، مشكلة أخرى . وتكمن أهمية هذا اللون من التدريب في أنه ظل المنبع الأساسي للأنشطة التدريبية في كافة الدول العربية لسنوات طويلة ، وخاصة في مجالى الراديو والتلفزيون أو المجالات التخصصية المتقدمة بصفة عامة . ولما كان هذا التدريب معتمداً الى حد كبير على أطراف أخرى ، وبسبب تواضع ميزانيات التدريب في غالبية الدول العربية ، فلم يكن في مجمله خاضعاً لسياسة محددة بل كان خاضعاً في أغلب الظروف لقاعدة " الفرص المتاحة " . وبالرغم من أن المسؤولين الاعلاميين في المنطقة يتمتعون بإطلاع واسع على ما يجرى في الخارج ومرونة كافية واحتكاك وثيق بأجهزة الاعلام الأجنبية ، إلا أنهم يوجهون انتقادات متعددة للتدريب بواسطة الهيئات الأجنبية: لأن البعثات توفد الى جو اجتماعي وثقافي يختلف عما في المنطقة ، ولأنه لا يمكن احكام الاشراف على المبعوثين ، ولأن ظروف التدريب في مؤسسة اعلامية متطورة في بلد أكثر تقدماً لا تغيد بشكل مرض المبعوثين من مؤسسات اعلامية أقل حجماً وتطوراً ، ولأن المبعوثين لمدد طويلة قسداً تغريهم الحياة في البلدان الأخرى والفرص المتاحة لهم فيها على البقاء في حين أن المبعوثين لمدد قصيرة لن تحتاج لهم الفرص الكافية للاستفادة ، ولأن عدم اتقان اللغة الأجنبية يعوق استيعاب التدريب ، ولأن الذين تتناسب كفاءتهم مع البعثات الدراسية لا يمكن الاستغناء عنهم في حين أنه لا يجوز ايفاد مبعوثين غير أكفاء الى بلد أجنبي . ويحذر البعض كذلك من المبالغة في الاعتماد على المدربين الأجانب لأن هذا لن يعنى فقط أن الدوريات التدريبية ستكون نسخة ممسوخة من الدوريات المماثلة في الخارج ، بل سيعنى أيضاً أن مراكز التدريب العربية ستصبح صورة مشوهة في الغالب من المعاهد الأجنبية .

وينعكس هذا الأمر على المناهج أيضاً ، إذ لا يمكن تحديدها على نحو سليم إلا اذا علمنا أولاً من أجل ماذا ندرب ؟ وبالرغم من أن جهوداً تبذل في هذا السبيل ببعض المراكز ، إلا أن ذلك لا ينفي أن الكثير منها قد يضع بعض المناهج بشكل عام - ان لم نقل بشكل غامض - مؤملين أن يسفر هذا الجهد أو ذاك عن نتيجة ما بشكل ما . وقد لاحظ حمدي قنديل في تحليله لمناهج التدريب في المراكز العربية\* أن التدريب في أغلبه يميل نحو التعميم في حين أن هناك حاجة كبيرة الى تدريب متخصصين ، وأنه وان كانت هناك استثناءات قليلة للتدريب على التكنولوجيا الحديثة إلا أن هذه الاستثناءات لا تغطي مجالات أكثر بساطة مثل الفنون الشعبية أو الصحف الريفية ، وأنه لا يوجد تدريب كاف في ميادين مثل التخطيط الاعلامي أو ادارة المؤسسات الاعلامية أو الاعلان أو التوزيع أو

وغيرها . ويرجعها التقرير الى ما يلي :

- جاء الطلبة من بيئة لم تتعود على الوسائل البصرية والتكنولوجيا ؛
- عدم تخصيص معدات مستقلة لأغراض التدريب ؛
- يعوق عجز بعض الطلبة عن الحديث والقراءة بلغته أجنبية قدرتهم على استيعاب التدريب استيعاباً كاملاً ؛
- لا تتاح للطلبة المراجع والمطبوعات الكافية ؛
- عندما تتضمن العقود مع الشركات الموردة للمعدات شروطاً حول أعمال التدريب ، فمن المتوقع أن تلقى الجهود التدريبية اهتماماً أقل مما تلقاه المسؤولية العاجلة التي تتمثل في تشغيل المعدات والمحافظة عليها صالحة للعمل ؛
- هناك عدة أسباب ثقافية واقتصادية أدت الى عدم حفز موظفي التلفزيون على المشاركة في التدريب واتقانه ؛
- وضعت سياسات التوظيف أساساً لموظفي الحكومة ، وهى لا تلائم المتعلمين بالنشاطات الخلاقة للفنانين أو الكتاب أو المذيعين أو مخرجي التلفزيون ؛
- تميل التقاليد المتوارثة الى استهجان الحرف والمهن اليدوية ، ويؤثر هذا على التدريب للأعمال التقنية ؛
- لا يوجد برنامج تدريبي منظم ، أو نظام دورى لاعادة التدريب ؛
- لم تتح لموظفى الادارة والانتاج الا فرصة ضئيلة لحضور الاجتماعات والندوات والطلقات الدراسية لدعم واستكمال التدريب الاولى الذى تلقوه .

وقد تنطبق هذه الظروف ، بعضها أو كلها ، على بلدان أخرى غير السعودية في داخل المنطقة العربية وخارجها . على أننا اذا ما أردنا أن نستخلص بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه التدريب في المنطقة برمتها لوجدنا على قممها مشكلات محددة . من هذه موضوع ندرة المدربين ، إذ ما من مركز تدريب عربى قائم في الوقت الحالى فيه مدرب متفرغ واحد بخلاف مديره ( عدا مصر التي يوجد بمعهداتها اذاعى نحو عشرة من المدربين الفنيين المتفرغين أغلبهم من مساعدي الهندسة الإذاعية ) . ومعظم هؤلاء المدربين غارقون في شؤون الادارة . وكل هذه المراكز تعتمد على الممارسين القدامى الذين لا يمكن لهم جميعاً أن يكونوا مدربين تلقائياً ، أو على أساتذة الجامعات لتدريس المسواد المساندة ، أو على مدربين وافدين من الخارج لغترات غالباً ما تكون قصيرة . وتنعكس ندرة المدربين بالطبع على كفاءة العملية التدريبية . ولعل الجزائر هي البلد الوحيد الذى ينفذ بالفعل خطة " لتكوين المكونين " كما أن بالمغرب خطة مماثلة ، وكذلك السعودية ، إلا أن مدى نجاح هذه الخطط لازال مجهولاً حتى الآن .

وهناك أيضاً مشكلة تقدير احتياجات التدريب . وهذا التقدير يتم عادة على نحو جزافى . وربما كان السبب الأساسى في ذلك هو افتقاد خطط طويلة المدى لتنمية وسائل الاعلام والقوى العاملة في بلدان متعددة . ومن الغريب أنه لم يتم حتى الآن حصر في الدول العربية للإمكانيات الاعلامية القائمة - بشرية وفنية - ولا بوضع تصور لخطط المستقبل الا في مجالات أو مؤسسات محدودة . أما بالنسبة للدول التي قامت بتقدير مقبول للاحتياجات فان أغلبها قصر بحثه على مجال اعلامى دون غيره ، أو ربما

\* حمدي قنديل ، " التدريب الاعلامي في الدول العربية " ، جامعة الرياض ،

البحوث أو المكتبات أو التوثيق ، وأن التدريب فسي مجالات الانتاج يكاد أن يكون منعزلا عن التدريب فسي المجالات التقنية وعن التعليم الأكاديمي ، وأن التدريب الاعلامي منعزل عن التدريب في مجالات انمائية أخرى ، وأن المناهج في بعض فروع التدريب بعدد من المراكز قد تحتاج في حالات معينة الى تطوير يمكن المتدربين من الحصول على اعتراف أكاديمي ومتابعة دراسات عليا وذلك للتغلب جزئيا على مشكلة عدم توافر الحوافز ، وأن هناك أوجه نقص فادحة في الدورات التمهيدية الخاصة بتأهيل العاملين الجدد ، وأن القصور في تدريس اللغات لا يقتصر على الأجنبية منها وإنما يتعلق أساسا باللغة العربية وآدابها .

## (ب) التدريب الفني والمهني

توجد بالمنطقة عدة مراكز أو معاهد لتدريب الفنيين في الراديو والتلفزيون على بعض جوانب العمل . وهي تتبع جميعا هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية . ومنها على وجه الخصوص "مركز التدريب الوطني للمواصلات" في الكويت الذي يعاون في تسييره الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، و "المعهد الفني للدراسات السلكية واللاسلكية" في جدة الذي يعمل به فريق من الاتحاد المذكور والذي بدأ عمله في بداية السبعينات بعد أن وافقت على انشائه كل من وزارتي المواصلات والاعلام ، و "المعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية" في الرباط الذي يعني بتخريج مهندسين للمواصلات والاذاعة والتلفزيون ويعنى كذلك بتدريب الفنيين ، وكذلك معهد التدريب الفني بالسودان ، وتعاون مثل هذه المراكز في تزويد الهيئات اذاعية المحلية ببعض حاجتها من المساعدين الفنيين ولكنها لا تستطيع سد احتياجاتها تماما .

كما توجد أيضا في معظم دول المنطقة مراكز للتدريب المهني يضم بعضها أقساما للكهرباء أو للألكترونيات ، ولكنها لا تعنى بأغراض التدريب المتخصص الذي يقوم على أساس توافر حد أدنى من الدراسة اعدادية أو الثانوية يؤهل لاستيعاب وفهم كيفية تشغيل أو صيانة الأجهزة اذاعية والتلفزيونية المعقدة ، بالإضافة الى أن هذه المراكز يفتقر معظمها الى الأجهزة والمدرسين المناسبين .

## (ج) مراكز التدريب الاقليمية

أقدم مراكز التدريب الاقليمية في المنطقة هو "المعهد القومي للصحفيين العرب" الذي أنشئ في عام ١٩٦٩ بناء على قرار من المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين العرب وذلك "لإقامة الدورات لإيجاد الأرضية والخلفية التي تسهم في توحيد توجهات الصحفيين العرب ، وتحقيق التقارب والتفاعل الفكري بينهم ، وتعرفهم على بعض أرجاء وطنهم العربي الكبير ، وتبادل التجارب والخبرات فيما بينهم ، واغناء معلوماتهم عن أحوال أقطار بعضهم البعض ، والتعرف على أنماط العمل الصحفي في أقطارهم ،

وتشجيع روح البحث والتتبع بينهم" . وكانت القاهرة هي مقر المعهد في البداية ، حيث لم يكن له مكان خاص . ثم انتقل المعهد مؤخرا الى بيروت حيث لم تكن الظروف بأحسن حالا . وقد عقد المعهد أكثر من عشر دورات تدريبية اقليمية حتى عام ١٩٨٠ . ولا يتلقى المعهد أى تمويل منتظم لنشاطه بخلاف دعم من اتحاد الصحفيين العرب لا يكفى للوفاء بتموجاته ، بالإضافة الى بعض المنح من الحكومة العراقية .

أما أضخم المراكز الاقليمية فهو بلا شك "المركز العربي للتدريب الاذاعي والتلفزيوني" التابع لاتحاد اذاعات الدول العربية في دمشق ، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٦ اثر دراسة جدوى قامت بها منظمة اليونسكو\* . وقد انتهى بناء المركز في عام ١٩٨٠ ، الا أنه لا توجد بالمبنى معدات حتى الآن . ويرجع هذا أساسا الى مشكلات التمويل ، ففي حين كانت تكلفة المركز بمعداته قد قدرت بنحو ٤ ملايين دولار أمريكي في عام ١٩٧٢ (بما في ذلك التشغيل لمدة ست سنوات) ، فقد ارتفعت هذه التكاليف الى ٦ مليون دولار في عام ١٩٧٤ . وقدرت تكاليف المعدات وحدها في عام ١٩٨١ بما يتراوح بين عشرة ملايين و ١٤ مليون ، أسهمت فيها دول الخليج بنحو ٣ ملايين حتى الآن . وقد بدأ المركز هذا العام فقط في اجراء عدد محدود من الدورات التدريبية .

وسوف يعنى المركز بالتدريب في أربعة فروع على وجه خاص هي الانتاج والادارة والأبحاث واعداد المدربين ، وسيتم ذلك اما بتدريب مركزي في مقر المركز نفسه ، أو لامركزي ينظم في دول المنطقة وفقا للاحتياجات الخاصة بكل دولة بواسطة فريق خبراء متجول . وسيوجه المركز اهتمامه الى المستويين المتوسط والعالي من العاملين . ومن المتوقع أن تستوعب الدورات التدريبية في العام حوالى مائتى متدرب .

وهناك أيضا مركز شبه اقليمي للتدريب الاذاعي هو "المركز الخليجي لتنسيق التدريب الاذاعي والتلفزيوني" في قطر ، الذي أنشئ بناء على قرار من وزراء اعلام دول الخليج . وقد قام هذا المركز بتنظيم ست دورات تدريبية في عواصم خليجية مختلفة خلال عام ١٩٨٠ وحده وذلك حول موضوعات اعداد واخراج برامج الأطفال ، واخراج البرامج الدرامية بالراديو ، والاخراج السينمائي للتلفزيون ، والديكور والاكسسوار ، وكتابة واعداد برامج الراديو والتلفزيون ، والاضاءة . ومن المقرر أن تقام خمس دورات أخرى في عام ١٩٨١ حول الصوت ، وتمرير التلفزيون الإلكتروني ، والديكور والاكسسوار ، والأخبار اذاعية ، والمذيع في الراديو والتلفزيون .

## (د) تنسيق الأنشطة التدريبية

بدأ أول جهد للتعاون الاعلامي العربي في مجال التدريب عندما دعا المركز العربي للدراسات الاعلامية

\* بقدر ولد على ، "مركز التدريب العربي للراديو والتلفزيون" ، اليونسكو ، ١٩٧٣ .



وهكذا فعندما انعقدت " ندوة الدراسات الاعلامية في العالم العربي " بدعوة من جامعة الرياض في عام ١٩٧٨، قرر المجتمعون اقامة رابطة تجمع فيما بينهم. وانعقد الاجتماع التأسيسي لهذه الرابطة في بنغازي في العام التالي. وبالرغم من الدعم الذي قدمته جامعة قار يونس الليبية الى الرابطة، الا أنها لانالت تخطو خطواتها الأولى.

## الأولويات في مجال تنمية الاطارات المهنية

- وضع خطة لتطوير التدريس الأكاديمي وتحديثه وربطه بالتدريب العملي لتلبية الاحتياجات القائمة والمتوقعة خلال السنوات العشر القادمة، مع سد الشغرات الموجودة في بعض الدول العربية أو في بعض التخصصات؛
- بث النشاط في الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامي للقيام بالمهام التي وكلت اليها؛
- اعادة توزيع المهام بين مراكز التدريب القائمة ومشروعات المراكز الجديدة، وتحويل عدد من المراكز الى مراكز تخصصية في فروع مختلفة للعمل الاعلامي تخدم المنطقة العربية بأكملها؛
- وضع برنامج لتدريب المدربين في المنطقة؛
- استكمال معدات المركز العربي للتدريب الاداعي في دمشق، وبدء العمل فيه؛
- انتاج معينات سمعية بصرية للتدريب الاعلامي؛
- اعداد كتابين دراسيين حول علم المعلومات وحول الادارة الاعلامية؛
- اعداد برنامج شامل لتدريب العاملين في صناعة النشر، وانشاء مركز أو مراكز لاعداد الفنيين في المستويات الوسيطة في مجال الطباعة؛
- تكثيف التدريب في مجالى الاذاعات التلفزيونية والتبادل الاخباري.

للسكان والتنمية والتعمير الى عقد " ندوة عمداً ومديرى كليات ومعاهد وأقسام الاعلام العربية " في القاهرة في عام ١٩٧٦. وقد رأى المشاركون في هذه الندوة أن "تطوير العلاقة بين هذه المؤسسات في الوطن العربي موضوع يفرض حضوره لأسباب عديدة، في مقدمتها أن المعاهد الاعلامية في الوطن العربي لها مهمة تكاملية، وهذا يستدعى اسقاط الأدوار الازدواجية في العمل، وتوثيق العلاقة والتنسيق فيما بينها، وتبادل التجارب والآراء". وكانت أول توصية للتنسيق اتخذها الاجتماع هي "اعتماد التخطيط القومى في فتح مراكز ومعاهد وأقسام وكليات الاعلام على صعيد القطر الواحد وعلى صعيد الوطن العربي لتحاشي التنافس والتكرار وبعثرة الجهود والامكانيات". ولقد كان من بواعث اتخاذ هذه التوصية الاحساس بأن هناك مشروعات لافتتاح مؤسسات تعليمية اعلامية جديدة ربما لا يوجد داع حقيقى لها، أو ربما لن تحتاج لها فرص للنجاح في عملها لأسباب من بينها ندرة الأساتذة مثلاً. وربما كان من نتائج الوعي بهذه المشكلة أنه عندما بدأت كل من جامعة قطر وجامعة العين (الامارات العربية المتحدة) تدريس الاعلام مؤخرًا، فقد أدرجاه بحذر ضمن كليات أخرى قائمة دون أن يخاطرا بافتتاح كلية بذاتها أو حتى قسم مستقل للاعلام. وربما كان هناك اتجاه فى الوقت الحالى الى أن تركز كل وحدة للتدريس أو التدريب الاعلامي على مجال بذاته يتوافق مع امكانياتها وخطتها، بحيث تكمل بعضها البعض على نطاق المنطقة ككل. وقد حدد عدد من المراكز هذه المجالات بالفعل.

واتضح من دراسات مختلفة ان مدى التعاون المطلوب بين المؤسسات المعنية بالتدريب لا يقتصر على توزيع التخصصات فيما بينها، وانما يشمل مجالات أخرى عديدة، من بينها قبول دارسين من دول أخرى، وايفاء الخبراء وتبادل الأساتذة، والتشاور بشأن المناهج، وتبادل الكتب والمعينات التدريبية، وتبادل المعلومات والبحوث، الخ.

# ثامنا

## البحوث الاعلامية

### ١ - البحث

فاذا ما اتجهنا الى مؤسسات الاعلام، لوجدنا أن الكثير منها يخلو من أجهزة البحث بمعناها المقصود، والقليل في ندرة من الدول الأعضاء هو الذي تتوفر له أجهزة تعمل في ظروف غير ميسرة وتجرى أكثر بحوثها في اطار ضيق محدود (مثل بحوث المستمعين والمشاهدين) . ومن ناحية أخرى فان أجهزة البحث هذه، كما يقول عبد المعز محروس، هي "وحدات ادارية تخضع لرئاسات هي المسؤولة عن البرامج الاعلامية التي تقوم أجهزة البحث بتقييمها ضمن الأعمال البحثية التي تجريها مما يعرضها لمواقف صعبة أحيانا . وهذه التبعية لا توفر لأجهزة البحث الاستقلالية اللازمة للعمل العلمي" \*.

وفي حلقات عقدت في بغداد عام ١٩٧٣ عن بحوث المستمعين والمشاهدين صدرت توصية بأن تخصص هيئات الاذاعة، صوتية ومرئية، ٠/٠١ من ميزانياتها لاجراء البحوث، لكن أيا من هذه الهيئات لم ينفذ هذه التوصية . " والنتيجة المتوقعة لنقص مصادر التمويل وضعف الاعتمادات المرصودة لبحوث الاعلام هي نقص مماثل في عدد البحوث، وجهود غير موفقة في كثير مما يجري منها، واستخدام وسائل بدائية غير مكلفة لتجهيز البيانات، على ما في ذلك من ارهاق واحتمالات الخطأ" \*\*.

والمكتبة الاعلامية فقيرة فيما تضمه من بحوث مؤلفة أو مترجمة، ويرجع ذلك الى قلة الاهتمام بالبحوث، وعدم وجود مؤسسات خاصة للبحث، والأعباء الملقة على عاتق القلة من العاملين بالتدريس والتدريب، واحجام الناشرين عن نشر الدراسات الجادة، وضآلة الميزانيات المخصصة للبحث، وكذلك ضآلة أجور الباحثين وافتقارهم للتشجيع اللازم .

وإذا كانت الدراسات المؤلفة أو المترجمة في مجال الاعلام بشكل عام قليلة بالنسبة لما ينبغي أن يكون، فان البحوث الحقلية شحيحة بل نادرة، وهي تقتصر في غالب الأحوال على بحوث تحليل المضمون وفي أقلها على قياس الأثر .

\* عبد المعز محروس، "البحوث الاعلامية، تطبيقها ومشكلاتها"، بحث مقدم الى اجتماع خبراء بحوث الاعلام في الوطن العربي، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

\*\* نفس المرجع .

تشير أحدث دراسة عن مراكز البحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية أعدها المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، الذي أنشئ في القاهرة عام ١٩٧٨ بالتعاون مع اليونسكو، الى أن عدد هذه المراكز يبلغ ٠١٣٨. وتبين أن مجالات اهتمام هذه المراكز هي : علوم اجتماعية بصفة عامة ٢٦، اجتماع ٢٢، اقتصاد ٢١، توثيق ومعلومات ٢٠، تربية ١٨، اعلام واتصال ١٨ (أنظر قائمة بهذه المراكز في ملحق رقم ٤)، سكان ١٧، انثروبولوجيا ١٥، ادارة ١٥، علم النفس الاجتماعي ١٤، خدمة اجتماعية ١١، سياسة ١١، قانون ١٠، جريسة ١، ومجالات أخرى ١٠ .

وبالرغم من وجود ١٨ مركزا تعنى ببحوث الاتصال، الا أن انتاجها البحثي في هذا المجال لا يكاد يذكر. وإذا ما استثنينا الجامعات (بكثير من التحفظ)، يتضح لنا مدى افتقار المنطقة العربية بصفة عامة الى المراكز المتخصصة لبحوث الاعلام ذات السياسات الواضحة والانتاج العلمي المناسب .

والملاحظ الآن أن أكثر بحوث الاعلام يجريها طلببة الدراسات العليا بامكانات فردية مما يحد من مجال التغطية وقد يؤثر حتى في اختيار مجتمع البحث وموضوعه وربما في منهجيته أيضا . وإذا اعتبرنا أن بحوث رسائل الماجستير تكون في كثير من الحالات التجربة العملية الأولى لطالب البحث، وأنها أقرب الى العمل البحثي التدريبي، فانها، باستثناء قليل، لا تحقق اسهاما كبيرا في خدمة العلم نظريا أو حل المشكلات التطبيقية . والأغلب أن باحث الدرجة العلمية يتوقف عن مواصلة العمل البحثي، كما أن البحوث التي يجريها بعد ذلك اذا التحق بهيئة التدريس الجامعي تدفع اليها حماسات ذاتية وتعتمد أيضا على الامكانات الشخصية .

ولقد ترددت يوما أفكار حول انشاء وحدات بحثية ببعض الكليات وأقسام الاعلام توفر لها امكانات مناسبة لاجراء أعمال بحثية أكبر وسد النقص القائم في بعض مجالات البحوث، الا أن هذه الأفكار لم تجد طريقها الى التنفيذ .

المعلومات الاذاعية وضرورة تيسير تبادلها على النطاق العربى .

كذلك أشارت المادة الثانية من النظام الأساسى للرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامى الى أن " وضع برنامج لدعم البحوث الاعلامية وتنظيم تبادلها بين المعاهد والمراكز وتشجيع عمليات التوثيق والترجمة " هو من بين الأغراض التى تسعى الرابطة الى تحقيقها .

كما تأكد الاهتمام بالتوثيق الاعلامى فى توصيات اجتماعات مختلفة للخبراء، من بينها على وجه الخصوص اجتماع خبراء التخطيط القومى لخدمات التوثيق والمكتبات فى البلاد العربية (القاهرة، ١٩٧٤)، والندوة العلمية الاعلامية الأولى لعمداء ومديرى مدارس ومعاهد وكليات ومراكز الاعلام العربية (القاهرة، ١٩٧٦) التى أبرزت "أهمية إنشاء وحدات للتوثيق الاعلامى فى معاهد ومراكز الاعلام فى الوطن العربى والتعاون فيما بين هذه الوحدات"، كذلك أوصت ندوة الدراسات الاعلامية فى العالم العربى (الرياض، ١٩٧٨) بأن "يعهد الى مركز أو أكثر، من بين تلك التى تعمل أو يمكن أن تعمل على مستوى اقليمى أو شبه اقليمى، تجميع البحوث الاعلامية التى تجريها الجهات المختلفة فى البلاد العربية وتوثيقها وتيسير تبادلها بين المعاهد والمؤسسات ".

وقد بدأ هذا الاهتمام الرسمى والمهنى بشؤون التوثيق يسفر عن بعض النتائج مؤخرًا. ولعل أهمها هى قيام "المركز الاقليمى للتوثيق الاعلامى لدول الخليج" فى بغداد بناءً على قرار اتخذه مؤتمر وزراء اعلام الخليج فى ضوء الدراسة التى قامت بها منظمة اليونسكو فى هذا الخصوص . وبالرغم من أن المركز يعتبر أساسا بنسبته معلومات للمؤسسات الاعلامية الخليجية، إلا أن نشاطاته، التى لم تبدأ سوى فى منتصف عام ١٩٨١، تتضمن أيضا اجراء البحوث الاعلامية وتوثيقها .

كذلك قامت اليونسكو بدراسة أخرى حول جدوى اقامة مركز عربى لتوثيق البحوث الاعلامية\*\* يرتبط بالشبكة الدولية لمراكز التوثيق فى مجال بحوث الاعلام وسياساته (كومنيت). وقد اقتضت هذه الدراسة استقصاء واقع النشاط البحثى والتوثيقى فى المجال الاعلامى بالمنطقة، وذلك من خلال حصر المؤسسات والمعاهد التى تظطلع بمثل هذه الأنشطة وتحديد امكاناتها البشرية وتبيان مستوى فعاليتها وخدماتها، وكذلك استكشاف مستوى العلاقة بين الجهات التى تظطلع بالبحوث الاعلامية فى الاقطار العربية من حيث تبادلها للبحوث والخبرات أو من حيث قيامها بالأنشطة البحثية المشتركة، وتحديد ماهية الصعوبات والعقبات التى تكتنف عملية التوثيق وتداول المعلومات البحثية والاعلامية . كما حصرت الدراسة المؤسسات والأجهزة الاقليمية التى تمارس أنشطة بحثية وتوثيقية للتعرف على أوجه وأشكال هذه الأنشطة، الأمر الذى يتيح تجنب الازدواجية فى العمل والوصول الى الصيغ المناسبة للتنسيق .

\* سعد لبيب، "نحو استراتيجية عربية لبحوث الاعلام"، بحث مقدم الى اجتماع خبراء بحوث الاعلام فى الوطن العربى، القاهرة، ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

\*\* د. مصباح الخيرو، "دراسة جدوى حول مركز عربى لتوثيق البحوث الاعلامية"، اليونسكو، CC-79/WS/28، ١٩٧٩ .

ويبدو أنه من الضرورى للنهوض بالبحوث الاعلامية فى المنطقة أن يوضع برنامج لتخطيط وتنسيق هذه البحوث فى داخل كل بلد . "وقد تودى هذه المرحلة بذاتها الى التفكير فى تعميم فكرة انشاء أجهزة البحوث الاعلامية المركزية واللجان الوطنية لبحوث الاعلام التى يمكن أن تتطور على المدى البعيد فتصبح شبكة من اللجان الوطنية يجمعها مركز اقليمى يتولى أعمال التنسيق ورسم خطط البحوث على المستوى الاقليمى . كما يخطط لأعمال التدريب وتوحيد المصطلحات والمفاهيم ومناهج البحث، ويكون وسيلة للارتباط بشبكة البحوث الاعلامية الدولية\*\*.

وتعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجد فى هذا الاتجاه . وهى بلا منازع أكثر المنظمات العربية نشاطا فى مجال البحوث الاعلامية، خاصة منذ أنشئت فيها ادارة للاملام فى عام ١٩٧٨ .

أما اتحاد اذاعات الدول العربية فقد أنشأ فى بغداد "المركز العربى لبحوث المستمعين والمشاهدين" . وقد تولت الحكومة العراقية تسيير شؤونه وتحملت نفقاته منذ عام ١٩٧٧ حتى بدأ الاتحاد فى ادارته عام ١٩٧٩ . ويهدف المركز بصفة عامة الى "اجراء دراسات وبحوث المستمعين والمشاهدين فى المجالين الاذاعى والتلفزيونى على الصعيد العربى وتنمية نظمها، ويعمل على اعداد الكوادر التى تتولى مهام هذه الدراسات والبحوث من أجل تقويم وتطوير البرامج الاذاعية والتلفزيونية" . كما أن المركز ينشر دورية فصلية لبحوث الاعلام بشكل عام، تعتبر الوحيدة من نوعها فى المنطقة العربية .

ولا يمكن فى مجال بحوث الاتصال تجاهل الدور الذى يمكن أن يؤديه "المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية" على مستوى المنطقة . وهو يعنى بجمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها ونشرها، وتوحيد التقنيات والنظم الفنية، وإنشاء شبكة معلومات، وكذلك باجراء البحوث ونشرها وتدريب الباحثين .

## ٢ - التوثيق

وجه وزراء الاعلام العرب فى اجتماعهم عام ١٩٧٧ نداء الى الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات المهنية العربية لايلاء عناية خاصة للتوثيق . كما أوصى مجلس وزراء الاعلام العرب الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالدعوة الى عقد مؤتمر يضم الفنيين فى مجال التوثيق فى الدول العربية لبحث هذا الموضوع، ووضع خطة تفصيلية لتنفيذه على أساس التنسيق، واعتمادا على الأساليب الحديثة المعمول بها .

وتجلى اهتمام المنظمات العربية الاقليمية بخدمات المعلومات والتوثيق من خلال عديد من الأنشطة والمشروعات، فقد حاولت جامعة الدول العربية منذ بداية السبعينات اقامة مركز معلومات للجامعة . وجددت الجامعة محاولاتها مؤخرًا ونجحت فى وضع مشروع لذلك بالاتفاق مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للتنمية يبدأ تنفيذه عام ١٩٨١ . ومن جانب آخر أكد اتحاد اذاعات الدول العربية خلال عدد من الاجتماعات على ضرورة تجميع وتنظيم وفهرسة

الببليوغرافية ، ودورية تضم أهم ما ينشر من مصادر معلومات ؛

- إقامة دورات تدريبية تخصصية في مختلف المجالات التي تتعلق ببحوث الاتصال ، والمساعدة على تقديم المنح التدريبية ؛
- التنسيق مع المراكز والهيئات المختصة بهدف توحيد المصطلحات الفنية في مجال الاتصال

وقد ترك الاجتماع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اتخاذ الإجراءات الكفيلة باختيار مقر المركز وإقامته . والمعتقد أن المنظمة ستعرض هذا الأمر على مجلسها التنفيذي قبل نهاية عام ١٩٨١ .

## الأوليات في مجال البحوث والتوثيق

### البحوث

- إنشاء لجان وطنية للبحوث الإعلامية ؛
- قيام جهاز متخصص يتولى تنسيق البحوث الإعلامية وتطويرها في المنطقة العربية ؛
- إجراء بحوث حول :
  - اهتمامات قراء الصحف والدوريات وأدواقهم
  - تطور العلاقة بين السينما والتلفزيون في المنطقة
  - تأثير التوسع في التلفزيون على الراديو
  - تأثير تكنولوجيا الفضاء على الاتصال في الدول العربية
- دعم دورية البحوث الإعلامية التي تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

### التوثيق

- إنشاء المركز العربي لبحوث الاتصال والمعلومات ؛
- قيام مركز أو معهد في كل دولة عربية بعمليات إيداع البحوث الإعلامية الوطنية واستنساخها وتوزيعها ؛
- العمل على توحيد المصطلحات الإعلامية ؛
- إعداد مكنز لمصطلحات الاتصال باللغة العربية ، بالاستعانة بالمكنز الذي أصدرته اليونسكو بالإنجليزية والفرنسية والأسبانية ؛
- وضع خطة للضبط الببليوجرافي لبحوث الإعلام في المنطقة ، واتباع التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي ISBD في مختلف المعاهد والمراكز الإعلامية العربية ؛
- تصوير مجموعات من الصحف العربية على الميكروفيلم ، وإعداد كشافات تحليلية لها .

وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فكرة إنشاء المركز العربي لبحوث الإعلام والتوثيق وعرضت هذه الدراسة في اجتماع "خبراء بحوث الإعلام" الذي دعت إليه المنظمة في القاهرة عام ١٩٧٧ . وأقر اجتماع الخبراء الدراسة من حيث المبدأ ودعا المنظمة التي متابعة دراسة الموضوع . وفي أبريل/نيسان ١٩٨١ دعت المنظمة لاجتماعها الاستشارية لبحوث الإعلام للاجتماع بالكويت لبحث دراسة اليونسكو بالتفصيل ، وقد أسفرت المناقشات عن تبني ما ورد في الدراسة مع بعض التعديلات .

وأوصى الاجتماع بأن تكون أهداف المركز - الذي اقترح تسميته "المركز العربي لبحوث الاتصال والمعلومات" - على النحو التالي :

- اختيار واقتناء مصادر المعلومات ، من كتب ودوريات ووثائق وغيرها من المواد السمعية البصرية وتحليلها وتنظيمها بغية تسهيل عملية استرجاعها والتعامل معها ؛
  - توفير المعلومات لمن يحتاجها من الباحثين والمخططين وصانعي القرار في مجالات الإعلام والاتصال ، بهدف ترشيد السياسات الإعلامية والبحث والتوثيق وتمكين العاملين من تطوير مستوى أدائهم ؛
  - وضع خطط للبحث الإعلامي على المستوى القومي ، وإعداد الدراسات والبحوث لمختلف الأقطار العربية ، وتوفير البيانات والمعطيات ، وتشجيع الباحثين الإعلاميين العرب والتنسيق معهم ؛
  - توطيد علاقة المركز بمؤسسات البحث والتوثيق العربية وبوسائل الإعلام المختلفة ، بغية دراسة مشاكلها ، والعمل على دعم وتطوير البنى الأساسية لخدمات المعلومات والتوثيق المتوفرة ومساعدة الدول العربية التي تفتقر إلى مثل هذه الخدمات ؛
  - إقامة علاقات وثيقة مع مراكز البحوث الإعلامية وشبكات الإعلام والاتصال الدولية ؛
  - العمل على نشر الوعي البحثي في مجال الاتصال ، والإسهام في رفع كفاءة العاملين في أجهزة البحث والتوثيق الإعلامي لتلبية حاجات الدول الأعضاء .
- وفي ضوء هذه الأهداف اقترح الاجتماع أن يقوم المركز بالخدمات التالية :
- إعداد الدراسات وترجمة المطبوعات التي تهتم الباحثين والمختصين وصانعي القرارات ، وتأمين توزيعها على أوسع نطاق ؛
  - التعاون في إنشاء الوحدات البحثية وتنمية الوحدات القطرية القائمة ؛
  - تقديم خدمات المعلومات المتطورة ؛
  - إصدار المطبوعات المختلفة ، ومن بينها القوائم

# تاسعا

## التعاون العربي

أما الآن فقد زاد هذا العدد على نحو ملحوظ، وأصبحت هناك المنظمات الإقليمية الشالية التي تعنى بشؤون الاتصال بالإضافة الى الجامعة العربية ذاتها :

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومقرها تونس، ويتبع المنظمة أيضا " المركز العربي للتقنيات التربوية"، ومقره الكويت
  - اتحاد اذاعات الدول العربية، ومقره تونس، ويتبع الاتحاد " المركز العربي للتدريب الاذاعي والتلفزيوني"، ومقره دمشق وكذلك " المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين"، ومقره بغداد
  - اتحاد وكالات الأنباء العربية، ومقره بيروت
  - اتحاد الصحفيين العرب، ومقره بغداد
  - المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، ومقرها الرياض
  - الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامي، ومقرها بنغازي
  - اتحاد السينمائيين التسجيليين العرب، ومقره بغداد
  - الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومقره بغداد
  - الاتحاد البريدي العربي، ومقره دمشق .
- كذلك فهناك منظمات اقليمية أخرى تعنى بالاعلام على نحو أو آخر، مثل منظمة العمل العربية (الاعلام العمالي) أو المنظمة العربية للتنمية الصناعية (صناعات الاتصال) .

وبالإضافة الى التعاون الاقليمي فان التعاون شبه الاقليمي يتيح امكانات عدة . وقد أثبتت التجربة سلامة هذا الاتجاه . وفي هذا الخصوص يقول الشاذلي القليبي " انه اذا نظرنا الى الثقافة العربية فانها تعم جميع البلاد المتكلمة بالعربية . . . فكان لا مناص من أن تظهر داخلها خطوط فاصلة لمناطق ثقافية متميزة، من ذلك ما نسميه اليوم بالمغرب العربي الكبير الذي يشمل تونس والجزائر والمغرب الأقصى وليبيا . فمعلوم أن هذه المنطقة كانت تغلب عليها ثقافة قائمة الذات، ارتبطت

لا يمكن لأي برنامج لتنمية وسائل الاتصال في المنطقة العربية أن يضع في اعتباره مجرد الاحتياجات والأولويات في كل دولة من دول المنطقة على حدة ويتجاهل الأهمية الكبرى للتعاون الاقليمي وشبه الاقليمي بين هذه الدول . وليس هذا للاعتبارات الثقافية القومية التي تتميز بها المنطقة العربية فحسب، ولكنه راجع أيضا الى اعتبارات عملية تجعل التكامل أو التنسيق ضرورة حيوية لدعم أجهزة الاعلام وبنيتها الأساسية وتطوير مشروعات التدريب والبحوث في المنطقة وتوفير الانسياب الاعلامي الحر المتوازن فيما بينها وبين بقية العالم .

والتعاون فيما بين دول المنطقة في جميع النواحي المتعلقة بالاتصال أمر يسبق أي تفكير في التعاون مع دول أخرى خارج المنطقة على أساس ثنائي أو جماعي نظرا لأن البرامج والأنشطة الاتصالية في المنطقة العربية، وخاصة في جوانبها الانمائية والتعليمية والثقافية وفيما يتعلق بتدبير الموارد لهذه البرامج، تحكمها اعتبارات البيئة الاعلامية والثقافية العربية الى جانب أوضاع عملية تشمل بالموارد والقوى البشرية .

وعلى الرغم من الظروف الطارئة التي تضع بعض العقبات أمام التعاون العربي بدرجات متفاوتة، فإن الأصل الذي يعتد به، والذي ترسم الخطوط على أساسه، هو التعاون بعيد المدى فيما بين الدول العربية، خاصة اذا كانت الخطط تستهدف النمو المستقبلي لوسائل الاتصال، وليس مجرد تدابير مرحلية أو مؤقتة .

ويرجع يحيى أبو بكر نقطة البدء " في التخطيط الاعلامي المنظم على المستوى القومي الى انعقاد المؤتمر الأول لخبراء الاعلام العرب في عام ١٩٥٩ في اطار جامعة الدول العربية . فمن هذا المؤتمر انبثقت فكرة تشكيل لجنة دائمة للاعلام بالجامعة في مقدمة الاختصاصات التي وكلت اليها وضع التخطيط العام لسياسة الدعوة العربية وتنسيق جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن " . ويقول انه من الواضح أن " الدعوة " كانت هي المرادف لكلمة " الاعلام " \* . وارتفعت مسؤولية التخطيط المشترك الى مستوى وزراء الاعلام عندما عقد المؤتمر الأول لوزراء الاعلام العرب في مارس / آذار ١٩٦٤ . وصدرت قرارات بانشاء صندوق مشترك للاعلام أطلق عليه اسم "صندوق الدعوة العربية"، وانشاء عدد من المؤسسات الاعلامية .

\* يحيى أبو بكر، "التنسيق والتكامل في مجال التخطيط الاعلامي على المستوى القومي"، بحث مقدم الى "اللجنة التحضيرية لاجتماع خبراء التخطيط الاعلامي في الوطن العربي"، تونس، مارس / آذار ١٩٧٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

في وقت من الأوقات بالحضارة الأندلسية . وواضح أن ثقافة هذا المغرب ... متميزة عما كان يوجد في المشرق العربي قبل الاسلام ... كيف نعد لهذه الثقافة المغربية ؟ فـلى امكاننا أن نتكاتف لتهيئة الأسباب المعينة على قيام جهد مغربي ضمن الثقافة العربية الأم . وعلينا في ذلك جملة من الواجبات . علينا التعاون على احياء التراث المغربي ... وعلينا أيضا اتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل رواج الكتب ومختلف البضاعات الثقافية . وعلينا كذلك ايجاد وسائل التعاون في مختلف مجالات الانتاج الثقافي ، وأخصـم بالتأكد منها الاذاعة والتلفزة والسينما والمسرح\*\*.

وإذا ما اتجهنا الى منطقة أخرى هي جنوب شبه الجزيرة العربية لوجدنا أن الصلات بين شمال اليمن وجنوبه ليست بحاجة الى افاضة . كما أن التعاون بين الاعلاميين فـلى البلدين أخذ صورا متعددة في مراحل مختلفة ، لكنه ظل دائما تعاوننا له طبيعة خاصة نابغة من الظروف والعوامل التي تجمع بين البلدين . وفيما يتعلق بالتدريب الاعلامي مثلا، فقد لاحظت البعثة التي أوفدتها جامعة الرياض لمسمح امكانيات التدريب الاعلامي في الوطن العربي انه "بالرغم من اقتناع مجموع أعضائها بحق كل دولة في أن تعد خطط التدريب على النحو الذي يترأى لها واقامة الوحدات التدريبية المناسبة لهذه الخطط ، الا أن موضوع التنسيق بين شمال اليمن وجنوبه في هذا الخصوص قد ألح على أعضائها على نحو لم يكن واردا بهذه الحدة والوضوح بالنسبة لبلدان عربية أخرى . وتجد البعثة أنه سوف يكون مؤسفا أن تفلت هذه الفرصة لقيام نوع من التنسيق بين البلدين اللذين يواجه العمل الاعلامي فيهما ظروفًا متشابهة الى حد كبير ، وتتجاوز حدودهما ، وتدعو الحاجة لتنسيق امكانياتهما المحدودة في استثمار متكامل أكثر جدوى لكل منهما " .

وكذلك الحال في منطقة الخليج ، التي تمثل هـلى الأخرى وحدة متميزة ، " فقد تعرضت جميعها (عدا السعودية) لغزو الاكتشافات الجغرافية الاستعمارية واستقلت في أزمنة متقاربة ، وغمرها البترول معا فزاد من روابطها الاقتصادية . وتعرضت مجتمعاتها معا لتطور حاد صهرها جميعا بوتقة واحدة . والتركيب السكاني فيها واحد تقريبا ، مما يقرب بين عاداتهم وتقاليدهم . ولا توجد

بينهم فروق واضحة في الرى أو اللهجة أو المأكـل أو الطباخ ، كما أن طرق الحياة والنظم الاجتماعية والسياسية متشابهة . ولا توجد في منطقة الخليج أى فواصل جغرافية ، فهي تعتبر وحدة متملمة متماسكة\*\*\* . وفي السنوات الأخيرة ازداد التقارب السياسي بين دول المنطقة ، وتحقق قدر كبير من التنسيق في السياسات ، وتشكل مجلس للتعاون الخليجي تسيـره مؤتمرات للقمة ويغطى ميادين مختلفة . ولعل أبرز مظاهر السعى الى الوحدة في المنطقة هو ذلك الذي تحقق في منطقة الساحـل المتصالح في أوائل السبعينات عندما انضمت سبع امارات في دولة واحدة هي دولة الامارات العربية المتحدة " . وفي مثل هذه المنطقة التي توجد فيها كل مقومات التجمع هذه ، والتي تواجه نفس المشكلات . وتشهد هذا التغيير ، وتسعى بحزم الى تحقيق التقدم ، فان دور وسائل الاتصال في المعاونة على الانتقال بالمجتمع من مرحلة السى أخرى وذعم عناصر الوحدة دور يستثير التحدى\*\*\*.

وقد قامت دول الخليج بالتنسيق فيما بين هـذه الوسائل الى حد مرموق خلال السنوات القليلة الماضية . وأنشأت لذلك عددا من الأجهزة ، هي " جهاز تلفزيون الخليج " ( الرياض ) ، و " وكالة أنباء الخليج " ( البحرين ) ، و " مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك " ( الكويت ) ، و " المركز الخليجي لتنسيق التدريب الاذاعي والتلفزيونى " ( الدوحة ) ، و " المركز الاقليمي للتوثيق الاعلامى لدول الخليج " ( بغداد ) . كما قامت بأنشطة اعلامية مشتركة سواء من خلال هذه المراكز ، أو تحت اشراف مؤتمر وزراء اعلام دول الخليج الذى انبثقت منه هذه المشروعات . كذلك نجد " مكتب التربية العربى لدول الخليج " الذى يعنى باستخدام وسائل الاعلام من أجل التربية .

\* الشاذلى القليبي ، " الثقافة رهان حضارى " ، الدار التونسية للنشر ١٩٧٨ .

\*\* حمدي قنديل وأحمد يوسف وأولى برجلوند ، " شبكة تلفزيون الخليج " ، البونسكو ، ١٩٧٥ ، وثيقة رقم FMR/COM/DAC/75/124 .

\*\*\* نفس المرجع .

# عاشرا

## توفير الموارد

توجيه عناية وموارد أكبر الى الوسائل الاعلامية الالكترونية الحديثة والجذابة عما هو موجه الى وسائل الاعلام المطبوعة، وخصوصا الدوريات والكتب، أو توجيه تلك الموارد للحضر على حساب الريف والبادية.

ولكن العنصر المالي يظل، في حد ذاته، دائما عنصرا بالغ التعقيد، خاصة مع الافتقار الى البيانات الأولية عن الأوضاع الحالية لأجهزة الاتصال وعن احتياجاتها في المستقبل بالنسبة للعاملين أو المعدات على نحو ما شاهدنا في المنطقة العربية. والواقع أنه من الصعب بمكان معرفة ما ينفق على الاتصال في المنطقة في الوقت الحالي أو ما تحتاجه في المستقبل بدقة، ذلك أن الاتصال يجمع بين عدة مجالات للنشاط الوطني. وقد يكون صحيحا أن جانبها هاما من موارد البلاد العربية قد خصص للاتصال، باعتبار أن هناك مؤسسات وأنشطة عديدة تخدم العملية الاعلامية. ويضيف الى صعوبة الحصول على بيانات في هذا الشأن أن هناك مؤسسات خاصة تعمل في مجال الاعلام، وخاصة في الصحافة والطباعة ونشر الكتب والسينما.

الا أنه من المعروف أن استثمارات تقدر بما يزيد على بليونين من الدولارات قد انفقت على مشروع شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية للشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. كذلك فقد تكلف التخطيط التقني للشبكة نحو ٤ مليون دولار سدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. أما القطاع الفضائي للشبكة الفضائية العربية فسوف يكلف وحده حوالي ٢٠٠ مليون دولار. ومن المؤسف أن الانفاق على المعدات لا يقابله اتفاق مناسب على المواد الاعلامية التي ستبث من خلال هذه الشبكات التكنولوجية الحديثة. وتواجه المنطقة أيضا بمشكلات ناتجة عن التطور التكنولوجي لا يمكن دائما تقدير مداها. وقد أصبح وقع هذا التطور سريعا للغاية، لدرجة أن عددا من الدول لا تستطيع ملاحقة المعلومات الخاصة به، ولا تستطيع بالتالي وضع خطط يعتمد عليها على المدى البعيد، أو تخصيص الاعتمادات المالية المناسبة. وكما رأينا فإن معظم المعدات التي تستخدم في الاعلام - ان لم تكن كلها -

ان الأوضاع السائدة في أكثر البلدان العربية تضررها الى انتهاج سياسة تنمية اقتصادية سريعة يتعين تنفيذها في ظروف تتسم بالافتقار الشديد الى الموارد والوسائل. وي طرح ذلك مشكلات عسيرة من حيث تعبئة الموارد من جهة، وتوزيعها على مختلف القطاعات من جهة أخرى. وهكذا يتعرض الاعلام، وهو واحد من هذه القطاعات، لمزاحمة عدد من القطاعات الأخرى. وليس من المألوف دائما أن يتلقى هذا القطاع من الموارد ما يتناسب مع الأهمية التي تؤكدتها الاحتياجات الحقيقية واحتياجات التخطيط بعيد المدى.

على أن المشكلة ليست على الدوام هي مشكلة الموارد المالية، حتى في تلك الدول الأكثر فقرا من غيرها. ففي السودان أكد مجلس الوزراء في ورقة عمل أجازها في عام ١٩٧٦ على أن يشهد عام ١٩٧٧ تركيزا وتكثيفا للجهود في مختلف المجالات الاعلامية. وكلفت وزارة الاعلام منظمة اليونسكو بوضع مشروع لمعهد وطني للتدريب الاعلامي. وقبل أن توفد البعثة كان قد تقرر بالفعل ادراج ٦٠٠ ألف دولار في خطة السنوات الخمس التي تنتهي في عام ١٩٧٧ للبدء في مشروع المعهد، وكذلك تقرر من حيث المبدأ تخصيص نحو ٥٤ مليون دولار في الخطة السداسية ٧٧ - ١٩٨٣ لاتمام المشروع. ووافقت وزارة الاعلام على خطة اليونسكو بأكملها، وافتتح المعهد بالفعل في عام ١٩٧٦، ووفرت له المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اثنين من المدربين لمدة عامين، وأسهمت مؤسسة طومسون البريطانية "التي تعد سندا تقليديا لبرامج التدريب الاعلامية في السودان"\* بايفاد عدد من المحاضرين لمدد قصيرة، الا أن عمل المعهد تعثر أساسا بسبب ندرة المدربين وليس ندرة المال. ولذلك فإن الموارد المالية قد لا تكون العنصر الحاسم دائما.

وربما كانت احدى المشكلات الأساسية في هذا الصدد هي كيفية ترشيد الانفاق، اذ نلاحظ مثلا أن ما يخصص حاليا من الموارد المتوفرة في مجال الاتصال للترفيه وأوقات الفراغ أكثر مما يخصص منها للتربية بمعناها الواسع. كما أن هناك ظاهرة أخرى هي زيادة الاستثمارات المخصصة في عدة بلدان للمعدات والتنمية التكنولوجية على حساب الاستثمارات المخصصة للمواد الاعلامية. وبالإضافة الى ذلك فربما كانت هناك ظاهرة شائعة في المنطقة هي

\* بوناموال (وزير الثقافة والاعلام)، خطاب افتتاح المعهد، أكتوبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦، الخرطوم.

تستورد من الخارج . ويضيف الى تعقيد الأمر تذبذب سوق المال الدولية وندرة العملات الصعبة في غالبية الدول العربية . أما الدول الغنية فقد أغرقت بعروض الشركات الأجنبية ، وهي تحتاج الى خبرة واسعة لتمحيصها .

ولقد كانت هذه الدول سندا لشقيقاتها العربيات في مختلف الأحيان لمساعدتها على دعم أجهزتها الاعلامية . أما منظمات التمويل الاقليمية فلم تقم سوى بدور محدود في مجال الاعلام . ولعل أبرز هذه الجهات هو " الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " . وقد أنشئ الصندوق عام ١٩٧١ في الكويت . وهو يضم الآن جميع أعضاء جامعة الدول العربية ، ويبلغ رأسماله ٤٠٠ مليون دينار كويتي ( ١٣٦٠ مليون دولار أمريكي ) . وتشمل مسؤولياته :

- تقديم المساعدة للحكومات في اختيار المشروعات واعداد وثائقها ورفعها الى الصندوق وغيره من مصادر التمويل الاقليمية والدولية ؛

- منح معونة مالية مباشرة في اختيار المشروعات واعداد وثائقها ورفعها الى الصندوق وغيره من مصادر التمويل الاقليمية والدولية ؛

- منح معونة مالية مباشرة لمثل هذه المشروعات عن طريق قروض من رأسماله أو من موارد أخرى موضوعة تحت ادارته ؛

- الترتيب لاسهام منظمات مالية أخرى ( مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ) ، عامة أو خاصة ، في تلك المشروعات ، عن طريق انشاء اتحادات تمويل وغير ذلك من الترتيبات حسبما تقتضيه طبيعة المشروع ومصالح الحكومات المعنية .

ويغطي الصندوق من حيث المبدأ جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتكاد تكون كافة المشروعات التي يمولها في مجال الاتصال هي مشروعات خاصة بالموصلات السلكية واللاسلكية ( أنظر الملحق رقم ٥ ) . وفي السنوات الأخيرة فقط شارك الصندوق في تمويل مشروعات خاصة بالانتاج التلفزيوني التريوي . كما أنه يدرس الآن مشروعات لانتاج كتب تجريبية للذين محيت أميتهم مؤخرًا . ولعل ضآلة هذه المشروعات ، خاصة بالنسبة لغيرها من قطاعات التنمية الأخرى يرجع الى أن حكومات المنطقة لم تضعها بعد في مقدمة أولوياتها .

والمنطقة العربية ، خاصة الدول المصدرة للبتروول فيها ، تعتبر من مصادر التمويل الرئيسية لعدد من الوكالات والمؤسسات والصناديق الدولية التي تقدم المعونات الى الدول النامية .

كذلك فهناك عدد من الدول العربية يقدم مساهمات مالية لبرامج أموال الودائع في منظمة اليونسكو ، سواء لتنفيذ مشروعات في الدول ذاتها أو لتمويل مشروعات محددة في دول أخرى . وتتزايد نسبة المساهمات في مجال الاعلام عن ذي قبل ، وإن كانت لا تزال تعتبر أقل من المساهمات التي تقدمها الدول العربية في مجالات أخرى . وقد دعا ممثلو المنظمات العربية العاملة في مجال الاعلام الى زيادة التعاون الدولي والمعونة الدولية في هذا المجال . ويقول على شمو انه " لو صدق ممثلو الدول المتطورة والتزموا بما جاء في خطاباتهم للمؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين عام ١٩٧٨ ، فإن ذلك سيكون خطوة متقدمة في سبيل الوصول الى الوضع الأمثل الذي نصبو اليه جميعا في دول العالم الثالث من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال . ولا شك مطلقا في أن هذا البرنامج سيجد من الدول العربية الغنية اسهاما ماليا " \* يقدم الى دول العالم الثالث . وقد لاحظ ممثلو المنظمات العربية " ان المنطقة العربية في هذا الخصوص لا تعتبر فقط منطقة متلقية للمساعدة ، وإنما بإمكانها أيضا أن تقدم اسهاما مرموقا في البرنامج الدولي لتنمية الاتصال " \*\* . وبالفعل ، فلقد كانت العراق ضمن أول أربع دول أعلنت تقديم مساهمات في البرنامج .

وبالرغم مما توليه المنطقة من أهمية للتعاون الدولي المفتوح والنشط الذي يشمل كلا من المعونات الثنائية والمعونات متعددة الأطراف ، فهناك وعي خاص بمغزى التعاون العربي ، خاصة لبلدان مثل تلك المجموعة التي تجمعها خصائص كثيرة مشتركة ، والتي انتظمت منذ فترة بعيدة في عضوية أجهزة اقليمية مختلفة ، بينها منظمات حكومية وغير حكومية تغطي كافة مجالات الاعلام . وتذكر المنطقة أن اعتمادها الجماعي والفردى على النفس يشكل اللبنة الأساسية لتطوير مرافق الاعلام فيها ، ويوفر أرضية خصبة للتعاون الدولي وما يمكن أن يسفر عنه من معونات .

\* مرجع سابق .

\*\* التقرير النهائي ، الاجتماع الاستشاري العربي لبحث مشروعات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ، مرجع سابق .



# ملحق رقم ١

## وسائل الاعلام الجهوية والمحلية في الدول العربية بخلاف الخدمات المتخصصة\*

### الراديو

تونس	: راديو صفاقس و راديو الموناستير
الجزائر	: هناك خدمتان بالتوازي مع الخدمات المركزية هما راديو قسنطينة و راديو وهران
السودان	: اذاعة جوبا
سوريا	: اذاعة الشعب من حلب
عمان	: راديو صلالة
مصر	: اذاعة الاسكندرية
المغرب	: ست خدمات هي أغادير ، الدار البيضاء ، وجده ، مراكش ، وفاس ، بالإضافة الى محطة طنجة ذات الوضع الخاص . وهي كلها تعمل بشكل متواز مع الخدمة المركزية في الرباط
اليمن الشمالية	: راديو تعز و راديو الحديدة

### التلفزيون

الجزائر	: استوديوهات انتاج واذاعة محلية محدودة في كل من عنابة ، قسنطينة ، وهران
السعودية	: استوديوهات للانتاج المحلي يرسل ليذاع على الشبكة الوطنية في كل من : الرياض ، جدة ، الدمام ، القصيم ، المدينة المنورة ، هيل ، تبوك ، بدنة ، حفر الباطن ، أبها
السودان	: تلفزيون الجزيرة ( واد مدني )
سوريا	: استوديوهات انتاج في حلب ، تذاع على الشبكة المركزية
العراق	: استوديوهات انتاج وخدمات محلية محدودة تنفصل عن الشبكة : التأميم (كركوك) ، البصرة ، نينوى ، ميسان ، المثنى
عمان	: استديوهات انتاج محلي في صلالة
المغرب	: استديو انتاج ومشروع تلفزيون محلي من الدار البيضاء ( الحسن الثاني )

### الصحافة

الجزائر	: النصر اليومية (قسنطينة) ، الجمهورية اليومية (وهران)
السعودية	: البلاد وعكاظ اليوميان ومجلتا البلاد الاسبوعية ونداء الجنوب (جدة) ، المدينة والمدينة المنورة (المدينة) ، " اليوم " اليومية وأخبار الظهران الاسبوعية (الدمام) ، الرياض (الرياض) أم القرى الاسبوعية (مكة المكرمة)
سوريا	: الجماهير (حلب) ، العروبة (حمص) ، الفداء (حمص) ، صوت الغرات (دير الزور)
العراق	: الورقاء الاسبوعية (الساوأة) ، المجتمع الاسبوعية (النجف)
مصر	: المجلات الاسبوعية التالية : القناة (الاسماعيلية) ، الوفاق (المنصورة) ، قارون (الفيوم) ، الأمير (ميت غمر) ، أخبار دمياط (دمياط)
المغرب	: المستقبل (أغادير) ، اللواء (تطوان) ، الطليعة والهدف (الدار البيضاء) ، طنجة الاسبوعية (طنجة)
اليمن الشمالية	: الجمهورية اليومية ومأرب الاسبوعية (تعز) .

\* سعد لبيب ، الاعلام والتحرر في المنطقة العربية ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٨٠ .

## ملحق رقم ٢

### وصلات المواصلات السلكية واللاسلكية التي تمت أو فى سبيلها للاستكمال فى المنطقة العربية\*

#### ١ - السعودية - اليمن العربية

وتستوعب طاقة هذه الوصلة قناة تلفزيونية فى اتجاهين ، وتربط تلفزيون صنعاء بالشبكة الداخلية للمملكة السعودية عن طريق أبها .

٢- صنعاء - تعز

وتتضمن هذه الوصلة قناة تلفزيونية واحدة ذات اتجاهين لأغراض الاتصالات الدولية .

#### ٣ - اليمن العربية - اليمن الديمقراطية اليمن العربية - جيبوتي

وكلتاهما تتضمن طاقة تلفزيونية لقناة واحدة فى الاتجاهين .

#### ٤ - السعودية - الكويت

كابل محورى سعته قناة تلفزيونية واحدة فى اتجاهين تربط تلفزيون الكويت بشبكة المايكرويف الداخلية السعودية عن طريق الخافجى - الدمام .

#### ٥ - السعودية - الامارات السعودية - قطر السعودية - البحرين

من المتوقع أن يجرى تشغيل هذه الوصلات خلال عام ١٩٨٢ ، وتتضمن كل منها قناة تلفزيونية واحدة ذات اتجاهين .

#### ٦ - العراق - سوريا

تمت هذه الوصلة الدولية عن طريق الموصل - الحسكة بطاقة ( ٢ + ١ ) ٩٦٠ قناة صوتية (قناة تلفزيونية ذات اتجاهين) .  
بالإضافة الى كابل محورى ذى قناة تلفزيونية بين الكويت (العراق) وتدمر (سوريا) ينتظر أن يجرى تشغيله خلال عام ١٩٨٢ .

#### ٧ - الأردن - سوريا

تتضمن الوصلة الدولية عمان - دمشق طاقة (١+٢) ٩٦٠ قناة صوتية (قناة تلفزيونية ذات اتجاهين) .

#### ٨ - السعودية - السودان

تعتبر هذه الوصلة (كابل بحرى) أطول وصلة من نوعها أقيمت حتى الآن ، وهى بطاقة قناة تلفزيونية واحدة فى اتجاهين .

\* المصدر: واثق الاجتماع السنوى الثانى لمراجعة خطوات تنفيذ شبكة مواصلات الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط،  
جنيف ، يناير/كانون الثانى ١٩٨١ ، وثيقة رقم ٧ ، الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

## ملحق رقم ٣

### المحطات الأرضية للانتلسات في الدول العربية\*

الدولة	الطراز	القمر
الأردن		الأطلنطى الهندي
الإمارات العربية	محطتان	الأطلنطى الهندي غير عاملة
البحرين		الأطلنطى الهندي
تونس		تعمل في ١٩٨٢
الجزائر		الأطلنطى الهندي
	١٥ محطة	الأطلنطى الهندي
جيبوتي		غير قياسية
السعودية	محطتان ١٣ محطة	الهندي
	٤ محطات	الأطلنطى الهندي
		موجودة ولكنها لا تعمل تعمل في ١٩٨٣
السودان	١٤ محطة	الأطلنطى الهندي
		تعمل في ١٩٨١
سوريا		الهندي
الموالم		الهندي
العراق		الأطلنطى الهندي

\* المصدر : المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، سبتمبر/أيلول ١٩٨١ •

الدولة	الطراز	القمر
عمان	٦ محطات	الأطلنطي الهندي
قطر		الهندي تعمل في ١٩٨٢
الكويت		الأطلنطي الهندي تعمل في ١٩٨١
لبنان		الهندي تعمل في ١٩٨١ الأطلنطي
ليبيا		الأطلنطي موجودة ولم تعمل بعد
مصر		الأطلنطي
المغرب		الأطلنطي
موريتانيا		تعمل في ١٩٨١
اليمن الديمقراطية		تعمل في ١٩٨٢
اليمن العربية		الهندي تعمل في ١٩٨٢

## ملحق رقم ٤

### المراكز المهتمة ببحوث الاعلام والاتصال فى الدول العربية

- قسم التوثيق التربوى بوزارة التربية ، و المجلس القومى للتخطيط ( الأردن )
- مركز التوثيق التربوى ( تونس )
- معهد العلوم السياسية والاعلام ( الجزائر )
- مديرية التوثيق والدراسات بوزارة التربية ، مركز البحوث الادارية والاقتصادية بجامعة الموصل ، مركز الدراسات الفلسطينية ببغداد ( العراق )
- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للبنات بالرياض ( السعودية )
- المؤسسة العربية للصحافة والدراسات بدمشق ( سوريا )
- جهاز التوثيق والمعلومات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناحية ، معهد التخطيط القومى ، المعهد القومى للتنمية الادارية ( مصر )
- المركز الافريقى للتدريب والبحث الادارى للانماء بطنجة ( المغرب )
- جامعة بيروت العربية ، مركز التدريب الاجتماعى ببيروت ، ندوة الدراسات الانمائية ببيروت ( لبنان ) .

## ملحق رقم ٥

### المشروعات الممولة بواسطة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية\*

(بالمليون دولار امريكي)

الجهة المستفيدة	نوع الاسهام	التكلفة الكلية	الاسهام الخارجى	الاسهام المحلى	اسهام الصندوق	الفائدة	فترة السماح	تاريخ الاتفاق	فترة التنفيذ	تكلفة المتابعة	هدف المشروع
١- حكومة السودان	قرض	٥١١	٤٨٠	٠٣١	٤٨٠	٠/٠٤	٤ سنوات	١٩٧٥			توفير شبكة اتصالات حديثة . نظام موحد لبث التلفزيون . زيادة طاقة محطة الاتصالات الأرضية . اعداد خطة رئيسية لتنمية الاتصالات فى البلاد . زيادة سعة شبكة الاتصالات بين الرباط ووجدة وتلمسان .
٢- حكومتا الجزائر والمغرب	قرض	٣٨٠	٣٣٠	٠٥٠	٣٣٠	٠/٠٦	٤ سنوات	١٩٧٥			استكمال وتوسيع الشبكة الأرضية للاتصالات التى تربط فيما بين هذه البلدان ، وتوفير بعض الخبراء .
٣- حكومات العراق وسوريا والامارات والسعودية	قرض	١١٨٠	٨١٠	٣٧٠	٥٠٠	٠/٠٦	٤ سنوات	١٩٨٠			استكمال وتوسيع الشبكة الأرضية للاتصالات التى تربط فيما بين هذه البلدان بحيث تسد الاحتياجات الوطنية والدولية للهاتف والتلكس حتى نهاية هذا القرن .
٤- حكومات العراق وسوريا والأردن والسعودية	قرض	١١٨٠	٨١٠	٣٧٠	٢٧٠	٠/٠٦	٤ سنوات	١٩٨١			دعم أنشطة مركز التوثيق باللجنة الاقتصادية لغرب أفريقيا بحيث تغطى كافة الدول العربية .
٥- كافة الدول العربية	منحة	٠٠٤٤	٠٠٣٥		٠٠٠٩			١٩٧٥			

\* المصدر : وشائق الصندوق ، ١٩٨١ .

الجهة المستفيدة	نوع الاسهام	التكلفة الكلية	الاسهام الخارجى	الاسهام المحلى	اسهام الصندوق	الفاائدة	فترة السماح	تاريخ الاتفاق	فترة التنفيذ	تكلفة المتابعة	هدف المشروع
٦- اثنتا عشرة دولة عربية مختلفة	منحة	٠.٠٤٨	الاتحاد الدولى للمواصلات	البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا وحكومة السودان	٠.٠١٢			١٩٧٦			تدريب مهندسين اذ اعين على استخدام الحزمة ١٢ للاذاعة الموجهة الى المناطق الريفية النائية بواسطة الأقمار الصناعية
٧- الفلسطينيون	منحة	٠.١٤٠			٠.١٢٠			١٩٧٧			اعداد دراسة جدوى تقوم بها اليونسكو حول انشاء جامعة فلسطينية مفتوحة للطلبة الفلسطينيين فى المنطقة المحتلة وغيرها من المناطق التى لا يتاح فيها التعليم الجامعى
٨- عشر دول عربية مختلفة	منحة	٠.٠٤٨			٠.٠١٧			١٩٧٧			منح للتدريب فى مجال الاتصالات لحضور حلقة حول التعرف على نظمها الاتحاد الدولى للمواصلات
٩- حكومة اليمن العربية	منحة	٠.٠٤٠			٠.٠٤٠			١٩٧٧			اعداد دراسة جدوى مفصلة للمرحلة الاولى من برنامج تنمية خدمات الاتصالات
١٠- موريتانيا	منحة	٠.٠٢٩			٠.٠٢٩			١٩٧٧			اعداد دراسة جدوى لمشروع للاتصالات باستخدام الأقمار الصناعية
١١- حكومات مصر والعراق والأردن و الكويت والسعودية وسوريا	ترتيب اسهام خارجى	٠.٠٨٢	٠.٠٨٢	(برنامج التنمية)					انتهى ٢١٤		دراسة لتحديد الربط اللازم بين شبكات دول المنطقة حتى عام ١٩٩٠، ونوعه وتكلفته

الجهة المستفيدة	نوع الاسهام	التكلفة الكلية	الاسهام الخارجى	الاسهام المحلى	اسهام الصندوق	الفائدة	فترة السماح	تاريخ الاتفاق	فترة التنفيذ	تكلفة المتابعة	هدف المشروع
١٢- مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج	ترتيب اسهام خارجى	٠.٢٨٠	٠.٠٨٠ (برنامج التنمية)	٠.٢٠٠					انتهى	١٨	الاسهام فى انتاج البرنامج التلفزيونى " شارع السمسسم" الموجه الى الأطفال العرب بين ٣-٦ سنوات
١٣- مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك لدول الخليج	ترتيب اسهام خارجى	٠.٢٨٠	٠.٠٢٠ (برنامج التنمية)	٠.٠٠٨					انتهى	٠.٩٢	الاسهام فى انتاج برنامج تلفزيونى لتعليم الكبار يتعلق بتربية الأطفال فى الدول العربية
١٤- المركز العربى للتكنولوجيا التربوية ( الالكسو )	ترتيب اسهام خارجى	٠.٢٨٠	٠.٠٢٠ (برنامج التنمية)	٠.٠٠٨					تحت التنفيذ (٢١ شهرا)		اجراء دراسة واعداد انتاج تجريبى تمهيدا لمشروع لانتاج أفلام تعليمية (١٦ ملم) تعرض فى الدول العربية



## وكلاء توزيع مطبوعات اليونسكو

Argentina	EDILYR S.R.L., Tucuman 1685, 1050 BUENOS AIRES.
Australia	<i>Publications:</i> Educational Supplies Pty. Ltd., Post Office Box 33, BROOKVALE 2100, N.S.W. <i>Periodicals:</i> Dominic Pty. Subscriptions Dept., P.O. Box 33, BROOKVALE 2100, N.S.W. <i>Sub-agent:</i> U.N.A.A., P.O. Box 175, EAST MELBOURNE 3002.
Austria	Buchhandlung Gerold & Co., Graben 31, A-1011 WIEN.
Belgium	Jean De Lannoy, 202, Avenue du Roi, 1060 BRUXELLES. CCP 000-0070823-13.
Benin	Librairie nationale, B.P. 294, PORTO NOVO.
Bolivia	Los Amigos del Libro: casilla postal 4415, LA PAZ; Avenida de las Heroínas 3712, Casilla 450, COCHABAMBA.
Brazil	Fundação Getúlio Vargas, Serviço de Publicações, caixa postal 9.052-ZC-02, Praia de Botafogo 188, RIO DE JANEIRO (GB).
Bulgaria	Hemus, Kantora Literatura, boulevard Rousky 6, SOFIA.
Burma	Trade Corporation no. (9) 550-552 Merchant Street, RANGOON.
Canada	Renouf Publishing Company Ltd., 2182 St. Catherine Street, WEST MONTREAL, Que., H3H 1M7.
Chile	Bibliocentro Ltda., Constitución n.º 7, Casilla 13731, SANTIAGO (21); Librería La Biblioteca Alejandro I 867, Casilla 5602, SANTIAGO 2.
China	China National Publications Import and Export Corporation, P.O. Box 88, BEIJING.
Colombia	Cruz del Sur, Calle 22, No. 6-32, BOGOTÁ.
Congo	Librairie Populaire, B.P. 577, BRAZZAVILLE; Commission Nationale Congolaise pour l'Unesco, B.P. 493, BRAZZAVILLE.
Costa Rica	Librería Trejos S.A., apartado 1313, SAN JOSÉ.
Cuba	Ediciones Cubanos, O'Reilly No. 407, LA HABANA.
Cyprus	'MAM', Archbishop Makarios 3rd Avenue, P.O. Box 1722, NICOSIA.
Czechoslovakia	SNTL, Spalena 51, PRAHA 1 ( <i>Permanent display</i> ); Zahranicni literatura, 11 Soukenicka PRAHA 1. <i>For Slovakia only:</i> Alfa Verlag Publishers, Hurbanova nam. 6, 893 31 BRATISLAVA.
Denmark	Munksgaard Export and Subscription Service, 35 Norre Sogade, DK 1370 KØBENHAVN K.
Egypt	Unesco Publications Centre, 1 Talaat Harb Street, CAIRO.
El Salvador	Librería Cultural Salvadoreña, S.A., calle Delgado, n.º 117, apartado postal 2296, SAN SALVADOR.
Ethiopia	Ethiopian National Agency for Unesco, P.O. Box 2996, ADDIS ABABA.
Finland	Akateeminen Kirjakauppa, Keskuskatu 1, SF-00100 HELSINKI 10; Suomalainen Kirjakauppa OY, Koivuvaarankuja 2, 01640 VANTAA 64.
France	Librairie de l'Unesco, 7, place de Fontenoy, 75700 PARIS. CCP Paris 12598-48.
French West Indies	Librairie, 'Au Boul' Mich', 1 Rue Perrinon and 66 Avenue du Parquet, 97200 FORT-DE-FRANCE (Martinique).
German Dem. Rep.	Buchhaus Leipzig, Postfach 140, 701 LEIPZIG or international bookshops in the German Democratic Republic.
Germany Fed. Rep. of	S. Karger GmbH, Karger Buchhandlung, Angerhofstrasse 9, Postfach 2, D-8034 GERMERING/MÜNCHEN. <i>For scientific maps only:</i> Geo Center, Postfach 800830, 7000 STUTTGART 80. <i>For 'The Courier':</i> Herbert Baum, Deutscher Unesco-Kurier Vertrieb, Besalstrasse 57, 5300 BONN 3.
Ghana	Presbyterian Bookshop Depot Ltd., P.O. Box 195, ACCRA; Ghana Book Suppliers Ltd., P.O. Box 7869, ACCRA; The University Bookshop of Ghana, ACCRA; The University Bookshop of Cape Coast; The University Bookshop of Legon, P.O. Box 1, LEGON.
Greece	International bookshop (Eleftheroudakis, Kauffman, etc.).
Hong Kong	Swindon Book Co., 13-15 Lock Road, KOWLOON; Federal Publications (HK) Ltd., 5a Evergreen Industrial Mansion, 12 Yip Fat Street, Wong Chuk Hang Road, ABERDEEN; Hong Kong Government Information Services, Publications Centre, GPO Building, Connaught Place, HONG KONG.
Hungary	Akadémi Könyvesbolt, Váci u. 22, BUDAPEST V; A. K. V. Könyvtárosok Boltja, Népköztársaság útja 16, BUDAPEST VI.
Iceland	Snæbjörn Jonsson & Co., H.F., Hafnarstraeti 9, REYKJAVIK.
India	Orient Longman Ltd., Kamani Marg, Ballard Estate, BOMBAY 400038; 17 Chittaranjan Avenue, CALCUTTA 13; 36a Anna Salai, Mount Road, MADRAS 2; B-3/7 Asaf Ali Road, NEW DELHI 1; 80/1 Mahatma Gandhi Road, BANGALORE 560001; 3-5-820 Hyderguda, HYDERABAD 500001. <i>Sub-depots:</i> Oxford Book and Stationery Co., 17 Park Street, CALCUTTA 700016; Scindia House, NEW DELHI 110001; Publications Section, Ministry of Education and Social Welfare, 511 C-Wing, Shastri Bhavan, NEW DELHI 110001.
Indonesia	Bhratara Publishers and Booksellers, 29 Jl. Oto Iskandardinata 111, JAKARTA; Gramedia Bookshop, Jl. Gadjah Mada 109, JAKARTA; Indira P.T., Jl. Dr. Sam Ratulangi 37, JAKARTA PUSAT.
Iran	Iranian National Commission for Unesco, Avenue Iranchahr Chomali no. 300, B.P. 1533, TEHRAN; Kharazmie Publishing and Distribution Co., 28 Vessal Shirazi Street, Enghelab Avenue, P.O. Box 314/1486, TEHRAN.
Iraq	Mckenzie's Bookshop, Al-Rashid Street, BAGHDAD.
Ireland	The Educational Company of Ireland Ltd., Ballymount Road, Walkinstown, DUBLIN 12.
Israel	A.B.C. Bookstore Ltd., P.O. Box 1283, 71 Allenby Road, TEL AVIV 61000.
Italy	Licosa (Libreria Commissionaria Sansoni S.p.A.), via Lamarmora 45, casella postale 552, 50121 FIRENZE.
Ivory Coast	Librairie des Presses de l'Unesco, C.N. Ivoirienne pour l'Unesco, B.P. 2871, ABIDJAN.
Jamaica	Sangster's Book Stores Ltd., P.O. Box 366, 101 Water Lane, KINGSTON.
Japan	Eastern Book Service Inc., Shuhwa Toranomon 3 Bldg., 23-6 Toranomon 3-chome, Minato-ku, TOKYO 105.
Jordan	Jordan Distribution Agency, P.O. Box 375, AMMAN.
Kenya	East African Publishing House, P.O. Box 30571, NAIROBI.
Republic of Korea	Korean National Commission for Unesco, P.O. Box Central 64, SEOUL.
Kuwait	The Kuwait Bookshop Co. Ltd., P.O. Box 2942, KUWAIT.
Lesotho	Mazenod Book Centre, P.O. MAZENOD.
Liberia	Cole & Yancy Bookshops Ltd., P.O. Box 286, MONROVIA.
Libyan Arab Jamahiriya	Agency for Development of Publication and Distribution, P.O. Box 34-35, TRIPOLI.
Luxembourg	Librairie Paul Bruck, 22 Grande-Rue, LUXEMBOURG.
Madagascar	Commission nationale de la République démocratique de Madagascar pour l'Unesco, Boite postale 331, ANTANANARIVO.
Malaysia	Federal Publications Sdn. Bhd., Lot 8238 Jalan 222, Petaling Jaya, SELANGOR; University of Malaya Co-operative Bookshop, KUALA LUMPUR 22-11.
Malta	Sapienza, 26 Republic Street, VALLETTA.
Mauritania	GRA.LI.CO.MA, 1, rue du Souk X, Avenue Kennedy, NOUAKCHOTT.
Mauritius	Nalanda Co. Ltd., 30 Bourbon Street, PORT-LOUIS.
Mexico	SABSA, Insurgentes Sur, n.º 1032-401, MÉXICO 12, DF; Librería El Correo de la Unesco, Actipán 66, Colonia del Valle, MÉXICO 12, DF.
Monaco	British Library 30, boulevard des Moulins, MONTE-CARLO.
Mozambique	Instituto Nacional do Livro e do Disco (INLD), Avenida 24 de Julho, 1921-r/c e 1º andar, MAPUTO.
Netherlands	Keesing Boeken B.V., Postbus 1118, 1000 BC AMSTERDAM.
Netherlands Antilles	Van Dorp-Eddine N.V., P.O. Box 200, Willenstad, CURAÇAO, N.A.
New Zealand	Government Printing Office bookshops: Retail bookshop—25 Rutland Street; Mail orders—85 Beach Road, Private Bag C.P.O., AUCKLAND. Retail—Ward Street; Mail orders—P.O. Box 857, HAMILTON. Retail—Cubacade World Trade Centre, Mulgrave Street (Head Office); Mail orders—Private Bag, CHRISTCHURCH. Retail—Princes Street; Mail orders—P.O. Box 1104, DUNEDIN.
Niger	Librairie Mauclet, B.P. 868, NIAMEY.
Nigeria	The University Bookshop of Ife; The University Bookshop of Ibadan, P.O. Box 286; The University Bookshop of Nsukka; The University Bookshop of Lagos; The Ahma du Bello University Bookshop of Zaria.
Norway	<i>Publications:</i> Johan Grundt Tanum, Karl Johans gate 41/43, OSLO 1; Universitets Bokhandelen, Universitetsentret, P.O.B. 307, Blindern, OSLO 3. <i>For 'The Courier':</i> A/S Narvesens Litteraturtjeneste Box 6125, OSLO 6.
Pakistan	Mirza Book Agency, 65 Shahrah Quaid-e-azam, P.O. Box 729, LAHORE 3.
Peru	Editorial Losada Peruana, Jirón Contumaza 1050, apartado 472, LIMA.
Philippines	The Modern Book Co., Inc., 922 Rizal Avenue, P.O. Box 632, MANILA D-404.
Poland	ORPAN-Import, Palac Kultury, 00-901 WARSZAWA; Ars Polona-Ruch, Krakowskie Przedmiescie N° 7, 00-068 WARSZAWA.
Portugal	Dias & Andrade Ltda., Livraria Portugal, rua do Carmo 70, LISBOA.
Puerto Rico	Librería Alma Mater, Cabrera 867, Río Piedras, PUERTO RICO 00925.
Romania	ILEXIM, Romlibri Str. Biserica Amzei no. 5-7, P.O.B. 134-135, BUCUREȘTI. <i>Periodicals (subscriptions):</i> Rompresfilatelia, Calea Victoriei nr. 29, BUCUREȘTI.
Senegal	Librairie Clairafrique, B.P. 2005, DAKAR; Librairie 'Le Sénégal', B.P. 1594, DAKAR.
Singapore	Federal Publications (S) Pte. Ltd., no. 1 New Industrial Road, off Upper Paya Lebar Road, SINGAPORE 19.
Somalia	Modern Book Shop and General, P.O. Box 951, MOGADISCIO.
South Africa	Van Schaik's Bookstore (Pty.) Ltd., Libri Building, Church Street, P.O. Box 724, PRETORIA.
Spain	Mundi-Prensa Libros S.A., apartado 1223, Castelló 37, MADRID 1; Ediciones Liber, apartado 17, Magdalena 8, ONDARROA (Vizcaya); Donaire, Ronda de Outeiro, 20, apartado de correos 341, LA CORUÑA; Librería Al-Andalus, Roldana, 1 y 3, SEVILLA 4; Librería Castells, Ronda Universidad 13, BARCELONA 7. <i>For 'The Courier' only:</i> Editorial Fenicia, Cantelejos 7, 'Ríofrío', Puerta de Hierro, MADRID 35.

Sri Lanka Lake House Bookshop, Sir Chittampalam Gardiner Mawata, P.O. Box 244, COLOMBO 2.  
Sudan Al Bashir Bookshop, P.O. Box 1118, KHARTOUM.  
Sweden Publications: A/B C.E. Fritzes Kungl. Hovbokhandel, Fredsgatan 2, Box 16356, 103 27 STOCKHOLM 16. For 'The Courier': Svenska FN-Förbundet, Skolgränd 2, Box 150 50, S-104 65 STOCKHOLM; Wennergren-Williams AB, Box 30004, S-10425 STOCKHOLM.  
Switzerland Europa Verlag, Rämistrasse 5, 8024 ZÜRICH; Librairie Payot, 6, rue Grenus, 1211 GENEVA 11.  
Thailand Suksapan Panit, Mansion 9, Rajdamnern Avenue, BANGKOK; Bibondh and Co. Ltd., 40-42 Charoen Krung Road, Siyaeg Phaya Sri, P.O. Box 402, BANGKOK; Suksit Siam Company, 1715 Rama IV Road, BANGKOK.  
Togo Librairie Évangélique, P.N. 378, LOMÉ; Librairie du Bon Pasteur, B.P. 1164, LOMÉ; Librairie Moderne, B.P. 777, LOMÉ.  
Turkey Haset Kitapevi A.S., Istiklâl Caddesi, No. 469, Posta Kutusu 219, Beyoğlu, ISTANBUL.  
Uganda Uganda Bookshop, P.O. Box 145, KAMPALA.  
USSR Mezhdunarodnaja Kniga, MOSKVA, G-200.  
United Kingdom H.M. Stationery Office, P.O. Box 569, LONDON SE1 9NH; Government Bookshops: London, Belfast, Birmingham, Bristol, Cardiff, Edinburgh, Manchester.  
United Rep. of Cameroon Le secrétaire général de la Commission nationale de la République Unie du Cameroun pour l'Unesco, B.P. 1600, YAOUNDÉ.  
United Rep. of Tanzania Dar es Salaam Bookshop, P.O. Box 9030, DAR ES SALAAM.  
United States of America Unipub, 345 Park Avenue South, NEW YORK, NEW YORK 10010.  
Upper Volta Librairie Attie, B.P. 64, OUAGADOUGOU; Librairie catholique 'Jeunesse d'Afrique', OUAGADOUGOU.  
Uruguay Editorial Losada Uruguay, S.A., Maldonado 1092, MONTEVIDEO.  
Venezuela Librería del Este, Av. Francisco de Miranda, 52, Edificio Galipán, Apartado 60337, CARACAS; La Muralla Distribuciones, S.A., 4a. Avenida entre 3a. y 4a. transversal, 'Quinta Irenalis' Los Palos Grandes, CARACAS 106.  
Yugoslavia Jugoslovenska Knjiga, Trg Republike 5/8, P.O. Box 36, 11-001, BEOGRAD; Državna Založba Slovenije, Titova C. 25, P.O.B. 50-1, 61-000 LJUBLJANA.  
Zaire Librairie du CIDEP, B.P. 2307, KINSHASA; Commission nationale zairoise pour l'Unesco, Commissariat d'État chargé de l'éducation nationale, B.P. 32, KINSHASA.  
Zimbabwe Textbook Sales (PVT) Ltd., 67 Union Avenue, SALISBURY.

[73]

